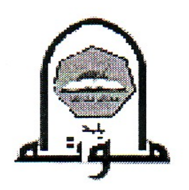


جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

توجيهات ابن يعيش للخلافات النحوية في باب المرفوعات في كتاب " شرح المفصل "

إعداد الطالبة

نجود عواد العطوي

إشراف

الأستاذ الدكتور" محمد أمين " الروابدة

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليـــــا

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

في اللغة والنحو قسم اللغة العربية وآدابهــا

جامعة مؤتة،2011م

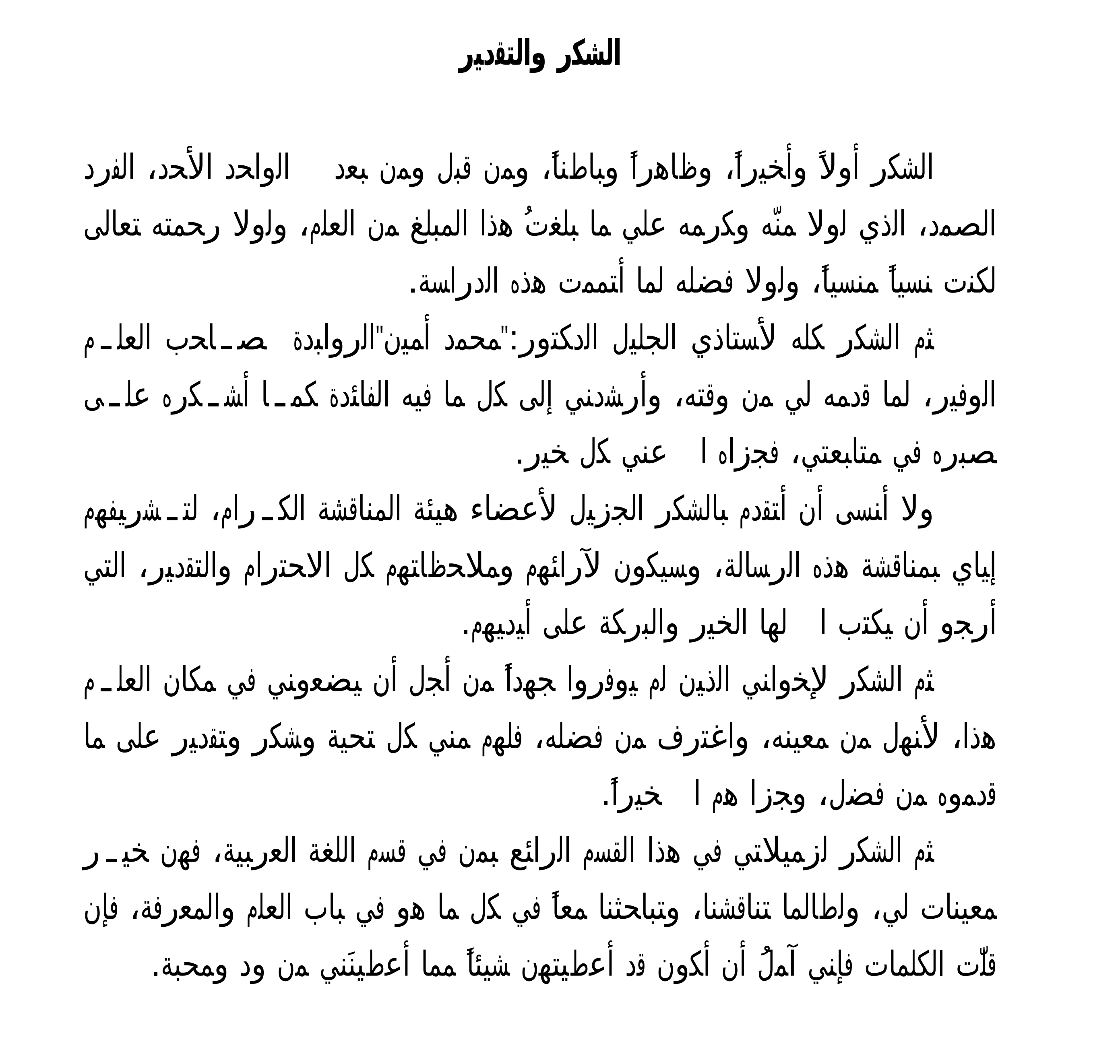
الإهداء

لا يسعني في هذه اللحظة التي أحقق فيها ما كنت أصبو إليه من طموح في مجال الدراسة إلا أن أرسل هذا الإهداء من كل قلبي إلى من لم يزالوا يسكنون في أكناف روحي، ولم تزل جوارحي تجد لمستهم الدافئة.

إلى روح والدي ووالدتي أسكن ا روحيهما الجنة

إلى إخواني، وفقهم ا ، وجزاهم ا عني كل خير.

نجود عواد العطوي



الشكر والتقدير

الشكر أولاً وأخيراً، وظاهراً وباطناً، ومن قبل ومن بعد الواحد الأحد، الفرد الصمد، الذي لولا منّه وكرمه علي ما بلغتُ هذا المبلغ من العلم، ولولا رحمته تعالى لكنت نسياً منسياً، ولولا فضله لما أتممت هذه الدراسة.

ثم الشكر كله لأستاذي الجليل الدكتور:"محمد أمين"الروابدة صـاحب العلـم الوفير، لما قدمه لي من وقته، وأرشدني إلى كل ما فيه الفائدة كمـا أشـكره علـى صبره في متابعتي، فجزاه ا عني كل خير.

ولا أنسى أن أتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء هيئة المناقشة الكـرام، لتـشريفهم إياي بمناقشة هذه الرسالة، وسيكون لآرائهم وملاحظاتهم كل الاحترام والتقدير، التي أرجو أن يكتب ا لها الخير والبركة على أيديهم.

ثم الشكر لإخواني الذين لم يوفروا جهداً من أجل أن يضعوني في مكان العلـم هذا، لأنهل من معينه، واغترف من فضله، فلهم مني كل تحية وشكر وتقدير على ما قدموه من فضل، وجزا هم ا خيراً.

ثم الشكر لزميلاتي في هذا القسم الرائع بمن في قسم اللغة العربية، فهن خيـر معينات لي، ولطالما تناقشنا، وتباحثنا معاً في كل ما هو في باب العلم والمعرفة، فإن قلّت الكلمات فإني آملُ أن أكون قد أعطيتهن شيئاً مما أعطينَني من ود ومحبة.

نجود عواد العطوي

فهرس المحتويات

الملخص

توجيهات ابن يعيش للخلافات النحوية في باب المرفوعات
في كتابه: " شرح المفصل "

نجود عواد العطوي

جامعة مؤتة,2011م

تتناول هذه الدراسة قضايا الخلافية النحوية التي دارت بين النحاة في باب المرفوعات في شرح المفصل لابن يعيش.

وقد جاءت في تمهيداً وفصليين, فقد تناولنا في التمهيد حياة ابن يعيش ونشأته ومولده، صفاته وكثير من الأمور المتعلقة بمنهجه النحوي، أما في الفصل الأول تحدثنا عن موقف ابن يعيش من آراء النحويين في كلا المدرستين الكوفة والبصرة، كما تعرضنا لأهم الأصول النحوية التي اعتمد عليها النحاة في توجيهاتهم.

أما الفصل الثاني فهو يختص بعرض للقضايا الخلافية في باب المرفوعات وكيفية توجيه ابن يعيش لهذه القضايا، وما موقفه من خلال توجيهه، ثم انتهينا عملنا بخاتمة.

ABSTRACT

Ibn yaeeshes instruction towards the argumentive syntax issues in what is called (Marfooat) in the detailed Book explanation

Najod Awad AL-Atawe

Mu’tah University,2011

This study is concerned with grammatical argumentative grammatical which was debated among Many syntax specialists.

And then presents aview of Ibn yaeesh in that concerning issue explaining his instruction in that point .

This study introduced his life birth his bringing introduced his grammatical method.

The first chapter tells about Ibn yaeeshes attitude towards other syntax specialist from both Koffeh and bassra schools.

The second chapter talks about some other argumentative issues concerning what is called (Marfooat) and Ibn yaeeshes attitude towards that all this is followed by Result.

المقدمة:

الحمد المستحق للحمد والثناء، الخالق الرازق المصور له الأسماء الحسنى، سبحان ا عما يصفون، والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين، وقائد الغـر المحجلين، إلى جنات المأوى نزلاً بما كانوا يعملون، وبعد:

فهذه دراستنا الموسومة بـ " توجيهات ابن يعيش للخلافات النحوية في بـاب المرفوعات في كتابه شرح المفصل"، نقدمه لطلبة العلم، سائلين ا سبحانه أن يتقبله منا بقبول حسن، إنه ولي ذلك والقادر عليه، ونسأله تعالى أن يكـون هـذا العمـل خالصاً لوجهه الكريم.

إن الأهميةَ العلميةَ التي تكمن في دراستنا هذه تتمثل بأنها تكشف لنا عن الفكر النحوي لدى ابن يعيش، وبيان موقفه من غيره من العلماء الذين سبقوه، وتوضـيح توجيهاته وترجيحاته في باب المرفوعات، ورصد هذه التوجيهات المختلفة في ثنايـا كتابه الكبير " شرح المفصل "، وبيان نقاط الالتقاء والافتراق بينه وبين غيـره مـن العلماء من أئمة المدرستين البصرية والكوفية.

لقد قُسمتْ هذه الدراسة إلى تمهيد وفصلين وخاتمة، أما التمهيد فقد ضـم فـي ثناياه الحديث عن ابن يعيش النحوي من حيث مولده، وآثاره العلميـة، وشخـصيته وأخلاقه التي وصفه بها العلماء.

أما الفصل الأول، فكان للحديث عن المدارس النحوية: المدرسـة البـصرية، والمدرسة الكوفية، وبيان بعض ملامح الفكر اللغوي لكل من هاتين المدرستين.

كما كان للحديث عن النحاة من أئمة هذه المدارس، وموقف ابن يعيش من آراء هؤلاء العلماء، وبيان المواضع التي اتفق معهم في ما ذهبوا إليه، وبيان المواضـع التي اختلف معهم فيما ذهبوا إليه، مبينين سبب الاخـتلاف إن وجِـد، وموضـحين موقف ابن يعيش من كل من هؤلاء العلماء على حدة.

أما الفصل الثاني، فقد خصصته للخلافات النحوية في باب المرفوعات، حيث فيه بيان توجيهات ابن يعيش للآراء النحوية الواردة في باب المرفوعات، في كتابه " شرح المفصل "، ومناقشة هذه التوجيهات، وترجيح ما نراه مناسباً.

لقد صنفنا العلماء في الفصل الأول حسب مدارسهم اللغوية التي ينتمون إليها، ومن ثم قمنا بترتيب العلماء الذين تحدثوا عن موقف ابن يعيش لآرائهم اللغوية فـي الفصل الأول بناء على الترتيب الزمني لهؤلاء العلماء حسب سنة الوفـاة، وابتـدأنا بذكر المواضع التي وافقهم فيها، ومن ثم ذكر المواضع التي خالفهم فيها.

أما الفصل الثاني، فقد قمنا بترتيب مادته حسب ورودها في شرح المفصل، ثم بعد ذلك أتينا بالخاتمة لنُضمنها ما توصلنا إليه من نتائج.

وقد اتبعنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي، الذي يعتمد الاستقراء العلمي سبيلاً له، حيث نبدأ بملاحظة الظاهرة اللغوية، ثم نقوم بحشد هذه الملحوظات، ومـن ثـم يأتي دور التجريب، ووضع الفرضيات، ثم نتوصل بعد ذلك إلى النتائج.

إن لكل بحث ودراسة نتائج يصبو الباحث لتحقيقها، وهذه النتائج لا بد لها من أن تتناسب والجهد المبذول في الدراسة أو البحث ، فلا يكون الجهد كبيراً والنتـائج قليلة، بل لا بد من التناسب بينهما، وإننا نسأله ا تعالى أن تكـون النتـائج التـي عرضناها في خاتمة هذه الدراسة متناسبة والجهد الذي بذلناه.

وفي نهاية هذه المقدمة نسأل ا تعالى أن يتقبل هذا العمل منا خالصاً لوجهـه الكريم، وأن يكتب به النفع لطلبة العلم، وأن يجعله في ميزان حسناتنا، فما كان مـن صواب فمنه سبحانه وحده، وما كان من خطأ في دراستنا هذه فمن أنفسنا والشيطان، وكل امرئ يؤخذ منه ويترك، إلا المعصوم ـ عليه الصلاة والسلام، والحمد رب العالمين.



التمهيد

يمثل ابن يعيش أحد أبرز علماء اللغة في عصور اللغة المختلفة، ولمـا كـان كذلك كان لكتابه " شرح المفصل للزمخشري" أثره الكبير في مسيرة اللغة، ونحن في هذه الدراسة سوف نتحدث عن توجيهات ابن يعيش للخلافات النحويـة التـي دارت بين اللغويين والنحويين في باب المرفوعات، وقبل أن نشرع في موضوع الدراسـة الرئيس لا بد لنا من أن نتحدث عن ابن يعيش وعن اسمه ونسبه وحياته وأبرز مـا خلّفه من ثروة علمية.

ابن يعيش:

نسبه:

هو أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا بن محمد بن علي بـن المفضل بن عبد الكريم بن محمد بن يحيى بن حيان القاضي بن بـشر بـن حيـان الأسدي الموصلي الأصل، الحلبي المولد والنشأة، موفّق الدين النحوي، ويعرف بابن الصائغ(1).

مولده ونشأته:

ولد ابن يعيش في الثالث من رمضان، لسنة خمس مائـة وثـلاث وخمـسين للهجرة، بمدينة حلب، ونشأ فيها ولازمها معظم حياته، وكانت نشأته نشأة علمية منذ البداية، " فقد رحل في صدر حياته قاصداً بغداد ليدرك أبا البركات عبد الرحمن بن محمد المعروف بابن الأنباري، فلما وصل إلى الموصل بلغه خبر وفاته "(2).

كانت رحلته هذه بين عامي 577-578 هـ، ولما بلغه فيها خبر وفـاة ابـن الأنباري أقام فيها مدة قصيرة من الزمن، سمع خلالها الحديث من بعـض علمـاء الموصل، وكان على رأسهم خطيبها أبو الفضل عبد ا بن أحمد الطوسي، ثم عـاد إلى حلب.

---

(1) ابن خلكان. شمس الدين أحمد بن محمد، وفيات الأعيان، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت ـ لبنان،(د.ت) ج 7، ص 46، رقم الترجمة: 833.

(2) المصدر نفسه ج7، ص46.

وتتلمذ ابن يعيش على عدد من علماء النحو، فأخذ النحو عـن أبـي الـسخاء الحلبي، وأبي العباس المغربي، وجالس الكِندي بدمشق، فبرع في النحـو، وصـنف التصانيف، وبعد صيته، وتخرج به أئمة[1].

ويذكر أن الجهد الأبرز لابن يعيش قد تمثل في تـصدره حلقـات التـدريس، فأمضى حياته ملازماً له ومواظباً عليه، لا يدخر جهداً في إفادة الطلاب في مجلسه أو في بيته، فلم ينقطع عن التدريس حتى وافته المنية[2].

صفاته:

قال فيه ابن خلكان: " كان حسن التفهيم، لطيف الكلام، طويل الـروح علـى المبتدئ والمنتهي، وكان خفيف الروح، ظريف الشمائل، كثير المجون مـع سـكينة ووقار "[3].

وواضح أنه لا يجتمع المجون مع السكينة والوقار، إذ أخـذ المجـون معنـاه الحرفي، إنما يمكن القول: لعل ابن خلكان عنى بالمجون حبه للمزاح والفكاهـة([4]، ويؤيد ذلك ما رواه الإمام الذهبي عن ابن يعيش في هذا المضمار حيث وصفه بأنه " طيب المزاح، حلو النادرة، مع وقار ورزانة "[5].

وكان شديد التحرج في ما يعرض له من قضايا تتـصل بالعقيـدة وبقـراءات القرآن، ومن أمثلة ذلك أنه لم يجز جملة صحيحة نحوياً إذ كان معناهـا: لا يلائـم كمال العقيدة، قال: "وتقول: (إذا أقام ا القيامة عذّب الكفار)، ولا يحسن (إن أقام ا القيامة)؛ لأنه يجعل ما أخبر ا تعالى بوجوده مشكوكاً فيه"[6].

---

(1) انظر: الذهبي، شمس الدين. سير أعلام النبلاء(1985)، تحقيق: بشار عواد معروف، ومحيي هلال السرحان ط: 11، مؤسسة الرسالة، بيروت_لبنان، ج23، ص144.

(2) المرجع نفسه ج23،ص144.

3) ابن خلكان. وفيات الأعيان، ج7، ص48.

(4) انظر: علي، عبد العزيز موسى درويش، توجيهات ابن يعـيش للخلافـات النحويـة فـي بـاب المنصوبات في شرح المفصل، رسالة جامعية، جامعة اليرموك، 1998 م، ص2.

(5) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج23، ص144.

(6) ابن يعيش، ابو البقاء يعيش بن علي، شرح المفصل ، (د.ت) إدارة الطباعة المنيريـة، القـاهرة-مصر، ج8، ص4.

ثقافته:

يشف شرح المفصل عن ثقافة ابن يعيش الواسعة والتي تجلت في أربعة أطـر رئيسة,وهي الديني والنحوي و الأدبي و المنطقي.

وتشكل الثقافة الدينية عموداً فقرياً في تكوين شخصية ابن يعيش العلمية، فقـد اختزنت نصوص القرآن الكريم وأحاديث الرسول الكريم في ذاكرته، فتراه يتنقل في شرحه من آية إلى أخرى، يذكر القراءات محللاً ومنافحاً ذكر العـارف المـتمكن، ويحتج بالأحاديث النبوية، وقد يخرجها، وليس ذلك غريباً على رجل جل شيوخه من القراء والمحدثين.

وإذا ربطنا معرفة القرآن الكريم والحديث الشريف بما ارتبط بهما من معارف على صعيد اللغة والتفسير والتاريخ والعقائد ... الخ، فإننا سنطل من ثقافته الدينيـة على ثقافة لغوية نحوية عميقة، وهذه الثقافة لا تحتاج منا إلى تفصيل، فشرحه كتاب المفصل أكبر مثل شاخص عليه.

وكان ابن يعيش ممن عرفوا بثقافة أدبية واسعة، وقد نص القفطي على سـعة أدبه وعلمه، واعتذر عن وضعه بين النحاة، ورأى أنه على الرغم من كونه نحويـاً كبيراً فإنه أديب كبير، قال القفطي:" ولو أنصفته ما أجريته في حلبة النحاة، ولولا أن النحو قنطرة الآداب لنزهته عن مشاركة من قصده ونحاه، فإنني إن وصفته بـالنحو فهو أديب، أو بالبلاغة فهو خطيب... "[1].

أما الإطار المنطقي فيظهر من بنية تفكير ابن يعيش في شرحه، فقد حـرص دائماً على مبدأ الاطراد وعدم التناقض، ولعل أبرز ظاهرة تشير إلى ثقافته المنطقية هي ولعه الشديد بالتعليل، فقد أخذ على عاتقه أن يضع لكـل حكـم نحـوي علـه ومسوغاته، وكثيراً ما كانت تتجاوز هذه العلل الأحكام النحوية إلى تعليل حجـج رد

---

(1) القفطي، علي بن يوسف، إنباه الرواة، تحقيق: محمد أبو الفـضل إبـراهيم، 1950، دار الكتـب المصرية، القاهرة ـ مصر، ج4، ص39.

فيها ابن يعيش على اعتراضات تخيلية؛ لذلك كثر ورود عبارة " فـإن قيـل " فـي شرحه[1].

آثاره:

قضى ابن يعيش عمره في التدريس والإقراء، ولم يلتفت كثيراً إلى التأليف، فلم يترك سوى مؤلّفين هما:

أ- شرح المفصل للزمخشري.

ب- شرح الملوكي في التصريف لمؤلفه ابن جني.

وفاته:

" كانت وفاته في حلب سحر الخامس والعشرين من جمادى الأولى سنة ثـلاثٍ وأربعين وستمائة للهجرة "[2].

---

(1) انظر: نبهان، عبد الإله، ابن يعيش النحوي، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق،(1990)، دمشق- سوريا، ص100-103.

(2) ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج7، ص52.

الفصل الأول

أصول توجيهات ابن يعيش النحوية

إن التفكير النحوي عند العرب الذي بدأ مع بداية نشوء النحو لم يكن تفكيـراً اعتباطياً، وإنما كان تفكيراً متماشياً وفق أسس ومبادئ يحكـم مـن خلالهـا علـى الظاهرة اللغوية[1]، هذه الأسس والمبادئ التي عرفت فيما بعـد بأصـول التفكيـر النحوي عند العرب، وأياً يكن منشأ هذه الأصول فإننا نقصد فـي دراسـاتنا إليهـا كأصول اعتمدها اللغويون للحديث عن لغة القرآن الكريم، ولقد انتحـى اللغويـون المتأخرون منحى اللغويين المتقدمين في انتهاج هذه الأصول في دراساتهم اللغوية.

وإن هذا الفصل من هذه الدراسة ينزع إلى الحديث عن مثل هذه الأصول كيف برزت في توجيهات ابن يعيش النحوية في باب المرفوعات، وبيان موقف ابن يعيش من آراء العلماء الذين سبقوه في الحديث عن القضايا اللغوية المختلفة، كما ونتحدث في هذا الفصل عن المدارس النحوية، وبيان أبرز أسسها في الاحتجاج ، وتوضـيح منهجية هذه المدارس في التفكير، في إطار يخدم الفكرة العامة للدراسـة، والهـدف المنوط بها.

1.1 أصول التفكير النحوي:

بدأت التأثرات العربية بغيرها من الثقافات الأخرى في العصر العربي الإسلامي, وكان ذلك بعد أن نشطت حركة الترجمة في أوساط العرب، وكان للعرب تأثرهم بما تُرجِم من العلوم من السريانية والفارسية وغيرها، خصوصاً علوم الفلـسفة والآداب وغيرهما من العلوم[2]، ولقد ذكر السيوطي أن أول خليفة شجع على الترجمة وأخـذ بها هو المنصور[3].

---

(1) سنتحدث عنها بالتفصيل في الصفحات الآتية.

(2) انظر: عيد، محمد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضـوء علـم اللغـة الحديث،(1978)،عالم الكتب، القاهرة_مصر، ص15.

(3)انظر: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، تاريخ الخلفاء وأمراء المؤمنين، القـاهرة-مصر، ص102.

ولما كانت الترجمة ناحية من النواحي العلمية التي سلكها العرب في القرن الثاني الهجري كان لا بد لها من أن تؤثر في الفكر العربي، سواء أكان هذا التأثير في نواحي اللغة والنحو، أم في غيرها من النواحي الثقافية والعلمية الأخرى، ولقد استفاد العرب من ثقافات أساسية ثلاث في حركة الترجمة هي: الفارسية، والهندية، والهلينية، هذه الترجمات التي أثرت في تفكير العرب في تلك الحقبة من الزمان التي شجع عليها الخلفاء العباسيون، بغض النظر عن الجهود الفردية والشخصية التي كانت من قبل(1).

فكان من الطبيعي أن يتأثر العرب بهذه العلوم في مجال النحو، فمن خلال هذه العلوم المختلفة وخصوصاً الفلسفة منها نشأت لدينا نواحي التفكير الأصولي لدى النحاة، وهذه الأصول هي: السماع، والقياس، والتعليل.

2.1 السماع:

هذا هو الأصل الأول من أصول النحو للاستدلال في اللغة العربية، والسماع هو ما نُقِل عن العرب من قول، وبناء على ما سمِع من كلام العرب يتم تقعيد القواعد، ووضع الأسس اللغوية، فما المقصود بالسماع؟ وهل كل ما ورد إلينا عن العرب يحتج به ؟ وما حجية كل من هذه الأنواع المختلفة مما نُقل عن العرب؟

يقول السيوطي في الاقتراح عن السماع: " وأعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وهو القرآن، وكلام نبيه – صلى الله عليه وسلم – وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً عن مسلم أو كافر"(2).

هذه الأنواع الثلاثة التي أخذت منها مادة اللغة عند العرب، وهذه المصادر الثلاثة تتمثل في القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب نثراً كان أم نظماً، كل هذه الأمور مأخوذة من المسلم والكافر، وهذا يختص بكلام العرب، أما

---

(1) انظر: عيد، أصول النحو العربي، ص16-23.

(2) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، الاقتراح في علم أصول النحو، قرأه وعلق عليه: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، طنطا_مصر، ص74.

القرآن فمصدره من ا تعالى، والحديث مصدره من الرسول ـ صـلى ا عليـه وسلم ـ أما كلام العرب فمأخوذ عنهم نظماً ونثراً.

" أما القرآن الكريم فكل ما ورد أنه قُرئ به جاز الاحتجاج به، سـواء أكـان متواتراً، أم آحاداً، أم شاذاً "[1].

وثمة بعض الأمور التي تتصل بعلوم القرآن الكريم ممـا دخـل فـي إطـار الاحتجاج اللغوي عند العرب، علم القراءات، ولقد احتج العلماء واللغويون بالقراءات القرآنية صحيحها ومتواترها وشاذها، بيد أن السيوطي يذكر أن الخلاف عند النحـاة على الاحتجاج بالشاذ لا يعلم له وجود، إلا أن علماء الفقه الإسلامي قد اختلفوا فـي الاحتجاج بالقراءات الشاذة [2].

أما فيما يتعلق بالحديث الشريف فقد جرى النحاة والعلماء والمـستقرون لكـلام العرب على ألا يستشهدوا بكلامه ـ صلى ا عليه وسلم ـ وإنما كان الاستـشهاد مقصوراً على القرآن وما نُقِل من كلام العرب، وبقي الحال على ذلك إلى أن جـاء ابن مالك في القرن الثامن الهجري، فأكثر من الاستشهاد بالأحاديث النبوية الشريفة، ولقد كان المقعدون لكلام العرب لا يستشهدون بكلام النبي الكريم لسببين، هما:

أ. أن رواة الحديث الشريف قد أجازوا رواية الحديث بالمعنى، وقد روى كثيـراً من الأحاديث أعاجم، لا يعرفون العربية كما يعرفها العرب الأقحاح.

ب. أما السبب الثاني فقد تمثل بشيوع اللحن على ألسنة الناس جميعاً، ولقد كـان الرواة يأخذون الأحاديث النبوية بناء على المعنى، ويقيمون الحديث بألفـاظهم الخاصة.

فلما كان الأمر على ذلك لم يجِز العلماء واللغويون الاحتجاج بالحديث الشريف، وبقي الأمر على ذلك حتى جاء ابن مالك، وهو الذي أكثر من الاحتجاج بالحـديث الشريف، وكان الاحتجاج بالحديث الشريف قد أخذ به العلماء في الأحاديث القصيرة،

---

(1) السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص75 ؛ وانظر: عمر، أحمد مختار، البحث اللغوي عند العرب، ط6،(1988)، دار عالم الكتب، القاهرة_مصر، ص17.

(2) انظر: السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص76-78.

التي تكون نسبة التصرف بألفاظها أقل من الأحاديث الطويلة، فيكون اللفظ أقرب ما يكون إلى كلام النبي ـ صلى ا عليه وسلم ـ[1].

وإن كان العلماء واللغويون قد ابتعدوا عن الاستشهاد بالحديث الـشريف فـي القرون الأولى من التقعيد اللغوي، فإننا نرى أنه ليس ثمة سبب مقنـع وراء عـدم الاستشهاد بالحديث الشريف، ذلك أن العرب واللغويين يتناقضون مع أنفـسهم فـي عملية التقعيد هذه، فهم يضعون زماناً محدداً لقبول الشاهد اللغوي، ثـم يخرجـون بعض كلام العرب من حسبانهم في الاحتجاج، ذلك إخراجهم كلام النبي بحجـة أن الرواة قد نقلوه بالمعنى.

إننا حين نعلم أن الإمام أبا حنيفة قد مات سنة 150 هـ، وأن الإمام مالك مثلاً مات سنة 179هـ، فهذا يعني أن كثيراً من الأحاديث الشريفة قـد أُثبِتـت بلفظهـا المنقول عنه ـ صلى ا عليه وسلم ـ إبان عصر الاحتجاج، وأثبتها علماء ثقـات كأبي حنيفة والإمام مالك، فما الذي يمنع من الاحتجاج بهـذه الأحاديـث؟ ومـا دام أغلبها قد نُقِل عن علماء الطبقة الأولى من الرواة للحديث الشريف.

أما الاستشهاد بكلام العرب وهو الذي ينقسم إلى شعر ونثـر، فقـد استـشهد اللغويون بالشعر دون حصر أو قيد، بل استشهدوا بشعر لا يعرف قائله، ثم إن كلمة شاهد قد انحصرت فيما بعد بالشاهد الـشعري، ولقـد أكثـر اللغويـون والعلمـاء بالاستشهاد الشعري.

وينقسم الشعراء كما يرى علماء اللغة إلى أربع طبقات هي: طبقة الجـاهليين، وطبقة المخضرمين، وطبقة الإسلاميين، وطبقة المولدين، أمـا الطبقتـان الأوليـان فيحتَج بكلامها وشعرها، أما الطبقة الثالثة فالأصح أن يحتج بشعرها، بينمـا أجمـع العلماء على عدم حجية الطبقة الرابعة، رغم أن بعض العلماء قد استـشهد بـبعض شعرهم، كالزمخشري الذي احتج بشعر أبي تمام[2].

---

(1) انظر: السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص89-92 ؛عمر، أحمد مختار، البحث اللغـوي عند العرب، ص34.

(2) انظر: عمر، أحمد مختار، البحث اللغوي عند العرب، ص42-49.

وينقسم السماع إلى قسمين، مطرد وشاذ، فما كان مستمراً من كـلام العـرب كالإعراب وغيرها من الظواهر المستمرة في كلام العرب أطلقوا عليه المطرد، وما كان على غير جهة الكلام بشكل أو بآخر، وكان منقطعاً، فقد أطلقوا عليه الـشاذ[1]، أما الاطراد فهو على أربعة أضرب هي:

النوع الأول: وهو المطرد في القياس والاستعمال معاً، وهو الغاية المطلوبة، نحـو: قام زيد، وضربتُ عمراً، ومررتُ بسعيد.

النوع الثاني: وهو المطرد في القياس الشاذ في الاستعمال، وذلك نحو قولهم: يـذر ويدع، وقولهم: مكان مبقِل، والسماع فيه باقِل، كذلك الأول مسموع، ومن ذلـك أن يأتي خبر عسى اسماً ظاهراً، كقولك: عسى زيد قائماً، فهو شاذ في الـسماع، إلا أن القياس فيه على هذا الوجه.

النوع الثالث: وهو المطرد في الاستعمال وشاذ في القياس، نحو قـولهم: اسـتحوذ، واستنوق، واستصوبتُ الأمر، وأبى يأبى، والقياس فيها الإعلال وكسر عين الأخير.

النوع الرابع: وهو الشاذ في القياس والاستعمال معاً، نحو قولهم: ثوب مـصوون، وفرس مقوود، ورجول معوود من مرضه[2].

هذا فيما يتعلق بالمصدر الأول للتأصيل النحوي، وهو السماع، وفيما يلي ننتقـل إلى الأصل الثاني وهو القياس.

3.1 القياس:

والقياس من الأمور التي أخذها العرب من خلال كتب الترجمة، وخاصة مـا استفادة العرب من كتابات أرسطو طاليس[3]، والقياس يعتمـد فـي أساسـه علـى المنطق، حيث يمكن لنا أن ننتقل من خلاله من العام إلى الأقل عموماً، كما طرح لنا سقراط المثال الآتي: كل إنسان فانٍ، وسقراط إنسان إذن فسقراط فانٍ، وهذا المنهج

(1) انظر: السيوطي، الاقتراح، ص109.

(2) انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخـصاص، تحقيـق: محمـد علـي النجـار، دار الهـدى، بيروت_لبنان، ج2، ص12-21 ؛ والسيوطي. الاقتراح في علم أصول النحو، ص109-113.

(3) انظر: عيد، أصول النحو العربي، ص65.

اللغوي الذي انتهجه اللغويون في نظرتهم إلى القضايا اللغوية كان كما نرى مأخوذاً من النواحي الفلسفية[1].

ويعرف ابن الأنبا ري في كتابه جدل الإعراب معنى القياس،بأنه: " حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه "[2]، والقياس أيضاً: " حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الاصل على الفرع "[3]، إذن فالقياس يقوم على مبدأ إلحاق حكـم بحكم آخر لعلة جامعة بينهما، ولقد استُخدِم هذا المبدأ أيـضاً فـي أصـول الفقـه الإسلامي، فيلحق حكم لغوي بآخر لعلة تجمع بينهما.

وفيما سبق يتبين لنا اركان للقياس، وهي ثلاثة: الأصـل، والفـرع، والعلـة الجامعة بينهما، وتتبين لنا هذه الأركان الثلاثة في المثال الآتي:

إن الحروف المشتركة التي تدخل الأسماء والأفعال لا تعمل، والأمر مختلف مع الحروف المختصة التي تدخل الأسماء فقط، أو الأفعال فقط فإنها تعمل، فهذه القاعدة يجب أن يندرج تحتها جميع الحروف المختصة وغير المختصة، وتقاس الحـروف على ذلك.

ولقد أولع النحاة واللغويون بالقياس، فكان عندهم مقدماً، ويهتمـون بمـسائله المختلفة، ولقد كانوا يعيبون على اللغوي ألا يعرف في مسائل القياس، وقدمه كثيـر منهم على كتاب في اللغة، فيرى بعضهم أن مسألة واحدة من مسائل القياس أولـى عنده من كتاب في اللغة[4]، فبناء على ما ذكرناه يتبين لنا أن اللغويين قـد اهتمـوا اهتماماً كبيراً بالقياس، وشغلوا فيه فكرهم، ولقد جعلوه مقدماً على غيره من الأدوات الأصولية.

والقياس مثبت في النحو عموماً، والقياس لا بد من وجوده، ولقد قال بـه كـل اللغويين، والنحو لا بد له من القياس، فاللغويون قد سمعوا عن العرب ثم استقروا ما

---

(1) انظر: عيد. أصول النحو العربي، ص 65-66.

(2) ابن الأنباري، كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء بن عبيد ا ، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة،(1957م)، تحقيق: سعيد الأفغاني، دمشق، سوريا، ص 45.

(3) المرجع نفسه، ص93.

(4) انظر: عيد، أصول النحو العربي، ص70و71.

سمعوه وقاسوا عليه، ولكن ثمة خلافات بين اللغويين في موضوع القياس، فمنهم من يستعمله مطلقاً، ومنهم من كان عنده القياس على مسألة ما مقصوراً عليها، وغير ذلك من الاختلافات بين اللغويين في هذا الشأن(1)، وفيما يلي نعرض المثال الآتي لبيان هذه الاختلافات في موضوع القياس:

ذهب الفراء والأخفش والمبرد إلى أن حذف عامل المصدر قياسي في الدعاء، بينما ذهب سيبويه إلى أنه غير قياسي(2)، ومن ذلك قول سيبويه في نحو قولهم:(هذا الحسن الوجه) إن الجر فيه من وجهين: أحدهما طريق الإضافة ,والآخر تشبيهه (لضارب الرجل)، هذا مع العلم بأن الجر في الضارب الرجل إنما جاءه وجاز فيه لتشبيههم إياه ب(الحسن الوجه) ,فعاد الأصل,فاستعاد من الفراغ نفس الحكم الذي كان الأصل بدأ أعطاه إياه "(3).

فهذان مثالان قد طرحناهما لبيان كيفية اختلاف العلماء واللغويين في نظرتهم إلى القياس، وجعلهم إياه في مواضع جائزاً للأصل بدلالة الفرع كما حصل ذلك عند سيبويه في المثال الثاني، ولقد كان للعلماء وجهاتهم المختلفة في نظرتهم إلى القياس، ولسنا في صدد الحديث التفصيلي عن ذلك، وإنما نكتفي بالإشارة مما سبق وذكرناه من الأمثلة.

وكان من المعارضين لفكرة القياس ابن مضاء الأندلسي في كتابه(الرد على النحاة)، ولقد عرض لمسألة القياس عرضاً من خلال حديثه عن القضايا اللغوية المختلفة في كتابه، ولقد كان القياس عند اللغويين قياساً عقلياً يستندون فيه على التوجيه العقلي للمسألة المشكلة عليهم، ولكن ابن مضاء رفض هذه القضية المتعلقة بالقياس، وعلل لذلك من وجهين: أحدهما: أن العرب لم تقصد إلى القياس في

---

(1) انظر: عيد، أصول النحو العربي، ص75.

(2) انظر: أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، (1998م)، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، ط1،القاهرة_مصر، ص483.

(3) ابن جني، الخصائص، ج 2، ص 176.

كلامها، والثاني: أنه لا يمكن لنا حمل شيء على شيء بناء على علاقـة المـشابهة بينهما، والعلة الموجودة في الأصل ليست موجودة في الفرع(1).

4.1 التعليل:

والمسألة متشابهة أيضاً كما هو الحال مع القياس فيما يتعلـق بأصـل فكـرة التعليل التي تحدث عنها النحاة العرب في أثناء حديثهم عن النحو وقواعـده، إذ إن الأصل الذي استمد منه اللغويون فكرة التعليل أصل يوناني، يأتي من خـلال فكـرة أرسطو، حيث يقسم أرسطو العلل إلى أربعة أنواع: النوع الأول: العلة المادية، وهي التي يجاب بها عن سؤال ما الشيء؟ والنوع الثاني: العلة الـصورية، وهـي التـي يجاب بها عن سؤال كيف؟ والنوع الثالث: وهي العلة الفاعلية، وهي التي يجاب بها عن سؤال من فعل؟ والنوع الرابع: العلة الغائية، وهي التي يجاب بها عـن سـؤال لِم؟(2)، فهذه هي العلل التي تحدث عنها أرسطو واستخدمها العـرب والنحـاة فـي تعليلاتهم النحوية، ولقد اعتمدوا عليها كما اعتمدوا على غيرها في الأصول النحوية.

وإذا كان التعليل خاطئاً في مقدماته، فإن النتائج ستكون بلا شك خاطئـة أيـضاً، ويطلق على مثل هذا التعليل تعليل السفسطة(3)، وفيما يلي نعرض لـبعض الأمثلـة التي استخدم فيها اللغويون التعليل بأنواعه المختلفة التي بيناها فـي آراء أرسـطو، حيث إن الكوفيين قد ذهبوا إلى أنه يجوز إلقاء علامة الندبة على الصفة، كأن نقول: وا زيد ظريفاه، " واحتجوا بأن قالوا: أجمعنا على أنه يجوز أن نلقي علامة الندبـة على المضاف إليه، نحو قولك: وا عبد زيداه، وا غلام عمراه، وكذلك ها هنـا؛ لأن

---

(1) انظر: ابن مضاء، أبو العباس القرطبي،(1947م) الرد على النحاة، تحقيق: شـوقي ضـيف، دار الفكر، القاهرة، مصر، ص 156-157 ؛ وعيد. أصول النحو العربي، ص 83-84.

(2) انظر: كرم، يوسف، (1936م)، تاريخ الفلسفة اليونانية، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنـشر، القاهرة، مصر، ص 157؛ وعيد. أصول النحو العربي، ص 113.

(3) انظر: عيد. أصول النحو العربي، ص 113.

الصفة مع الموصوف بمنزلة المضاف مع المضاف إليه، فإذا جاز أن تلقى علامـة الندبة على المضاف إليه فكذلك يجوز أن تُلقى على الصفة"[1].

فهذه مسألة جدلية ظنية تقوم على بيان علة وحجة، بربط الفكرة الجديدة بفكرة أصلية تقترب منها، فيجعلون من العلة سبباً في تجويز الحكم، وهذا مما أجج الخلاف بين الكوفيين والبصريين في هذه المسألة مما لا حاجة لنا الى ذكره[2].

فالغاية من وراء هذا التعليل المنطقي الإجابة عن "لِم؟ "، فالعلة ها هنا علـة غائية، وهي الأكثر في كتب اللغة والنحو.

ويتحدث ابن جني عن العلل بأنها أقرب إلى علم النحو من الفقه؛ وذلك راجـع إلى أن الفقه وعلته قد لا تكون واضحة؛ لأن الغاية من الفقه التعبـد، بينمـا النحـو الغاية منه لغوية كلامية، ثم يعود ويذكر أن الأحناف ذكروا أن النحاة قد اشتقوا من علل الفقه عللاً للكلام، ثم يعود ويتخذ منطقاً وسطياً في هذا الشأن[3].

أما العلل عند ابن مضاء القرطبي فتتمثل في نوعين أيضاً : العلة المأخوذة من كلام العرب وأطلق عليها العلل الأول، والنوع الثاني أطلق عليـه العلـل الثـواني والثوالث.

5.1 المدارس النحوية:

إن النحاة واللغويين لا بد أن يكون لهم آراؤهم الخاصة التي يعللون لها، والتي يدافعون عنها، ولا بد لكل من هؤلاء وهؤلاء من فكر يستنيرون به، ومن مـصدر يتكئون عليه، والنحاة منذ نشأة النحو في لغتنا العربية كانت لهم آراء مخالفة لبعضهم بعضاً، وأخرى موافقة، فلا بد لكل منهم أن يفصح عن وجهة نظره، وأن يدافع عن فكرته التي يقول بها، ومن هنا كان لا بد لابن يعيش في كتابه من توجيهات نحوية، ومواقف مختلفة تجاه بعض القضايا اللغوية، في باب المرفوعات الذي نحن في صدد دراسة التوجيهات الخلافية لابن يعيش في ثناياه، وهذه التوجيهات لا بد لها أيضاً أن

(1) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج 1، ص 339.

(2) انظر: عيد. أصول النحو العربي، ص 114.

(3) انظر: ابن جني، الخصائص، ج 1، ص 138، 144، 145، 162 ؛ وعيد. أصول النحو العربي، ص 116.

تنم عن موقف معين لابن يعيش من علماء اللغة الذين جاءوا من قبله، فقد يوافق بعضهم، وقد يخالف الآخرين، وقد يخالف الجميع ويأتي برأي مستقل، وبناء على هذه المواقف يتضح موقف ابن يعيش في منهجه من العلماء الذين سبقوه، فسنبحث فيما يلي هذه المواقف المنثورة في باب المرفوعات، ونُجملها في ما يلي من صفحات من هذا الفصل.

وجدير بنا قبل أن نشرع في الحديث عن موقف ابن يعيش من كل من العلماء الذين أورد لهم آراء في باب المرفوعات، أن نقوم بعرض سريع للمدارس النحوية التي عرفها النحو العربي، والتي عرفت في لغتنا العربية، لِنُثبِت في هذا العرض بعض أسماء العلماء الذين امتطوا صهوة اللغة، ولنبرز بعض مبادئ تلك المدارس.

1.5.1 المدرسة البصرية:

تعد المدرسة البصرية هي من وضعت النحو العربي، ولقد كانت المدرسة البصرية أول مدرسة نحوية في تاريخنا اللغوي المتلاحق عبر القرون، ولكن ثمة أسباب كامنة وراء وضع النحو، فمن الطبيعي أن يكون ثمة أسباب كامنة وراء مشروع عظيم كهذا، وأسباب وضع النحو ترجع إلى سببين رئيسين: باعث ديني، وبواعث غير دينية، " فترجع البواعث الدينية إلى الحرص الشديد على اداء نصوص الذكر الحكيم أداء فصيحاً سليماً إلى أبعد حدود السلامة والفصاحة، وخاصة بعد أخذ اللحن يشيع على الألسنة، وقد أخذ في الظهور منذ حياة الرسول - صلى ا عليه وسلم - فقد روى بعض الرواة أنه سمع رجلاً يلحن في كلامه، فقال: أرشدوا أخاكم فإنه قد ضل[1]، غير أن اللحن في صدر الإسلام كان لا يزال قليلاً بل نادراً، وكلما تقدمنا منحدرين مع الزمن اتسع شيوعه على الألسنة، وخاصة بعد تعرب الشعوب المغلوبة "[2].

---

(1) البرهان فورى، علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، مطبعة دار المعارف، حيدر أباد، ج 5، ص 212.

(2) ضيف، شوقي، المدارس النحوية،(د.ت) دار المعارف، ط6، القاهرة، مصر، ص 11-12.

فهذه البواعث الدينية التي دفعت بالعرب إلى التفكير الجدي للكتابة والاهتمام بعلم النحو الذي لم يكن معروفاً حتى ذلك الوقت، وثمة بواعث أخرى ساعدت على التفكير للتدوين النحوي، وهذه البواعث غير الدينية هي " بعضها قومي عربي، يرجع إلى أن العرب يعتزون بلغتهم اعتزازاً شديداً، وهو اعتزاز جعلهم يخشون عليها من الفساد حين امتزجوا بالأعاجم، مما جعلهم يحرصون على رسم أوضاعها خوفاً عليها من الفناء والذوبان في اللغات الأعجمية. وبجانب ذلك كانت هناك بواعث اجتماعية ترجع إلى أن الشعوب المستعربة أحست الحاجة الشديدة لمن يرسم لها أوضاع العربية في إعرابها وتصريفها حتى تتمثلها تمثلاً مستقيماً، وتتقن النطق بأساليبها نطقاً سليماً "[1].

لقد كانت مدرسة البصرة هي واضعة النحو العربي، ويعود الفضل في ذلك إلى أبي الأسود الدؤلي، حيث كان فضل نقطه للحروف سبباً دافعاً للتفكير الماضي لوضع قواعد النحو، ولقد اشتقوا من كلام أبي الأسود حين قال: إذا رأيتني فتحت شفتي.. وإن ضممت شفتي.. وإن كسرت شفتي... فاشتقوا من هذه الكلمات الفتحة والضمة والكسرة، وكان للبصرة دورها الكبير في تقعيد النحو.

لقد كان من الأسباب التي دفعت بعلماء البصرة لتقعيد اللغة الخلاف بينهم على القراءات القرآنية، لذلك شاع الخلاف بينهم حول القضايا المختلفة، فربما كان ذلك دافعاً لهم من أجل أن يضعوا القواعد للنحو العربي[2]، هذا ما دفع بـأبي إسحاق وتلاميذه للذهاب إلى بوادي نجد، وغيرها من القبائل العربية كتميم وأسد، وغيرهما من القبائل العربية، وأخذوا يستقرئون اللغة والقواعد، فأثبتوا ما كان مطرداً دارجاً، وبنوا عليه القواعد، أما الشاذ فقد خطّئوه وعلّلوه[3].

---

(1) ضيف، المدارس النحوية، ص 11-12.

(2) انظر: المرجع نفسه، ص 17-22.

(3) انظر: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن أبي بكر، المزهر في علوم اللغة وأنواعها(د.ت)، تحقيق، محمد أحمد جاد المولى؛ ومحمد علي البجاوي؛ ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ج 1، ص 211؛ والسيوطي. الاقتراح في علم أصول النحو، ص 101-108.

وإن من أول هؤلاء اللغويين الذين يعدون من علماء البصرة في النحو، بل يعد حقيقة من أوائلهم، وهو الخليل بن أحمد الفراهيدي، المولود حوالي سنة 100 هـ ـ، وعاش الخليل منذ بداية حياته في البصرة، وتعلم فيها ولقد عرف الخليـل بنـشاطه العقلي، وفطنته الثاقبة، ولقد أخذ عنه كثير من اللغويين والعلماء، ومـنهم سـيبويه اللغوي المعروف، وتوفي الخليل سنة 175 هـ[1].

ومن العلماء واللغويين المعروفين في مدرسة البصرة اللغوي الكبير سـيبويه، واسمه عمرو بن عثمان بن قنبر، من موالي بني الحارث بن كعب، ولد بقرية مـن قرى شيراز تسمى البيضاء، وفيها أو في شيراز تلقى دروسه الأولى، وطمحت نفسه للاستفادة من الثقافة الدينية، فقدم البصرة وهو لا يزال غلاماً ناشئاً، والتحق بحلقات الفقهاء والمحدثين، ولزم حلقة حماد بن دينار المحدث المشهور حينئـذ، وحـدث أن لفته إلى أن يلحن بالنطق ببعض الأحاديث النبوية، فصمم على الاستزادة بـأكبر زاد بشئون اللغة والنحو، ولزم حلقات النحويين واللغويين، وفي مقدمتهم عيسى بن عمر والأخفش الكبير ويونس بن حبيب، واختص بالخليل بن أحمد، وأخذ منه كل ما عنده في الدراسات النحوية والصرفية، مستملياً ومدوناً[2].

هذان من أبرز من أسس لعلم النحو في مدرسة البصرة، ارتأينـا أن نتحـدث لأهميتهم في تأسيس النحو، وقد كانت مدرسة البصرة زاخرة بالعلمـاء واللغـويين والتلاميذ، ومن العلماء الذين كانوا في مدرسة البصرة ويعملون بأفكارهـا، فمـنهم الأخفش الأوسط وتلاميذه، ومنهم قطرب، وأبـو عمـر الجرمـي، وأبـو عثمـان المازني[3]، والـمبرد وأصحـابه، ومنهم الزجاج، وابـن الـسراج، والـسيرافي، وغيرهم[4]، وهؤلاء هم بعض العلماء اللغويين الذين كانوا فـي مدرسـة البـصرة،

---

(1) انظر: الحموي، ياقوت، بن عبدا معجم الأدبـاء،(د.ت)، تحقيق،إحـسان عبـاس، دار الغـرب الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان ج 11، ص 72.

(2) انظر: ابن النديم، محمد بن اسحاق،(1971م) الفهرست، تحقيق،رضا تجدد، طهران، إيران، ص 82 ؛ البغدادي.عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العـرب، (1989)، تحقيـق وشرح ، عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط3، القاهرة، مصر ، ج 1، ص 8.

(3) انظر: ضيف، المدارس النحوية، ص 94.

(4) انظر: ضيف، المدارس النحوية، ص 123.

ونكتفي بهذا القدر من الحديث عن مدرسة البصرة، وفيما يلي نتحدث أيضاً باختصار عن مدرسة الكوفة.

2.5.1 المدرسة الكوفية:

وهذه المدرسة قد خالفت في آرائها مدرسة البصرة،كما لها أعلامها ومفكروها الذين لم يدخروا جهداً في التفكير النحوي والتقعيد اللغوي، وكانت لهم جهودهم العلمية الكبيرة في هذا المجال، وسنورد بعض الأفكار والمبادئ والأعلام الذين برزوا في هذه المدرسة.

لقد كانت النشأة للنحو كما رأينا نشأة بصرية، ولم يكن للكوفة نشاط في قضايا الإعراب ونقط الحروف، وإنما اهتم علماؤها بقضايا القراءات القرآنية، واهتموا أيضاً بجمع الشعر، وروايته[1].

وتذكر كتب التراجم واللغويين أن أولية النحو الكوفي قد بدأت بأبي جعفر الرواسي، ومعاذ الهراء، أما الرواسي فتقول كتب التراجم: أنه قد أخذ النحو عن عيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء، وعاد إلى الكوفة فتتلمذ عليه الكسائي، وألف لتلاميذه كتاباً في النحو سماه الفيصل([2])، ولقد زعم هذا النحوي الكوفي أن كل ما في كتاب سيبويه منه هو، إلا أن هذا الكلام ينفيه ما ورد علينا من كلام العلماء المحققين في هذا الباب، حيث يقول أبو الطيب اللغوي: " كان في الكوفة نحوي يقال له أبو جعفر الرواسي، وهو مطروح العلم ليس بشيء "[3].

هذا هو اللغوي الأول كما ذكرت لنا كتب التراجم في مدرسة الكوفة، وكان يعاصره في زمنه معاذ الهراء[4]، ويظهر أنه ذهب إلى البصرة فأخذ عنهم النحو،

---

(1) انظر: ضيف، المدارس النحوية، ص 153.

(2) انظر: الزجاجي، عبد الرحمن بن اسحاق أبو القاسم،(1999) مجالس العلماء، تحقيق، عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط3، القاهرة، ص 266، 269.

(3) أبو الطيب اللغوي، عبد الواحد بن علي، (1955) مراتب النحويين، تحقيق، محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، ص 24.

(4) انظر في ترجمته: ابن النديم. الفهرست، ص 102؛ والأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء بن عبدا (1998) نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص 52.

وهذا هو الركن الثاني من أركان علماء الكوفة في مجال النحو، ولقد رأينا أن نورد هذا الكلام عن أول عالمين تقريباً في علم النحو الكوفي.

وفي الكوفة أعلام ممن عرفوا بالقراءات القرآنية، ويكفي أن منهم ثلاثة من القراء السبعة المشهورين الذين ذاعت قراءاتهم في الأمصار وهم الكسائي وحمـزة وعاصم، ولقد عرف من علماء النحو الكوفي الكسائي وتلاميذه ومنهم هـشام بـن معاوية الضرير، والفراء، وثعلب ومن تلاميذه أبو بكر ابن الأنباري[1].

إن هاتين المدرستين النحويتين كانتا من أبرز مدارس النحو العربـي، ولقـد عرف علم النحو العربي مدارس أخرى، ولكن في رأينا أن هذه المدارس لـم تكـن ذات تأثير كبير في اللغة والنحو كما كان الحال في مدرسـتي الكوفـة والبـصرة، خصوصاً وأن هذه المدارس في أغلبها قد نشأت ووجدت في وقت متأخر بعد أن تم للنحو قياسه، واستوت قواعده على سوقهـا، ومن هذه المدارس المدرسـة البغدادية ومن علمائها ابن كيسان والزجاجـي وأبو علي الفارسي، وابن جني، والزمخشري وقد كان متأخراً [2].

ومن هذه المدارس المتأخرة المدرسة الأندلسية، ولقـد كانـت فـي الأنـدلس العربي، ومن أهم وأبرز علمائها: ابن مضاء القرطبي صاحب كتـاب الـرد علـى النحاة، ولقد ثار فيه كما نعلم على أفكار كثيرة من أفكار النحويين الـذين سـبقوه، ومنهم كذلك ابن عصفور الأندلسي، وابن مالك[3].

ومن المدارس النحوية المتأخرة كذلك المدرسة المصرية،ومن أبرز علمائهـا ابن الحاجب، وابن هشام[4].

هذه هي أبرز المدارس النحوية التي ارتأينا أن نورد عنها حـديثاً مختـصراً لتكون ممهدة لموضوع الدراسة، وهذه المدارس كما نـرى يتـوزع فيهـا العلمـاء واللغويون الذين برزوا في النحو العربي، ولا بد لابن يعيش من أن يكون له موقف

---

(1) انظر: ضيف، المدارس النحوية، ص 172، 188، 172، 224، 237.

(2) انظر: ضيف، المدارس النحوية، ص 245 و287.

(3) المرجع نفسه، 288 و326.

(4) انظر: المرجع نفسه، ص 326 و365.

من آراء هؤلاء العلماء وغيرهم في باب المرفوعات، فقد يوافـق بعـضهم، وقـد يعارض آخرين، وقد يأتي برأي جديد دون أن يبرز معارضة لأحد منهم أو موافقة، وعلى ذلك سوف يكون حديثنا في الصفحات القادمة من هذا الفصل.

3.5.1 موقف ابن يعيش من آراء النحويين:

احتل النحو في القرنين السادس والسابع الهجريين مكانة رفيعة في حواضـر العالم الإسلامي، واتسعت حلقاته، وكثُر طلابه ومريدوه، وتطاولت أعناق عدد مـن أعلامه تنافساً في احتلال مركز الصدارة في هذا العلم، وقد اتخذ النحو فـي تلـك الحقبة من الزمان منحى تعليمياً ينزع إلى التوقف عند شرح المتون، فأئمـة النحـو يدرسون في حلقاتهم كتاباً موجزاً في النحو، يغنونه بـشروحهم وتعليقـاتهم، فهـذا يطرح الجمل، وذاك يدرس اللمع، وكان المفصل للزمخشري في طليعة الكتب التي تُدرس[1].

وقد كان ابن يعيش من أبرز الذين تصدروا للإقراء والتدريس، فبعـد صـيته وذاعت شهرته؛ لِما امتلك من صفات المدرس الناجح بسعة اطلاعه علـى التـراث النحوي وهضمه له، واستحضاره في حلقات الدرس، فتراه يتناول المسألة ويفـصل فيها القول، ويعرض لآراء النحويين، ويناقشها فيها، فيطوف بين تلك الآراء مخالفاً قسماً منها، راصداً ما فيها من ضعفٍ، وموافقاً قسمها الآخر، مضيفاً إليها ما تقـوى به من العلل والحجج[2].

وعناية ابن يعيش بالآراء النحوية المتعددة عكست ثقافة التأليف النحـوي فـي عصره، فقد شغف المتعلمون بقضايا الخلاف النحوي، واهتموا به على حـد طلـب الناس معه من معاصره أبي البركات الأنباري أن يضع كتاباً في الخلاف النحوي[3]، فجاءت الشروح النحوية مشتملة على القضايا الخلافية، تلبية لما شهده العصر مـن

---

(1) انظر: عون، حسن، تطور الدرس النحوي، معهد البحوث والدراسات النحوية، القاهرة، مصر، ص 79.

(2) انظر: علي، عبد العزيز موسى درويش، توجيهات ابن يعـيش للخلافـات النحويـة فـي بـاب المنصوبات، ص 21.

(3) انظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج 1، المقدمة.

ازدهار نحوي، واستجابة لولع الناس بالخلاف النحوي، وما شرح المفـصل لابـن يعيش إلا واحد من هذه الشروح التي عكست واقع العصر، ولم يفتْ ابن يعـيش أن يبدي ملحوظاته وترجيحاته في كثير من الآراء النحوية، وهو ما ستتوقف الدراسـة عنده.

1.3.5.1 موقف ابن يعيش من آراء أئمة مدرسة البصرة:

1ـ سيبويه:

إن المطلع على جهود النحويين المتتالية عبر مراحل نـشوء النحـو العربـي وتطوره، لا يملك إلا أن يسجل لسيبويه الفضل الأكبر في بناء صرح النحو العربي، إذ استطاع أن يستوعب بذكاء نادر وعبقرية نفـاذة دروس شـيوخه وملحوظـاتهم، فجمعها في كتابه، وأضاف إليها من استقصائه الواسع، للاستعمالات اللغويـة عنـد العرب في الشعر والنثر، معززاً ذلك بقدر غير يسير من الآيات القرآنية وقراءاتهـا المتعددة، واللهجات العربية المختلفة، فكان له بذلك الفضل في استيعاب قواعد هـذه اللغة في نحوها وصرفها، معللاً كثيراً من ظواهرها بما سمعه من شـيوخه، وبمـا استنبطه هو من التبصر بما يسمع، حتى استطاع أن يثبت منهجية النحـو العربـي بصورة نالت قدراً عظيماً من الإعجاب والتقدير لدى الأمم الأخرى فضلاً عن أمتنا العربية.

وابن يعيش واحد من أولئك الشراح المتأثرين بآراء سيبويه، وهذا التأثر فـاق كل حد، حيث استشهد واستدل ابن يعيش بآراء سيبويه في كثير من المواضـع فـي كتابه شرح المفصل، وكان موقفه في أحيان كثيرة مؤيداً لما ورد عن سـيبويه مـن أقوال.

أـ المسائل التي وافق فيها ابن يعيش سيبويه:

1ـ أولى الفعلين بالعمل في التنازع، حيث يذكر ابن يعيش رأياً لسيـبويه مفـاده: " أن في ضربني فاعلاً مضمراً، دلّ عليه المذكور، وحمله علـى القـول بـذلك

امتناع خلو الفعل من فاعل في اللفظ"[1]، ويوضح لنا ابن يعيش هذا الرأي بالمثال الآتي: " فتقول على مذهب سيبويه في التثنية: ضربني وضربتُ الزيدين، وفي الجمع: ضربوني وضربتُ الزيدين، فتظهر علامة التثنية والجمع؛ لأن فيه ضميراً "[2]، فهذا هو رأي سيبويه، وهو يمثل مذهب البصريين فيما ذهبوا إليه.

لقد ذكر لنا ابن يعيش هذا الرأي لسيبويه في مسألة أولى الفعلين بالعمل في التنازع مقابل رأي الكوفيين، ولقد كان رأي البصريين هم من على رأي سيبويه، كان البصريون ومنهم سيبويه مقابل رأي الكوفيين الذين يرون أن أولى العاملين بالعمل هو الفعل الأول, واحتجوا لذلك بأن الفعل الأول أسبق من الفعل الثاني ، فهو إذن أولى بالعمل ، أما الكوفيون فيرون أن الفعل الثاني أولى بالعمل من الفعل الأول لأنه أقرب للمعمول، فهو إذن أولى بالعمل[3]، وسنقوم بعرض هذه المسألة في الفصل الثاني من هذه الدراسة.

ويرجح ابن يعيش رأي سيبويه، حيث يقول: "والصحيح مذهب سيبويه؛ لأن الإضمار قبل الذكر"[4]، وهذا فيما يتعلق بما ذهب إليه ابن يعيش، فهو كذلك يقف إلى جانب رأي سيبويه والبصريين، بل وصفه ابن يعيش بأنه هو الصحيح، وكلامه هذا ينفي كلام الكوفيين.

2ـ الاسم المرتفع بعد حرف الاستفهام، وهل هذا الاسم يعد مبتدأ، وما بعده خبر، أم هو فاعل لفعل محذوف، ورأي سيبويه في هذه المسألة كما ذكره لنا ابن يعيش يتمثل في التفريق بين حرفي الاستفهام " الهمزة وهل " حيث ذكر أن الأولى أن

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 77، 79 ؛ وانظر: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر،(1977) الكتاب، تحقيق،عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ج 1، ص 37.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 77، 79.

(3) انظر: الأنباري،الإنصاف في مسائل الخلاف، ج 1، ص 87 ؛ وابن يعيش، يعيش بن علي،(د.ت) شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، مصر، ج 1، ص 77 ؛ والصبان، محمد بن علي، حاشية الصبان، المطبعة الخيرية، ط1 ، القاهرة، ج 2، ص 87.

(4) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 77، 79.

يقدر بعد الهمزة مبتدأ وخبر، أما(هل) فالأولى أن يقـدر بعـدها فاعـل لفعـل محذوف، قال: "إذا قلتَ: أزيد قام؟ جاز أن يرتفع الاسم بالابتداء جوازاً حسناً، وإذا قلت هل زيد قام؟ يقع إضمار الفعل لازماً ولم يرتفع الاسم بعده إلا بفعـل مضمر على أنه فاعل، وقبح رفعه بالابتداء، ولم يجز تقديم الاسم ها هنا إلا في الشعر"[1].

وقد عرض لنا ابن يعيش رأي سيبويه هذا في جملة من آراء العلمـاء الـذين تحدثوا في هذه المسألة، ومن هذه الآراء رأي الأخفش، حيث يرى " أن يكون مرتفعاً بفعل مضمر "[2] هذا الرأي يعد الاسم المرتفع بعد الاستفهام، مرتفعاً بإضمار فعـل، وليس بتخريج مبتدأ وخبر، وإن ذكر ابن يعيش أن كلا الوجهين جائز[3].

وقد ذكر ابن يعيش ايضاً رأياً لأبي عمرو الجرمي، فهـو" يختـار أن يكـون مرتفعاً بالابتداء؛ لأن الاستفهام يقع بعده المبتدأ والخبر، كما ذكرناه، ولا يفتقر إلـى تكلف تقدير محذوف "[4].

فهذا الرأي للجرمي يتمثل لنا بأن نعد الاسم المرتفع بعد الاستفهام مبتدأ، ذلـك أن الاستفهام يدخل الجملة الاسمية المتكونة من المبتدأ والخبر، مثلما ما يدخل الجملة الفعلية المتكونة من الفعل والفاعل، ولما كان الأمر على ذلك فليس من الصحيح أن نكلّف أنفسنا، كي نعلل مسألة مجيء الاسم المرتفع بعد الاستفهام بأنه فاعـل لفعـل محذوف، ما دام الأمر يجيز لنا غير ذلك من تقدير المبتدأ والخبر، فما كـان قريبـاً أولى مما كان بعيداً في التقدير، فهذا هو الرأي الذي يريد لنا الجرمي أن نعلمه.

ويقف ابن يعيش موافقاً لسيبويه فيما ذهب إليه من رأي ولقد احتج لـه بـأن الهمزة أكثر تمكّناً في باب الاستفهام من غيرهـا مـن الأدوات والحـروف التـي للاستفهام كـ "هل" مثلاً، فلما كانت الهمزة أكثر تمكّناً في بابها، فأجازوا أن يكـون بعدها المبتدأ والخبر، ولم يجيزوا ذلك في "هل"؛ لأن هل أقـل تمكّنـاً فـي بـاب

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 81؛ وانظر: سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 145.
(2) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 81.
(3) المرجع نفسه. ج 1، ص 81.
(4) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 81.

الاستفهام، فلما كان الأمر على ذلك أجاز سيبويه وتوسع في باب الهمزة وليست في باب "هل"[1].

3 ـ الاسم المرتفع بعد "إن "، فقد أجاز سيبويه أن يضمر الفعل مع "إن"، واستقبحه في غيرها من أخواتها؛ ذلك لأن "إن" هي أم أدوات الشرط، لذلك فإنهم توسعوا فيها كما توسعوا في الهمزة مع الاستفهام[2].

ويذكر ابن يعيش رأي سيبويه هذا مقابل آراء أخرى للعلماء واللغويين من كلتا المدرستين البصرية والكوفية، ومجمل رأييهما فمذهب جمهور البصريين، وحاصلة أن الاسم المرفوع بعد " إن وإذا " الشرطيتين فاعل بفعل محذوف وجوباً، يفسره الفعل المذكور بعده... والمذهب الثاني: مذهب جمهور النحاة الكوفيين، وحاصلة أن هذا الاسم المرفوع بعد " إن وإذا " الشرطيتين فاعل بنفس الفعل المذكور بعده، وليس في الكلام محذوف يفسره

أما رأي الفراء فيقول ابن يعيش: " زعم الفراء أن " أحد " في الآية - (وإن أحد من المشركين استجارك فأجِره)[3]- يرتفع بالعائد الذي عاد إليه، وهو ضمير الفاعل الذي في استجارك "[4].

فرأي الفراء يتمثل في أن الرافع في " أحد " في الآية الكريمة ضمير الفاعل العائد من الفعل " استجارك"، وكما نرى فإن ابن يعيش قد بدأ كلامه عن الفراء بقوله: زعم.../ والزعم كما قالوا مطية الكذب، ويرد ابن يعيش على قول الفراء هذا

---

(1) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 81.

(2) انظر: سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 187؛ ابن النحاس، أبو جعفر محمد بن إسماعيل(2004)، إعراب القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، ج 2، ص 109؛ والزمخشري،أبو القاسم جارا محمود بن أحمد،(1988) الكشاف، تحقيق، علي محمد معوض، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، ط1، ج 3، ص 14؛ والقرطبي،أبو عبدا محمد بن أحمد بن بكر،(2006) الجامع لاحكام القرآن، تحقيق، عبدا بن عبد الرحمن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، ج 10، ص 116.

(3) سورة التوبة، آية: 6.

(4) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص82؛ وانظر: الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد(1983) معاني القرآن، دار عالم الكتب، بيروت، ط2، ج 1، ص 422.

ببيان فساده حيث يقول فيه: " وهو قول فاسد؛ لأنّا إذا رفعناه بما قـال فقـد جعلنـا استجارك خبراً، وصار الكلام كالمبتدأ والخبر"[1]، ونرى بوضوح ان ابـن يعـيش يرفض رأي الفراء جملة وتفصيلاً، وهو يؤيد الرأي القائل: إن(أحداً) مرتفعة علـى إضمار فعل بعد " إن "[2].

ويذكر ابن يعيش رأياً آخر للأخفش في هذه المسألة مقابل رأي سـيبويه فـي مسألة الاسم المرتفع بعد "إن"، حيث يرى الاخفش أن " أحد" فـي الآيـة مرتفعـة بالابتداء، وذكر أيضاً أن أقيس الوجهين أن تكون " أحد " مرتفعة بإضـمار فعـل، وذكر الأخفش أن ذلك في " إن " للتوسع في دلالتها من غيرها مـن الأدوات التـي للشرط، فإذا وليها اسم مرفوع جاز أن يكون الاسم مرفوعاً بالابتـداء أو بإضـمار فعل[3].

وعند الأخفش أننا إذا عددنا الاسم المرتفع بعد "إن ، مرتفعاً بالابتداء، فالفعـل الذي يليه يحوي ضميراً عائداً إلى هذا الاسم، فيكون الفعل وفاعله خبراً لهذا المبتدأ الذي جاء بعد "إن"، وإن كان قد أجاز إضمار الفعل أيضاً[4].

لقد رأينا أن ابن يعيش يرفض رأي الفراء جملة وتفصيلاً وقد بين ما فيه مـن فساد، بينما لم يقل شيئاً عن رأي الأخفش ورأي سيبويه، هذا يعني أنه موافـق لمـا ذهب إليه سيبويه في هذه المسألة.

4 ـ جواز دخول الفاء على خبر المبتدأ، حيث يذكر ابن يعيش رأي سيبويه، الذي لا يجيز فيه دخول الفاء مطلقاً على الخبر، وإنما يجيز ذلك إذا تضمن المبتدأ معنى الشرط، وذلك أن يكون اسم شرط، أو اسماً موصولاً، ففي هـذه الحالـة عنـد

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 82.

(2) انظر: ابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج 2، ص 86.

(3) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 82_81.

(4) انظر: ابن عقيل،عبدا بن بهاء الدين بن عبدا (1999) شرح ابن عقيل على ألفية ابـن مالـك، تحقيق، محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، القاهرة، مصر، ط2، ج 2، ص 86.

سيبويه يجوز دخول الفاء على خبر المبتدأ، وعد ما ورد عن العرب من مثـل: أخوك فوجد، من باب عطف جملة على جملة[1].

وهذا رأي سيبويه الذي ذكره ابن يعيش، ولقد ذكره في مقابل رأي للأخفش، الذي يجيز فيه دخول الفاء مطلقاً على الخبر، حيث يقول: " ذكر أن ذلك ورد عنهم كثيراً - أي العرب - حكى: أخوك فوجد، على معنى : أخوك وجد، والفاء زائدة "[2].

وقد رد ابن يعيش كلام الأخفش، ووقف إلى جانب رأي سيبويه، وعلـل لمـا ذهب إليه من موافقة لرأي سيبويه بما علله سيبويه نفسه، حيث عدا مثـل قـولهم: أخوك فوجد، من باب العطف وليس على سبيل القياس[3].

5ـ دخول الفاء على خبر "إن " وأخواتها، حيث إن سيبويه لا يجيز دخول الفاء على خبرها إلا مع " أن "؛ لأنها لم تُغير معنى الابتداء والخبـر[4]، أي أن "أن " لـم تكن مغيرةً للمعنى كان لها أن يدخل الفاء في خبرها، كل ذلك مـشروط بـأن يكون المبتدأ مضمناً لمعنى الشرط. .

هذا الرأي الذي ذكره ابن يعيش لسيبويه ذكره في مقابل رأي للأخفش الـذي يرى أنه " لا يجوز دخول الفاء مع " أن "؛ لأنها عاملة كأخواتهـا "[5]، فكمـا هـو واضح لدينا فقد رفض الأخفش دخول الفاء على خبر " أن "؛ لأنها عاملة كأخواتهـا في المبتدأ والخبر، ولم يلتفت الأخفش إلى ناحية المعنى.

---

(1) انظر: سيبويه، الكتاب، ج 2، ص 126؛ والسيوطي، جـلال الـدين عبـد الـرحمن بـن أبـي بكر(1985)، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق، عبد العال سالم مكرم، ط1، مؤسسة الرسـالة، القاهرة، ج 3، ص 101؛ والسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكـر، همـع الهوامـع، تحقيق، محمد بدر الدين النعساني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، ج 1، ص 347.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 100.

(3) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 100.

(4) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 101، وسيبويه،الكتاب، ج 2، ص 132.

(5) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 101؛ وانظر: السيوطي، همع الهوامع، ج 1، ص 348.

ولقد وافق ابن يعيش رأي سيبويه، وذكر بأنه يجوز دخول الفاء على خبر " أن"؛ لأنها لم تُغير معنى المبتدأ والخبر، ولما كان الأمر على ذلك جاز دخول الفاء علـى خبرها[1].

6ـ حذف اسم " لات "، حيث يذكر لنا ابن يعيش رأي سيبويه، حيث يقول: "ومـن ذلك قوله تعالى: ولاتَ حين مناص، هي "لا " هذه دخلت عليها التـاء لتأنيـث الكلمة؛ لأن لا كلمة ومثلها تاء ثمت، وقيل دخلت للمبالغة في النفي، كما قالوا: علاّمة، ونسابة، والتقدير: ولات حين نحن فيه حين مناص، فالاسم محذوف، إلا أن عملها مختص بالحين، فلـ " لات" حال مع الحين، ليست لها مع غيره، كما لـ " لدن " مع غدوة حين نصبها، نحو: لـدن غـدوةً، ولا يكـون اسـمها إلا مضمراً، وقد شبهها سيبويه بـ "ليس"، ولا يكون في الاستثناء مـن حيـث إن اسمها لا يكون إلا مضمراً "[2].

وهذا الرأي لسيبويه يذكره ابن يعيش في مقابل رأي آخر للأخفش، حيث يرى الأخفش أن " لا ولات لا يعملان شيئاً؛ لأنهما حرفان وليسا فعلين، فإذا وقع بعدهما مرفوع، فبالابتداء والخبر محذوف، وإذا وقع بعدهما منصوب، فبإضمار فعل، فـإذا قلت: ولات حين مناص، كان التقدير: ولا أرى حين مناص "[3].

إن ابن يعيش يرى أن " لات" مركبة من " لا " و " التاء "، وعد التاء للتأنيث، وهو ما عليه جمهور العلماء من اللغويين[4]، وهذا يعني أن ابن يعيش يرى ما يراه سيبويه من عد " لات " مضمرة الاسم.

7ـ حذف الخبر مع "إن " وأخواتها،، فإن ابن يعيش يذكر لنا رأي سيبويه، ومفـاده أنه إذا قلنا: إن زيداً، أي: إن لنا زيداً، و " هذا كله عند سيبويه علـى حـذف

(1) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 101.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 109؛ وانظر: سيبويه،الكتاب، ج 1، ص 57.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 109.

(4) انظر: السامرائي، فاضل صالح،(2003) معاني النحو، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، الأردن، ط2، ج 1، ص 236.

الخبر "[1]، والتقدير عند سيبويه: إن لنا زيداً، وهو يجري مثـل هـذه الجمـل مجرى " (فارس) " في قولنا: ليس مثله فارساً، أي بمنزلة التمييز[2].

ب ـ المسائل التي خالف فيها ابن يعيش سيبويه فيما ذهب إليه:

وكما وافق ابن يعيش سيبويه في مسائل كثيرة في باب المرفوعات فقد خالفـه أيضاً، وهذه المسائل ليست بكثرة المسائل التي وافق فيها ابن يعيش سيبويه في رأيه، إذ إن المسائل التي عثرنا عليها لم يوافق فيها ابن يعيش رأي سيبويه تتلخص بمسألة واحدة فقط، وهذه المسألة التي خالف فيها ابن يعيش سيبويه في رأيه هي مسألة رافع المبتدأ والخبر، حيث يقول ابن يعيش: " " وذهب قوم إلى أن الابتـداء عمـل فـي المبتدأ، والمبتدأ وحده عمل في الخبر، وهذا ضعيف لأن المبتدأ اسم، كما أن الخبـر اسم، وليس أحدهما بأولى من صاحبه في العمل فيه؛ لأن كل واحد منهما يقتـضي صاحبهما "[3].

وكما هو واضح فابن يعيش ذكر أن قوماً قد ذهبوا هذا المذهب، ولم يـذكر أن سيبويه هو الذي ذهب هذا المذهب، إلا أن هذا الرأي الذي ذكره ابـن يعـيش فـي شرحه للمفصل هو رأي سيبويه ذاته ومن ذهب مذهبه، حيث يقول سيبويه في بداية حديثه عن الخبر: " فأما الذي يبنى عليه شيء هو هو، فإن المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك: عبد ا منطلق "[4].

فهذا هو رأي سيبويه الذي يتمثل في قضية رافع المبتدأ والخبر، حيـث يـرى سيبويه أن الخبر مرتفعاً بالمبتدأ، والمبتدأ مرتفعاً بالابتداء، ولقد ذكر ابن يعيش كما رأينا هذا الموقف دون أن يعزوه لأحد وإنما تركه مسنداً إلى قوم، وذكرها في مجمل كلامه عن رافع المبتدأ ورافع الخبر، وذكر مقابلها الآراء الأخـرى للعلمـاء مـن كوفيين وبصريين، حيث ذكر رأي الكـوفيين الـذي مفـاده أن المبتـدأ والخبـر

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 104، وانظر: سيبويه، الكتاب، ج 2، ص 142.

(2) انظر: سيبويه،الكتاب، ج 2، ص 142.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 84.

(4) سيبويه،الكتاب، ج 2، ص 127.

يترافعان[1]، أي ان المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ، ولقد رد ابن يعيش هـذا الرأي بأنه فاسد؛ لأنه لا يجوز للاسم أن يكون عاملاً ومعمولاً في آنٍ معاً[2]، فـلا يصح أن يكون المبتدأ مرفوعاً بالخبر، وفي الوقت ذاته رافعاً له، ولا يصح أن يكون الخبر مرفوعاً بالمبتدأ، وفي الوقت ذاته رافعاً له أيضاً، فهذا محال.

وذكر أيضاً ابن يعيش رأياً آخر يتمثل في رافع الخبر في مقابل رأي سيبويه، وهو رأي يمثل جماعة من البصريين، فقد اختلف البصريون في رافـع الخبـر، " فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده "[3]، وهذا المذهب هو ظاهر ما ذهب إليـه صاحب المفصل، إذ يقول: " وكونهما مجردين للإسناد هو رافعهما "[4]، " وإذا ثبت أنه عامل في المبتـدأ,وجـب أن يعمـل فـي خبـره ,قياسـاً علـى غيـره مـن العوامل,نحو(كان)"[5] وأخواتها و(إن وأخواتها)و(ظننت) وأخواتها ,فإنها لما عملـت في المبتدأ عملت في خبره, فكذلك هاهنا.

وفـي حديـث ابن يعـيش عن رأي البصريين يورد قولاً آخر لهـم حيـث يقول: " وذهب آخرون إلى أن الابتداء والمبتدأ جميعاً يعملان في الخبر، قالوا: لأنا

---

(1) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 85 ؛ والأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج 1، ص 49.

(2) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 85.

(3) الأنباري،الإنصاف في مسائل الخلاف، ج 1، ص 49 ؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص : 85.

(4) الزمخشري، أبو القاسم جارا محمود بن عمر بن محمد بن أحمد(2006) المفصل فـي صـنعة الإعراب، تحقيق، محمد عبد المقصود، وحسن محمد عبد المقصود، دار الكتاب المـصري، ودار الكتاب اللبناني، القاهرة، مصر، لبنان، ط1، ص 30؛ وانظر: ابن الحاجب، عثمان بـن عمـر، الكافية في النحو، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، بيروت، ط4، ص 386؛ وابن مالـك، محمد بن عبد ا . تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص 44؛ والاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن(د.ت) شرح الكافية في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، ج 1، ص 86.

(5) الأنباري،الإنصاف في مسائل الخلاف، ج 1، ص : 49؛ وابن يعيش، شرح المفـصل، ج 1، ص 85.

وجدنا الخبر لا يقع إلا بعد المبتدأ والابتداء، فوجب أن يعملا فيه وهذا القول عليـه كثير من البصريين "[1].

وهذا الرأي الذي يمثل طائفة من البصريين قد ساقه ابن يعـيش ورده، وبـين ضعفه في قوله: "ولا ينفك من ضعف، وذلك من قبل أن المبتدأ اسم والأصـل فـي الأسماء ألا تعمل، وإذا لم يكن لها تأثير في العمل، والابتداء له تأثير، فإضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير لا تأثير له، ويمكن أن يقال: إن الشيئين إذا تركّبا حدث لهما بالتركيب معنى لا يكون في كل واحد من أفراد ذلك المركب "[2].

فكما نرى فقد رد ابن يعيش هذا الرأي بما ذكره من حجة، وهذه هـي الآراء التي ذكرها ابن يعيش في مقابل رأي سيبويه، وكان لابن يعيش في المـسألة رأيـه الخاص به، حيث يقول: " والذي أراه أن العامل في الخبر هو الابتداء وحده على ما ذُكر، كما كان عاملاً في المبتدأ، إلا أن عمله في المبتدأ بلا واسطة، وعملـه فـي الخبر بواسطة المبتدأ، يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ، وإن لم يكن للمبتدأ أثر في العمل إلا أنه كالشرط في عمله "[3].

وهكذا فإننا نرى أن ابن يعيش قد ذكر كثيراً من المسائل التي عرض فيها رأياً لسيبويه، كيف لا يكون ذلك وسيبويه صاحب الحظوة الكبرى لدى العلماء واللغويين، وصاحب السهم والأسبق في تقعيد اللغة ووضع الدعائم الأولى لعلم النحـو، فمـن الطبيعي جداً أن يكثر اللغويون والباحثون والعلماء من ذكر آرائه وتوجيهاته، وابـن يعيش لم يكن إلا ذاكراً بين الذكر لما يذهب إليه سيبويه من رأي في مسائل الخلاف، وكان ذلك في باب المرفوعات، وإن كان عدد المسائل التي ذكرها ابن يعيش ليست بالكثيرة، إلا أننا حين نقارن ذكره لآراء سيبويه مقارنة مع ما ذكره من آراء غيـره من اللغويين والعلماء نجد أن سيبويه أكثرهم ذكراً، وأوفرهم حظاً عند ابـن يعـيش فيما يتعلق بذكر آرائه اللغوية.

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 85.

(2) الأنباري،الإنصاف في مسائل الخلاف، ج 1، ص 52؛وابن يعيش، شرح المفصل، ج 1ص 85.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 85.

وكما نلحظ من خلال ما تقدم من موقف ابن يعيش من آراء سيبويه، فإننا نجد ان ابن يعيش قد وافق سيبويه في كل المسائل التي ذكرها في باب المرفوعات، ولم يخالفه إلا في مسألة واحدة هي مسألة رافع الخبر، وحتى في هذه المسألة كما رأينـا فإن ابن يعيش لم يصرح باسم سيبويه في أثناء عرض رأيه في هذا البـاب، وإنمـا قال: ذهب قوم.

ويتبين لنا من خلال ما عرضناه في هذا الشأن أن ابن يعيش يميل إلى موافقة رأي سيبويه فيما يذهب إليه في أغلب المسائل اللغوية التي يذكرها، ولا يخالفـه إلا في القليل القليل، وهذه المخالفات لا تكون مخالفات صريحة وإنما وردت في بـاب المرفوعات على استحياء من ابن يعيش.

2ـ موقف ابن يعيش من المبرد:

ولابن يعيش موقف من آراء المبرد اللغوي، والمبرد كمـا نعلـم أحـد أعـلام المدرسة البصرية، وفيما يلي سوف نعرض لهذه الآراء، وإن كانت الآراء الـواردة في باب المرفوعات التي نقلها عن المبرد ليست بالكثافة التـي كانـت عليهـا آراء سيبويه التي أوردها ابن يعيش في باب المرفوعات، وسنقوم بعرض هذه الآراء كما كان عليه الأمر مع سيبويه، حيث عرضنا بداية الآراء التي وافقه فيها، ومن ثم قمنا بعرض الآراء التي خالفه فيها.

الآراء التي وافق فيها ابن يعيش رأي المبرد:

وفي هذا الموضع من هذه الدراسة نعرض للآراء التي وافق فيها آراء المبرد فيما ذهب إليه في باب المرفوعات، ولم نجد في هذا الخصوص إلا مسألة واحدة من المسائل التي ذكرها وقد عرض فيها لرأي المبرد، وهذه المسألة تتعلق بحذف خبر " لا " التي لنفي الجنس.

حيث يذكر رأياً للمبرد حيث يقول: " وكان أبو العباس المبرد يجوز أن يكون " أفضل منك " مرفوعاً بـ " لا " على الخبر، ويجوز أن يكون رفعاً بخبر الابتداء، إذا كانت "لا " وما بعدها في موضع ابتداء على ما تقدم"[1].

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 107.

ذكرت هذه المسألة في كتابه شرح المفصل،في باب المرفوعات، وأورد هـذا الرأي للمبرد، ولم يكن مقابله أي رأي لغيره من العلماء واللغويين المختلفين، ولـم يذكر ابن يعيش معارضة لهذا الرأي، كان من الواضح لنا أن نعده موافقـاً لـرأي المبرد فيما ذهب إليه، وإن كان لم يورد ذلك صراحة.

إننا لم نجد للمبرد آراء أخرى غير هذه المسألة في باب المرفوعات مما ذكره ابن يعيش في شرحه، ولقد رأينا موافقه لرأي المبرد، ولم تكن ثمة مسألة أخرى لـم يوافق فيها ابن يعيش المبرد، ومن هنا نرى قلة المسائل التي تعرض لها ابن يعيش من آراء المبرد، وواضح من خلال هذه المسألة أن ابن يعيش يميـل إلـى موافقـة المبرد في رأيه، وإن كان هذا التوجه مبنياً على مـسألة واحـدة فقـط فـي بـاب المرفوعات، وهذا قد يدخل شيئاً من عدم الوضوح على موقف ابن يعـيش بالنـسبة لآراء المبرد، إلا أننا نحكم على ما هو بين يدينا من نصوص.

3ـ موقف ابن يعيش من الأخفش الأوسط:

وفيما يلي نعرض موقف ابن يعيش من آراء الأخفش الأوسط، وهو أحد علماء المدرسة البصرية، وسنقوم بعرض موقف ابن يعيش كما فعلنا مع سابقيه من سيبويه والمبرد، وإن كانت الآراء التي أوردها ابن يعيش للأخفش لا تبلغ كمية الآراء التي أوردها ابن يعيش لسيبويه، شأنه في ذلك شأن المبرد.

أـ الآراء التي وافق فيها ابن يعيش الأخفش:

وفي هذا الجزء من هذه الدراسة سوف نقوم بعرض الآراء التي كان موقـف ابن يعيش فيها موافقاً لما ذهب إليه الأخفش، وأول هذه المسائل هي مـسألة الاسـم المرتفع بعد الاستفهام أهو مرتفع بالابتداء؟ أم هو مرتفع بتقدير فعل مضمر؟

ويورد لنا ابن يعيش رأياً للأخفش حيث يقول ابن يعيش نقلاً عن الأخفـش: " أن يكون ـ أي الاسم المرتفع بعد الاستفهام ـ مرتفعاً بفعل مضمر "[1].

إن هـذا الرأي الـذي يذكره لنـا ابن يعيـش عـن الأخفش يذكـ ـره لنـا مقابـل رأي للجرمـي الـ ـذي " اختـار أن يكـ ـون مرتفعـاً بالابتـ ـداء؛ لأن

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 81.

الاستفهـام يقـع بعده المبتـدأ والخبر، كما ذكرنـاه، ولا يفتقر على تكلف تقـدير محذوف "[1].

ويعرض أيضاً ابن يعيش في جملة ما عرضه من آراء في هذه المسألة رأيـاً لسيبويه يجمع فيه بين المذهبين بجعل الهمزة مختصة بالأفعال والأسـماء، و"هـل " تدخل الأفعال فقط، وهو تقسيم سيبويه[2]، وقد عرضنا له في موقف ابن يعيش مـن آراء سيبويه ولا حاجة لنا بإعادته ها هنا.

وابن يعيش يوافق الأخفش في رأيه، ولكن هذه الموافقة ليست موافقة فرديـة للأخفش وحده، وإنما كانت موافقته له بأن ابن يعيش يجيز كلا الوجهين فـي هـذه المسألة[3]، فإن قلتَ إن الاسم المرتفع بعد الاستفهام مبتدأ وخبر، جاز ذلك، وإن قلت إنه فاعل لفعل محذوف، جاز لك ذلك أيضاً، ومن خلال هذا الرأي لابن يعيش يعني ذلك أنه يوافق الأخفش في مذهبه بعده الاسم المرتفع بعد الاسـتفهام فاعـل لفعـل مضمر.

ب ـ الآراء التي خالف فيها ابن يعيش الأخفش:

وفي هذا الجزء من هذا الفصل نعرض لموقف ابن يعيش من آراء الأخفـش التي خالفه فيها، وأول هذه المسائل تتعلق بحذف الفعل بعد " إن ، وإذا"، فيذكر ابـن يعيش رأياً للأخفش فيما يتعلق بالاسم المرتفع بعد الأداة، إذ يعد الأخفش هذا الاسـم المرتفع بعد الأداة مبتدأ[4].

وهذا الرأي للأخفش لا يوافقه عليه ابن يعيش، إلا إن ابـن يعـيش مـع رأي جمهور العلماء الذين يرون أن هذا الاسم المرتفع بعد " إن وإذا " فـي مثـل قولـه

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 81.

(2) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 81؛ وانظر: سيبويه،الكتاب، ج 1، ص 145.

(3) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 81.

(4) انظر: المبرد،أبو العباس محمد بن يزيد(د.ت) المقتضب، تحقيق، محمد عبد الخالق عضيمة، دار عالم الكتب، ج 3، ص 77 ؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 80-82 ؛ وابـن عقيـل. شرح ابن عقيل علي ألفية ابن مالك، ج 1، ص 162.

تعالى: (إذا السماء انشقت)[1]، وجمهور العلماء يرون أن هذا الاسم فاعـل لفعـل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده[2].

أما المسألة التالية من المسائل التي لم يوافق فيها ابن يعـيش رأي الأخفـش، مسألة الاسم المرتفع بعد "إن وإذا " الشرطيتين، أهو مرتفـع بالابتـداء؟ أم مرتفـع بإضمار فعل؟ حيث يرى الاخفش أن " أحد" في الآية مرتفعة بالابتداء، وذكر أيـضاً أن أقيس الوجهين أن تكون " أحد " مرتفعة بإضمار فعل، وذكر الأخفش أن ذلك في " إن " للتوسع في دلالتها من غيرها من الأدوات التي للشرط، فإذا وليها اسم مرفوع جاز أن يكون الاسم مرفوع بالابتداء أو بإضمار فعل[3].

ولقد ذكر ابن يعيش هذا الرأي للأخفش في مقابل آراء متعددة للعلماء من كلتا المدرستين "خلاصة القول في هذه المسائل، أن فيها ثلاث مذاهب: أولهـا: مـذهب جمهور البصريين، وحاصله أن الاسم المرفوع بعد " إن وإذا " الـشرطيتين فاعـل بفعل محذوف وجوباً، يفسره الفعل المذكور بعده... والمذهب الثاني: مذهب جمهور النحاة الكوفيين، وحاصله أن هذا الاسم المرفوع بعد " إن وإذا " الشرطيتين فاعـل بنفس الفعل المذكور بعده، وليس في الكلام محذوف يفسره "[4].

وابن يعيش لم يكن موافقاً للأخفش صراحة، ولم يكن معارضاً لـه صـراحة، وإنما كان ابن يعيش أميل إلى موافقة رأي البصريين، الذين يعدون الاسم المرتفـع بعد "إن وإذا " مرتفعاً بإضمار فعل[5].

ونتكلم عن المسألة التالية التي خالف فيها ابن يعيش كلام الأخفش ورأيه، وهذه المسألة تتعلق بدخول الفاء على خبر المبتدأ، حيث يقول: " ذكر أن ذلك ورد عـنهم كثيراً ـ أي العرب ـ حكى: أخوك فوجـد، على معنى: أخوك وجـد، والفـاء

(1) سورة الانشقاق، آية: 1.

(2) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 80-82.

(3) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 82.

(4) ابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، حاشية الكتاب، ج 2، ص 86.

(5) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 81.

زائدة "[1]، ونرى في هذه المسألة أن الأخفش يرى بمطلقية دخول الفاء على خبـر المبتدأ.

ولقد ذكر ابن يعيش رأي الأخفش هذا في مقابل رأي سيبويه، الذي لا يجيـز فيه دخول الفاء على الخبر مطلقاً، وإنما يجيز ذلك إذا تضمن المبتدأ معنى الـشرط، وذلك أن يكون اسم شرط، أو اسماً موصولاً، ففي هذه الحالة عند سـيبويه يجـوز دخول الفاء على خبر المبتدأ، وعد ما ورد عن العرب من مثل: أخوك فوجد، مـن باب عطف جملة على جملة[2].

إن ابن يعيش لم يوافق رأي الأخفش في هذه المسألة، وإنما وافق رأي سيبويه كما رأينا في موقف ابن يعيش من آراء سيبويه، ولقد علل ابن يعيش لـرفض رأي الأخفش بأن ما ورد عن العرب من الجمل التي ذكرها الأخفش محتجاً بها لمذهبـه الذي يجيز دخول الفاء مطلقاً على الخبر إنما ورد عن العرب على سبيل العطف لا على سبيل القياس[3].

أما المسألة التالية التي يعارض فيها ابن يعيش رأي الأخفـش فهـي المـسألة المتعلقة بدخول الفاء على خبر "إن " وأخواتها، ولقد دار الخلاف في جواز دخـول الفاء مع خبر "أن "، حيث إن الأخفش يرى أنه " لا يجوز دخول الفاء مـع " أن "؛ لأنها عاملة كأخواتها "[4].

إن ابن يعيش ذكر رأي الأخفش هذا في مقابل رأي سيبويه الذي يـرى بعـدم دخول الفاء على خبر "أن"، فقد ذهب سيبويه إلى أن " كأن ، وليت ، ولعل، ولكن " تمنع من دخول الفاء في الخبر؛ لأنها عوامل تغير اللفظ والمعنـى، فهـي جاريـة مجرى الأفعال العاملة، فلما عملت في هذه الموصولات والنكرة الموصوفة، بعـدت عن الشرط والجزاء، فلم تدخل الفاء في خبرها كدخولها في خبر الموصولات إذا لم

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 100.

(2) انظر: سيبويه،الكتاب، ج 2، ص 126؛ والسيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ج 3، ص 101؛ والسيوطي. همع الهوامع، ج 1، ص 347.

(3) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 100.

(4) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 101؛ وانظر: السيوطي، همع الهوامع، ج 1، ص 348.

يكن فيها ادوات الشرط، ولا يعمل فيها ما قبلها من الأفعال وغيرهـا، وأمـا " أن " فذهب سيبويه إلى جواز دخول الفاء في خبرها مع هذه الأشياء؛ لأنهـا وإن كانـت عاملة فإنها غير مغيرة معنى الابتداء والخبر؛ ولذلك جاز عليها العطف بالرفع على معنى الابتداء"[1].

ولقد كان رأي ابن يعيش موافقاً لرأي سيبويه، الذي يجيز دخول الفـاء علـى خبر "أن"، وذلك لأنها عملت في اللفظ، ولم تعمل في المعنى[2].

أما المسألة التالية التي لا يوافق فيها ابن يعيش رأي الأخفش فهي تتعلق باسم " لات" وخبرها، حيث يقول نقلاً عن الأخفش: " لا ولات لا يعمـلان شـيئاً؛ لأنهمـا حرفان وليسا فعلين، فإذا وقع بعدهما مرفوع، فبالابتداء والخبر محذوف، وإذا وقـع بعدهما منصوب، فبإضمار فعل، فإذا قلت: ولات حين مناص، كـان التقـدير: ولا ارى حين مناص "[3].

وهذا الرأي للأخفش ذكره ابن يعيش في مقابل رأي سيبويه، حيث إنه يقـول ابن يعيش: "ومن ذلك قوله تعالى: ولاتَ حين مناص، هي "لا " هذه دخلـت عليهـا التاء لتأنيث الكلمة؛ لأن لا كلمة ومثلها تاء ثمت، وقيل دخلت للمبالغة في النفي، كما قالوا: علاّمة، ونسابة، والتقدير: ولات حين نحن فيه حين مناص، فالاسم محذوف، إلا أن عملها مختص بالحين، فلـ " لات" حال مع الحين، ليست لها مع غيره، كمـا لـ " لدن " مع غدوة حين نصبها، نحو: لدن غدوةً، ولا يكون اسمها إلا مـضمراً، وقد شبهها سيبويه بـ "ليس"، ولا يكون في الاستثناء من حيث إن اسمها لا يكون إلا مضمراً "[4].

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 101؛ وانظر: سيبويه، الكتاب، ج 2، ص 132.

(2) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 101.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 109.

(4) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 109؛ وانظر: سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 57.

إن ابن يعيش يرى أن " لات" مركبة من " لا "و" التاء "، وعد التاء للتأنيـث، وهو ما عليه جمهور العلماء من اللغويين[1]، ومن هنا يتضح لنا أن ابـن يعـيش لا يوافق رأي الأخفش، وإنما هو موافق لرأي سيبويه وجمهور العلماء.

ونلحظ من خلال ما أوردناه من موقف ابن يعيش من آراء الأخفش أن الأخفش كان ثاني العلماء إيراداً لآرائه في باب المرفوعات عند ابن يعيش، حيث كان سيبويه أوفرهم حظاً في ذلك، ولقد كان ابن يعيش يتوافق مع الأخفش في نواحٍ مختلفة مـن هذا الباب على الرغم من قلة ما ورد عنه من مسائل، إلا أن مخالفـة ابـن يعـيش للأخفش في آرائه كانت أكثر من موافقته إياها، وهذا يعود في ظننا إلى أن أغلـب المسائل التي عارض فيها ابن يعيش الأخفش إنما كانت في مقابـل رأي سـيبويه، فرأي سيبويه كما نلحظ أكثر قبولاً عند ابن يعيش من غيره.

2.3.5.1 موقف ابن يعيش من آراء مدرسة الكوفة:

لقد كان لابن يعيش موقف من أصحاب مدرسة الكوفة، ومن أبرزهم الكسائي، والفراء، وأبو العباس ثعلب، إلا أننا لم نجد لكل من الكسائي ولأبي العباس ثعلب أي رأي أورده ابن يعيش في شرحه في باب المرفوعات، ولم نعثر سـوى علـى آراء للفراء قد أوردها، وفيما يلي سنقوم بعرض موقف ابن يعيش من آراء الفراء.

موقف ابن يعيش من آراء الفراء:

أما الآراء التي ذكرها ابن يعيش للفراء في باب المرفوعات، فهي تنحصر في مسألتين في موضوع الفاعل، وفي هاتين المسألتين يقف ابن يعيش موقفاً معارضـاً لآراء الفراء في ذلك.

وأول هذه المسائل تتعلق بأي العاملين في التنازع أولى بالعمل، حيث يذكر ابن يعيش رأي الفراء وهو: كما يقول: " ذهب الفراء إلى أنك إذا قلتَ: قام وقعـد زيـد فكلا الفعلين عامل في زيد "[2].

---

(1) انظر: السامرائي. معاني النحو، ج 1، ص 236.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 77 ؛ وانظر: الصبان. حاشـية الـصبان، ج 2، ص 87 ؛ والأزهري، خالد بن عبدا (د.ت) شرح التصريح على التوضيح، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، القاهرة، ج 1، ص 386 ؛ وابن هشام، أبو محمد عبدا جمال الدين بن

لقد ذكر ابن يعيش هذا الرأي للفراء في مقابل رأي جمهور العلماء من الكوفيين والبصريين، " فقد ذهب الكوفيون في إعمال الفعلين، نحو: أكرمني وأكرمتُ زيداً، وأكرمتُ وأكرمني زيد، إلا أن إعمال الفعل الأول أولى"[1]، فكما نرى فإن رأي الكوفيين كان قريباً من رأي الفراء.

أما فيما يتعلق برأي البصريين فقد ذهبوا " إلى أن إعمال الفعل الثاني أولى... واحتجوا بأن قالوا: الدليل على أن الاختيار إعمال الفعل الثاني النقل والقياس، أما النقل فقد جاء كثيراً، قال تعالى: (آتُوني أُفْرِغْ عليهِ قِطْراً)[2]، فأعمل الفعل الثاني وهو " أفرغ " ولو أعمل الفعل الأول لقال: أفرغه عليه... وأما القياس الثاني أقرب إلى الاسم من الفعل الأول، وليس في إعماله دون الأول نقض معنى، فكان إعماله أولى"[3].

ولقد وقف ابن يعيش إلى جانب رأي البصريين رافضاً بذلك رأي الكوفيين ورأي الفراء، أما رده على كلام الفراء فهو كما يقول: " وهو ضعيف؛ لأن من الجائز تغيير أحد العاملين بغيره من النواصب، ويؤدي إلى أن يكون الاسم الواحد مرفوعاً ومنصوباً في حال واحدة، وإذ لم يجز أن يعملا معاً فيه، وجب أن يعمل أحدهما فيه وتقدر للآخر معمولاً يدل عليه المذكور"[4].

أما المسألة التالية التي لم يوافق فيها ابن يعيش الفراء فيما ذهب إليه من رأي، فهي مسألة الاسم المرفوع بعد "إن " الشرطية، حيث يقول ابن يعيش: " زعم الفراء

يوسف الأنصاري،(1979) أوضح المسالك، تحقيق، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، ط5، بيروت، ج 3، ص 186.

(1) الأنباري،الإنصاف في مسائل الخلاف، ج 1، ص 87 ؛ وانظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 77؛ والصبان. حاشية الصبان، ج 2، ص 87.

(2) سورة الكهف، آية: 96.

(3) الأنباري،الإنصاف، ج 1، ص90-92 ؛ وانظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 77 ؛ وابن عقيل. شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك، ج 2، ص 157-160.

(4) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 77.

أن " أحد " في الآية- (وإن أحد من المشركين استجارك فأجِره)[1]- يرتفع بالعائد الذي عاد إليه، وهو ضمير الفاعل الذي في استجارك "[2].

ويذكر ابن يعيش رأي الفراء هذا في مقابل آراء غيره من العلماء، فقد أجـاز سيبويه أن يضمر الفعل مع " إن "، واستقبحه في غيرها من أخواتها؛ ذلك لأن "إن" هي أم أدوات الشرط، لذلك فإنهم توسعوا فيها كمـا توسـعوا فـي الهمـزة مـع الاستفهام[3].

ويرى الاخفش أن " أحد" في الآية مرتفعة بالابتداء، وذكر أيـضاً أن أقـيس الوجهين أن تكون "أحد" مرتفعة بإضمار فعل، وذكر الأخفـش أن ذلـك فـي "إن" للتوسع في دلالتها من غيرها من الأدوات التي للشرط، فإذا وليها اسم مرفوع جـاز أن يكون الاسم مرفوعاً بالابتداء أو بإضمار فعل[4].

ولقد كان كلام ابن يعيش عن رأي الفراء يبدأ بقوله " زعم"، والزعم كما قالوا مطية الكذب، ولقد بين ابن يعيش فساد رأي الفراء بقوله: " وهو قول فاسد؛ لأنّا إذا رفعناه بما قال فقد جعلنا استجارك خبراً، وصار الكلام كالمبتدأ والخبر"[5]، ونـرى بوضوح ان ابن يعيش يرفض رأي الفراء جملة وتفصيلاً، وهو يؤيد الرأي القائـل: إن(أحداً) مرتفعة على إضمار فعل بعد " إن "[6].

وكما نرى فإن آراء المدرسة الكوفية في باب المرفوعات في كتـاب شـرح المفصل لابن يعيش، قليلة جداً، حيث إن ابن يعيش لم يورد إلا رأيين للفراء خالفـه فيهما، ولم يورد لغيره من أصحاب المدرسة الكوفية صراحة رأياً منفصلاً مفصلاً، هذا يقودنا إلى القول بأن ابن يعيش يميل كثيـراً إلـى آراء البـصريين دون آراء الكوفيين.

---

(1) سورة التوبة، آية: 6.

(2) ابن يعيش، شـرح المفـصل، ج 1، ص 81 ؛ وانظر: الفراء. معاني القرآن، ج 1، ص 422.

(3) انظر: سـيبويه،الكتاب، ج 1، ص 187؛ وابـن النحـاس، إعـراب القـرآن، ج 2، ص 109؛ والزمخشري، الكشاف، ج 3، ص 14، والقرطبي، الجامع، ج 10، ص 116.

(4) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 82.

(5) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 82.

(6) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك، ج 2، ص 86.

الفصل الثاني

توجيهات ابن يعيش للقضايا الخلافية في باب المرفوعات" في شرح المفصل "

إن حديثنا في هذا الفصل سوف يكون منصباً على القضايا الخلافية في باب المرفوعات مما ذكره ابن يعيش في شرح المفصل، وبيان موقفه من هذه الخلافات، وتوضيح توجيهاته اللغوية فيها، وابن يعيش يذكر كثيراً من الآراء في أثناء حديثه عن القاعدة اللغوية ويبين ما فيها من أوجه عند كثير من العلماء، وكثيراً ما يورد ابن يعيش آراء دون أن يسندها إلى قائليها، وإنما يكتفي بالقول: " وذهب بعضهم " مثلاً.

1.2 باب الفاعل:

للفاعل أحكام مختلفة ومتعددة من مثل: إن حكم الفاعل أن يتأخر عن فعله، وإذا كان الفاعل مثنى أو مجموعاً تجرد الفعل عند جمهور العرب من علامة التثنية والجمع، ويؤنث الفعل إذا كان الفاعل مؤنثاً، وثمة موضعان يؤنث فيهما الفعل وجوباً مع الفاعل المؤنث(1).

ويعرف ابن يعيش الفاعل بقوله: واعلم أن الفاعل في عرف النحويين: كل اسم ذكرته بعد فعل، وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم؛ ولذلك كان في الإيجاب والنفي سواء"(2).

نلاحظ أن ابن يعيش لا يكتفي بترديد أقوال العلماء السابقين عليه في القضية التي يتحدث عنها، وإنما يناقشها ويفندها، فهو يعرضها ليبين قوتها وضعفها، فيزيد وينقص، ويحاكم وينقض، فمن ذلك قوله في رأي أسنده إلى بعض النحويين دون تسمية: "وبعضهم يقول في وصفه: كل اسم تقدمه فعل غير مغير عن بنيته، وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم، ويريد بقوله: غير مغير عن بنيته: الانفصال من

---

(1) انظر: ابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج 2، ص 76-89.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص 74 ؛ وانظر: ابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج 2، ص 74.

فعل ما لم يسم فاعله، ولا حاجة إلى الاحتراز من ذلك؛ لأن الفعـل إذا أسـند إلـى المفعول، نحو: ضرب زيد، وأُكرم بكر، صار ارتفاعه من جهة ارتفاع الفاعـل، إذ ليس من شرط الفاعل أن يكون موجداً للفعل أو مؤثراً فيه "[1].

وعلل ابن يعيش ذلك بأن المفعول إذا أسند إليه الفعل صار مرفوعاً بما ارتفع به الفاعل أصلاً، فلا نُخرج هذا من ذاك، ولكن علينا أن نلحـظ ملحوظـة، وهـي أن القصد من وراء هذا التعريف أن يخرج ما كان معناه المفعول، مما هو في الأصـل من معنى الفاعل، فاحترز بهذا الشرط؛ كي يخرج الفعل الذي يدل في معنـاه علـى المجهول.

وعن حديثه عن العامل في الفاعل قال: " وربما قال بعضهم في عبارته: الفاعل ما ارتفع بإسناد الفعل إليه وهو تقريب، وهو في الحقيقة غير جـائز؛ لأن الإسـناد معنى ولا خلاف أن عامل الفاعل لفظي "[2].

فكما نرى من خلال كلام ابن يعيش أنه يرفض ايضاً هذا الرأي، وعلـل لـه بقضية الإسناد، فلو كان الأمر كما ذُكر لكان الفاعل مرتفعاً بأمر معنوي، والجميـع على أن الفاعل يرتفع برافع لفظي, يقول السيوطي "وهو الذي عليه الجملة"[3].

إن ابن يعيش كما نرى قد فنّد كل الآراء عدا الرأي الأول، فلم يذكر لـه مـا ينفيه، ثم في النهاية خرج لنا بقول يعده هو قولاً جامعاً مؤلفاً لما سبقه من أقوال.

ثم يجمل ما يريدون وما يراه مناسباً فيقول: " وفي الجملة: الفاعل في عـرف أهل هذه الصنعة: أمر لفظي يدل على ذلك تسميتهم إياه فاعلاً في الصور المختلفـة في النفي والإيجاب، والمستقبل والاستفهام، ما دام مقدماً عليه، وذلك نحو: قام زيد، وسيقوم زيد، وهل يقوم زيد، فزيد في جميع هذه الصور فاعل من حيث إن الفعـل مسند إليه "[4].

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصـل، ج 1، ص 74 ؛ وانظر: السيوطي، همع الهوامع، ج 1، ص 510.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 74-75؛ وانظر: السيوطي، همع الهوامع، ج 1، ص 510.

(3) السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص 511.

(4) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 74.

إن هذا الكلام الذي خرج به ابن يعيش بعد ذكره للآراء والأقوال التي وردت علينا من العلماء يعد جامعاً للشروط التي وضعها العلماء لعد الفاعل فاعلاً، فالفاعل يكون مسنداً إلى فعل أو ما كان في حكمه، كالمصدر واسم الفاعل والصفة المـشبهة مثلاً [1]، ويكون متأخراً عن الفعل.

وننتقل إلى مسألة أخرى من مسائل هذا الجزء من هذه الدراسة، وهذه المسألة تتعلق بالتنازع، وهي عندما يتنازع عاملاً واحداً,وهي مسألة خلافية، حيث يقـول: " ذهب الفراء إلى أنك إذا قلتَ: قام وقعد زيد فكلا الفعلين عامل في زيد "[2].

رد ابن يعيش كلام الفراء بقوله: " وهو ضعيف؛ لأن من الجائز تغيير أحـد العاملين بغيره من النواصب، وحينئذ يؤدي إلى أن يكون الاسـم الواحـد مرفوعـاً ومنصوباً في حال واحدة، وإذ لم يجز أن يعملا معاً فيه، وجب أن يعمل أحدهما فيه وتقدر للآخر معمولاً يدل عليه المذكور"[3].

وقد اختلف العلماء في تقدير أي الفعلين قد عمل في الفاعل أو المفعول، علـى أنهم اتفقوا على تقدير أحدهما، " فقد ذهب الكوفيون في إعمال الفعلين، نحو: أكرمني وأكرمتُ زيداً، وأكرمتُ وأكرمني زيد، إلا أن إعمال الفعل الأول أولـى"[4]، فهـم يرون أن الأول أولى في العمل، " واحتجوا بأن قالوا: الدليل على أن إعمال الفعـل الأول أولى النقل والقياس، أما النقل فقد جاء ذلك عنهم كثيراً، قال امرؤ القيس:

---

(1) انظر: السيوطي. همع الهوامع، ج 1، ص 510.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 77 ؛ وانظر: الصبان. حاشـية الـصبان، ج 2، ص 87، والأزهري. شرح التصريح على التوضيح، ج 1، ص 386 ؛ وابن هشام. أوضح المـسالك، ج 3، ص 186.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 77.

(4) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج 1، ص 87 ؛ وانظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 77 ؛ والعكبري. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكـوفيين، ص 161، والـصبان، حاشية الصبان، ج 2، ص 87.

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشةٍ كفاني ولم أطلب قليلٌ من المال[1]

وأما القياس: فهو أن الفعل الأول سابق الفعل الثاني، وهو صالح للعمل كالفعل الثاني، إلا أنه لما كان مبدوءاً به، كان إعماله أولى؛ لقوة الابتداء والعناية به"[2].

وأضاف الأنباري" فأما قول امرئ القيس، فنقول: إنما أُعمل الأول منهما مراعاة للمعنى؛ لأنه لو أعمل الثاني لكان الكلام متناقضاً... أنه لو أعمل الثاني لكان التقدير فيه: كفاني قليل، ولم اطلب قليلاً من المال، وهذا متناقض... وأما قولهم: إن الفعل الأول سابق، فوجب إعماله للعناية به، قلنا: هم وإن كانوا يعنون بالابتداء، إلا أنهم يعنون بالمقاربة والجوار أكثر "[3]، ولما كان الأمر على ذلك فإن ابن يعيش لا يوافق رأي الكوفيين، وذلك ما سنراه في كلامه القادم في باقي المسألة، كما أن الكوفيين رأيهم قريب من رأي الفراء، إلا أنهم زادوا عليه بعض التفصيل.

أما فيما يتعلق برأي البصريين فقد ذهبوا " إلى أن إعمال الفعل الثاني أولى... واحتجوا بأن قالوا: الدليل على أن الاختيار إعمال الفعل الثاني النقل والقياس، أما النقل فقد جاء كثيراً، قال تعالى: (آتوني أُفْرِغْ عليهِ قِطْراً)[4]، فأعمل الفعل الثاني وهو " أفرغ " ولو أعمل الفعل الأول لقال: أفرغه عليه... وأما القياس فهو أن الفعل الثاني أقرب إلى الاسم من الفعل الأول، وليس في إعماله دون الأول نقض معنى، فكان إعماله أولى"[5].

---

(1) امرؤ القيس، قيس بن حجر(1958) ديوانه، تحقيق، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط1، القاهرة، ص 39، البغدادي. خزانة الأدب، ج 1، ص 327، 462 ؛ العسقلاني، أحمد بن علي ابن حجر (د.ت). الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، دار الجيل، بيروت، لبنان ، ج 5، ص 322.

(2) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج 1، ص 90 ؛ وانظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 77.

(3) الأنباري،الإنصاف في مسائل الخلاف، ج 1، ص 94.

(4) سورة الكهف، آية: 96.

(5) الأنباري،الإنصاف، ج 1، ص 90 ؛ وانظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 77 ؛ وابن عقيل، شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك، ج 2، ص 157-160.

ويذكر ابن يعيش رأياً لسيبويه مفاده: " أن في ضربني فاعلاً مضمراً، دلّ عليه المذكور، وحمله على القول بذلك امتناع خلو الفعل من فاعل في اللفظ"[1]، ويوضح لنا ابن يعيش هذا الرأي بالمثال الآتي: " فتقول على مذهب سـيبويه فـي التثنيـة: ضرباني وضربتُ الزيدين، وفي الجمع: ضربوني وضربتُ الزيدين، فتظهر علامة التثنية والجمع؛ لأن فيه ضميراً "[2]، فهذا هو رأي سـيبويه، وهـو يمثـل مـذهب البصريين فيما ذهبوا إليه.

ويرجح ابن يعيش رأي سيبويه، حيث يقول: " والصحيح مذهب سـيبويه؛ لأن الإضمار قبل الذكر "[3]، وهذا فيما يتعلق بما ذهب إليه ابن يعيش، فهو كذلك يقـف إلى جانب رأي سيبويه البصريين، بل وصفه ابن يعيش بأنه هو الصحيح، وكلامـه هذا ينفي كلام الكوفيين.

إننا لو نظرنا إلى رأي البصريين حين يكون لدينا تثنية وجمـع فإننـا نقـول: ضرباني وضربت الزيدين، وضربوني وضربت الزيدين، بيد أننا لا نجد هذا الفرق عند الكوفيين، حيث إننا لو أسندنا إلى الاثنين أو الجمع فإننا نقول: ضربني وضربت الزيدين، وضربني وضربت الزيدين، ومن هنا لا تتحقق الفائدة المرجوة من الجملة، فإضافة إلى ما ذكره البصريون من حجة، نجد أن الفائدة من إعمال الفعـل الثـاني أولى؛ ذلك أنه يجعلنا نضمر في الفعل الأول ضميراً تتحقق فيـه فائـدة لا تتحقـق بإعمال الفعل الأول.

أما المسألة التالية التي ذكرها ابن يعيش تتعلق بإضمار الفعل وإبقـاء فاعلـه، فالأصل أن يذكر فعل الفاعل، نحو: أقبل خالد، وقد يضمر إذا دلت عليه قرينة، كأن تقول: من زاركم؟ فيقال: إبراهيم، أي: زارنا إبراهيم، قال تعالى: (ولئن سألْتَهم من خَلَقَ السماواتِ والأرض ليقولُن ا ُ)[4]، أي: خلقهن ا [5].

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 77، 79 ؛ وانظر: سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 37.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 77، 79.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 77، 79.

(4) سورة لقمان، آية: 25.

(5) الأشموني، علي بن محمد(1955م). منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الـدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، ط 1، القاهرة، مصر ، ج 2، ص 48.

قال ابن يعيش: " اعلم أن الفاعل قد يذكر، وفعله الرافع له، محذوف لأمر يـدل عليه، وذلك أن الإنسان قد يرى مضروباً أو مقتولاً، ولا يعلم من أوقع به ذلك الفعل، من الضرب أو القتل، وكل واحد منهما يقتضي فاعلاً في الجملة، فيسأل عن الفاعل، فيقول: من ضربه؟ أو من قتله؟ فيقول المسئول: زيد أو عمرو، يريد ضربه زيد، أو قتله عمرو، فيرتفع الاسم بذلك الفعل المقدر، وإن لم ينطق به؛ لأن السائل لم يـشك في الفعل وإنما يشك في فاعله، ولو أظهره فقال: ضربه زيد، لكان أجـود شـيء، وصار ذكر الفعل كالتأكيد"[1].

ومن إضمار الفعل ما يذكره النحاة في نحو قراءة من قرأ: " يسبح لـه فيهـا بالغدو والآصال رجالٌ " [2]، بفتح الباء [3]، إذ يقدرون فعلاً يدل عليه الأول، كأنـه قيل: من يسبحه؟ فقيل: يسبحه رجالٌ.

وجعل جمهور النحاة من إضمار الفعـل نحـو قولـه تعـالى: (إذا الـسماء انْشَقتْ)[4]، وقوله: (قلْ لو أنتم تملكون خزائن رحمةِ ربي)[5]، فهم يرون أن الفعل محذوف وجوباً يفسره المذكور، والتقدير: إذا انشقت السماء انشقت، وإن اسـتجارك أحد استجارك، وقل لو تملكون أنتم تملكون، وذُكِر أنه عند الكوفيين فاعـل مقـدم، ومبتدأ عند الأخفش[6].

" وفي رأي الجمهور نظر، فإنه إذا قُدر فعل بعد الأداة، لم يكن ثمـة معنـى للتقديم، وأصبح معنى قولنا: إذا جاءك محمد فأكرمه، وإذا محمد جـاءك فأكرمـه، واحداً، ولم يفد التقديم شيئاً، إلا ما يذكرونه من أن التفسير أفاد الفعل قوة وتأكيـداً. والذي أراه وهو ما ينسجم مع طبيعة التعبير العربي، أن معنى التقديم غيـر معنـى

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 80.

(2) سورة النور، آية: 36.

(3) انظر: أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي،(1993) تفسير البحر المحيط، تحقيق،عادل عبد الموجود وزملاؤه، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، ج 6، ص 421.

(4) سورة الإنشقاق، آية: 1.

(5) سورة الإسراء، آية: 100.

(6) انظر: المبرد. المقتضب، ج 3، ص 77 ؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 80-82 ؛ وابن عقيل. شرح ابن عقيل علي ألفية ابن مالك، ج 1، ص 162.

التأخير، وأن ما قدم من نحو هذا فإنما يقدم لغرض من أغراض التقديم... فقد يكون التقديم للقصر: كقولك: إذا محمد جاءك فأكرمه، فهناك فرق بين قولـك: إذا جـاءك محمد فأكرمه، وإذا محمد جاءك فأكرمه، ففي الجملة الأولى تأمر المخاطب بـإكرام محمد، ولم تنهه عن إكرام غيره"[1].

وننتقل الآن إلى مسألة جديدة من مسائل هذا الباب، وهذه المسألة التي مهـدنا لها، وهي مسألة تتعلق بحذف رافع الفاعل، وهو الفعل، حيث يذكر لنا الزمخـشري أن ثمة أحوال يحذف فيها رافع المبتدأ ويضمر للاسم المرفوع فعل، وهـذا الفعـل يفسره الموجود، ويكون ذلك مع الاستفهام؛ لأن الاستفهام يقتضي الفعل لا الاسم[2].

في مسألة أن يلي الاستفهام تقدير فاعل لفعل محذوف، أو أن يقدر مبتدأ وخبر خلاف، فيذكر لنا ابن يعيش الآراء المختلفة للعلماء، موضحاً إياها، ومسنداً كلاً منها إلى صاحبه، فأما رأي الأخفش فهو " أن يكون مرتفعاً بفعـل مـضمر "[3]، فـرأي الأخفش هذا يتعلق بأن يعد الاسم المرتفع بعد الاستفهام، مرتفعاً بإضمار فعل، وليس بتخريج مبتدأ وخبر، وإن ذكر ابن يعيش أن كلا الوجهين جائز[4].

ويعرض ابن يعيش في هذه المسألة وهو رأي أبي عمرٍو الجرمي، فقد " اختار أن يكون مرتفعاً بالابتداء؛ لأن الاستفهام يقع بعده المبتدأ والخبر، كما ذكرنـاه، ولا يفتقر على تكلف تقدير محذوف "[5].

فهذا الراي للجرمي يتمثل لنا بأن نعد الاسم المرتفع بعد الاستفهام مبتدأ، ذلـك أن الاستفهام يدخل الجملة الاسمية المتكونة من المبتدأ والخبر، مثل ما يدخل الجملة الفعلية المتكونة من الفعل والفاعل، ولما كان الأمر على ذلك فليس من الصحيح أن نكلّف أنفسنا، كي نعلل مسألة مجيء الاسم المرتفع بعد الاستفهام بأنه فاعـل لفعـل

(1) السامرائي. معاني النحو، ج 2، ص 46.

(2) انظر: الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ص 40.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 81.

(4) المرجع نفسه. ج 1، ص 81.

(5) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 81.

محذوف، ما دام الأمر يجيز لنا غير ذلك من تقدير المبتدأ والخبر، فما كـان قريبـاً أولى مما كان بعيداً في التقدير، فهذا هو الرأي الذي يريد لنا الجرمي أن نعلمه.

أما سيبويه فله تقسيم في هذه المسألة " فعنده إذا قلتَ: أزيد قام؟ جاز أن يرتفـع الاسم بالابتداء جوازاً حسناً، وإذا قلت هل زيد قام؟ يقع إضمار الفعل لازمـاً ولـم يرتفع الاسم بعده إلا بفعل مضمر على أنه فاعل، وقبح رفعه بالابتداء، ولـم يجـز تقديم الاسم ها هنا إلا في الشعر "[1].

فمما هو واضح لنا من كلام ابن يعيش أن سيبويه يعطينا رأياً متمثلاً بأنـه إذا كان بعد المبتدأ اسم أو فعل وليس الاسم مسبوقاً بحرف الهمزة أو " هـل "، فكـلا الحرفين يدخلان على الاسم والفعل والحرف، مثل: هل جاء محمد، أجاء محمد، هل محمد جاء، أمحمد جاء، أفي الدار أحد، هل في الدار أحد. فكما نرى فإن الهمـز أو "هل " تدخل على الاسم والفعل والحرف.

ومن خلال رأي سيبويه نستطيع ان نسأل السؤال الآتي: لم أجاز سيبويه إتباع الهمزة بالمبتدأ والخبر، ولم يجِز ذلك في هل؟

والجواب كما ذكره ابن يعيش يتمثل في أن الهمزة أكثر تمكّناً في باب الاستفهام من غيرها من الأدوات والحروف التي للاستفهام كـ " هل" مثلاً، فلما كانت الهمزة أكثر تمكّناً في بابها، فأجازوا أن يكون بعدها المبتدأ والخبر، ولم يجيزوا ذلك فـي " هل"؛ لأن هل أقل تمكّناً في باب الاستفهام، فلما كان الأمر على ذلك أجاز سـيبويه وتوسع في باب الهمزة مما هو ليست في باب "هل"[2].

وفي موضع حذف الفعل مع "إن " الشرطية إذا تبعها اسم دون فعل ، فقد كـان لبعض العلماء آراء متعددة، ومن هذه الآراء التي يذكرها ابن يعيش رأي الفراء، إذ يقول ابن يعيش: " زعم الفراء أن " أحد " في الآية- (وإن أحـد مـن المـشركين

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 81، وانظر: سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 145.

(2) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 81.

استجارك فأجِره)[1]- يرتفع بالعائد الذي عاد إليه، وهو ضمير الفاعل الـذي فـي استجارك "[2].

فرأي الفراء يتمثل في أن الرافع في " أحد " في الآية الكريمة ضمير الفاعـل العائد من الفعل " استجارك"، ويرد ابن يعيش على قول الفراء هذا ببيان فساده حيث يقول فيه: " وهو قول فاسد؛ لأنّا إذا رفعناه بما قال فقد جعلنا استجارك خبراً، وصار الكلام كالمبتدأ والخبر"[3]، ونرى بوضوح ان ابن يعيش يرفض رأي الفراء جملـة وتفصيلاً، وهو يؤيد الرأي القائل: إن أحداً مرتفعة على إضمار فعل بعد " إن "[4].

ولقد كان للعلماء آراء في ذلك، فقد أجاز سيبويه أن يضمر الفعل مـع " إن "، واستقبحه في غيرها من أخواتها؛ ذلك لأن "إن" هي أم أدوات الشرط، لـذلك فـإنهم توسعوا فيها كما توسعوا في الهمزة مع الاستفهام[5]، فالعلة كما نرى عنـدهم أنـه يجوز أن يضمر الفعل لأن " إن " هي أم حروف الشرط، فلما كانت كذلك توسـعوا في دلالتها فأجازوا أن تدخل على الاسم المرتفع بإضمار فعل.

ويرى الاخفش أن "أحد" في الآية مرتفعة بالابتداء، وذكـر أيـضاً أن أقـيس الوجهين أن تكون "أحد" مرتفعة بإضمار فعل، وذكر الأخفـش أن ذلـك فـي "إن" للتوسع في دلالتها من غيرها من الأدوات التي للشرط، فإذا وليها اسم مرفوع جـاز أن يكون الاسم مرفوعاً بالابتداء أو بإضمار فعل[6].

"وخلاصة القول في هذه المسائل، أن فيها ثلاثة مذاهب: أولها: مذهب جمهور البصريين، وحاصله أن الاسم المرفوع بعد " إن وإذا " الـشرطيتين فاعـل بفعـل محذوف وجوباً، يفسره الفعل المذكور بعده... والمذهب الثاني: مذهب جمهور النحاة

---

(1) سورة التوبة، آية: 6.

(2) ابن يعيش، شـرح المفـصل، ج 1، ص 81 ؛ وانظر: الفراء، معاني القرآن، ج 1، ص 422.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 82.

(4) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك، ج 2، ص 86.

(5) انظر: سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 187 ؛ وابـن النحـاس، إعـراب القـرآن، ج 2، ص 109، والزمخشري، الكشاف، ج 3، ص 14؛ والقرطبي، أبو عبدا محمد بن أحمد(2006) الجامع، ج 10، ص 116.

(6) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 82.

الكوفيين، وحاصلة أن هذا الاسم المرفوع بعد " إن وإذا " الشرطيتين فاعل بنفس الفعل المذكور بعده، وليس في الكلام محذوف يفسره، والمذهب الثالث: مذهب أبي الحسن الأخفش، وحاصلة أن الاسم المرفوع بعد " إن وإذا " الشرطيتين مبتدأ، وأن الفعل المذكور بعده مسند إلى ضمير عائد على ذلك الاسم، والجملة من ذلك الفعل وفاعله المضمر فيه في محل رفع خبر المبتدأ، فلا حذف ولا تقديم ولا تأخير"(1).

إننا من خلال هذا الكلام نجد أن رأي الكوفيين يعد الاسم المرتفع بعد حرف "إن" مرتفع بالفعل الذي بعده، ولقد رد ابن يعيش هذا القول بأننا لو قلنا بهذا القول، لكان الاسم والفعل الذي بعده بمثابة المبتدأ والخبر، وهذا لا يجوز عند ابن يعيش، بل قال عنه هذا الرأي بأنه فاسد.

أما رأي الأخفش فلم يبين لنا ابن يعيش فساده من جهة، ولا صحته من جهة أخرى، ولكنه لم يكن مائلاً على هذا الرأي عموماً، بل كان ابن يعيش أميل ما يكون إلى الرأي الذي يتبناه جمهور البصريين، الذين يرون أن الاسم المرتفع بعد " إن" الشرطية إنما هو مرتفع بإضمار فعل قبله، وربما ما دفع البصريين إلى القول بهذا القول أنهم في أصل فكرهم النحوي لا يرون تقديم الفاعل جائزاً، فلما كان الأمر على ذلك، كان من الطبيعي ألا يقولوا بتقديم الفاعل على فعله؛ لذلك رأوا أن الاسم المرتفع كان بفعل مضمر.

إننا نرى أن هذه المسألة بوجوهها الثلاثة جائزة، فإن كان لكل فريق رأيهم ومذهبهم، إلا أن كلاً من هذه الفرق التي تحدثت بالمسألة آراء مقنعة وعقلية، وثمة فكرة أخرى تتعلق برأي البصريين، وهي ما دام أن البصريين يعدون الاسم المتقدم على الفعل، وهذا الاسم في الأصل فاعل فإنه يصبح مبتدأً، والفعل الذي يليه وما يضمر به من ضمير يعرب خبراً، فلماذا إذن ها هنا يتخلون عن مذهبهم ويرون بمضمار الفعل، وإضمار الفعل ليس ببعيد عن فكرة تقدم الفاعل على فعله؟ فمن هنا يبدو لنا بعض التناقض بين آراء البصريين.

إن الفكرة التي ذكرناها في الفقرة السابقة تُدخل شيئاً من الضعف فيما ذهب إليه البصريون من رأي، وإن كان ابن يعيش قد ذهب مذهبهم ورفض فكرة

---

(1) ابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، حاشية الكتاب، ج 2، ص 86.

الكوفيين، وما المانع من أن يكون الكلام على الابتداء والخبر فيما يتعلق بنفي ابـن يعيش لرأي الكوفيين، فنحن الآن أمام رأيي الكوفيين ورأي الأخفش، وكلا الـرأيين ذي حجة بينة ونحن أميل ما نكون إلى رأي الأخفش.

وأميلُ إلى موافقة رأي الأخفش وإن كان قريباً من رأي الكوفيين، إلا أنه أقرب للعقلانية من رأي الكوفيين؛ لأن الكوفيين رأوا أن الاسم المرفوع بعد " إن " مرفوع بالفعل الذي يليه، وهذا فيه نوع من الفساد في رأينا، أما في رأيهم هم فليس بفاسـد؛ لأنهم يرون تقديم الفاعل على فعله جائزاً، إلا أن ذلك ليس بجائز؛ لأن الفعـل هـو العامل في الفاعل، فلما كان كذلك وجبت أن تكون رتبته قبل رتبة المعمول، ومـن هنا فأنا أوافق رأي الأخفش فيما ذهب إليه من رأي.

لقد رأينا فيما تقدم من مسائل في هذا الجزء من هذا الفصل أن ابن يعيش يميل في أكثر مسائله إلى رأي البصريين، وهو بصري، ولكنه لم ينظر في بعض المسائل بشيء من التجرد والموضوعية إلى آراء الآخرين من العلماء والنحويين، بل كـان في ظننا يقف إلى جانب رأي البصريين في جميع المسائل ويعلل بتعليلاتهم، دون أن يرى المسألة من نواحٍ أخرى، ودون أن ينظر إلى رأي الكوفيين أو غيـرهم مـن اللغويين بشيء من الإيجابية والتحكيم،

فلما كان الأمر على ذلك، كانت توجيهات ابن يعيش منبثقة ونابعة مـن آراء البصريين أنفسهم، ولم نجد إلا مواضع قليلة برزت فيهـا شخـصية ابـن يعـيش التوجيهية الناقدة للرأي اللغوي، بل كان متحدثاً عن البصريين في أغلـب مـسائله، وهذا الكلام لا ينفي الفكر النحوي لدى ابن يعيش، بل كان له من المسائل ما قدم فيه رأياً خاصاً به، ولكن هذه المسائل لم تكن بالكمية التي كانت عليها المسائل التي أيـد فيها رأي البصريين، وهذا ليس بغريب من ابن يعيش مـا دام بـصري المدرسـة، ومقتنعا بمبادئها.

2.2 باب المبتدأ والخبر:

تنقسم الجملة العربية إلى قسمين: الجملة الاسمية، والجملة الفعلية، ومن هذين النوعين من الجمل يتكون لدينا الكلام، والجملة الاسمية كما نعلم أيضاً ذات ركنـين

أساسيين لا يستقيم معنى الجملة دونهما: المبتدأ، والخبر، وهذان الركنان هما وجها الجملة الاسمية، ولكي يتم معنى الكلام في هذا النوع من الجمل لا بد من وجودهما، وقد دارت خلافات لغوية بين النحويين والعلماء حول قضايا ذات صلة بهذين الركنين.

إن أول ما يطالعنا من القضايا التي ذكرها ابن يعيش في شرحه حول الخلاف بين اللغويين في مسألة العامل الرفع في المبتدأ والخبر، وقبل أن نخوض في هذه المسألة، يجمل بنا أن نتحدث على عجالة عن العامل، وعن فكرة العامل في النحو، فمن المعروف أن نظرية العامل إن جاز لنا أن نسمها بهذا الوسم، هي خلاصة التفكير النحوي عند العرب القدماء، وهذه الفكرة شغلت العلماء والباحثين في اللغة منذ نشأة الفكر العربي، ومن الذين تحدثوا عن هذه النظرية من عزاها إلى المنطق الأرسطي، فجعل من علم المنطق الأرسطي هو الرحم الذي نمت فيه فكرة العامل النحوي[1]، وهذه الفكرة سيطرت على عقول اللغويين العرب، التي وردت إليهم من خلال اتصالهم بالمناطقة والفلاسفة، ومن الباحثين من يرى أن هذه الفكرة إنما كانت وليدة الفكر العربي بعد إدامة النظر، والتدقيق في تفكيرهم، وطول المدة في التفكير في أصول الفقه الإسلامي[2].

ولقد لقيت نظرية العامل عند علماء اللغة استحساناً، فجعلوا لكل حركة إعرابية عاملاً، فالفتح له عامل، والنصب والجر كذلك، وكان أول من ثار على فكرة العامل وطالب بإلغاء هذه الفكرة، وجعلت النحو قريباً من الفلسفة، حيث دعا ابن مضاء إلى إلغاء نظرية العامل في جملة ما دعا إلى إلغائه من تفصيلات النحو العربي، كالعلل الثواني والثوالث، وكذلك نجده دعا إلى إلغاء نظرية العامل[3]، وممن تابع ابن مضاء فيما ذهب إليه من فكر نحوي، ابن جني، ومحمد بن المستنير، ومن المحدثين إبراهيم أنيس، وتمام حسان، وغيرهم ممن تأثر بهذه الفكرة .

---

(1) انظر: عيد، محمد. أصول النحو العربي، ص 241.

(2) انظر: تروبو، جيرار،(1978) نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، عمان الأردن، م1، ع1.

(3) انظر: القرطبي،الجامع لأحكام القرآن؛ وابن مضاء، الرد على النحاة.

وأياً يكن الأمر فإن نظرية العامل في النحو العربي إنما نشأت كوسيلة لتعليـل ظهور الحركات الإعرابية على الكلام، فجعلوا لكل من هذه الحركات عاملاً معينـاً يحدثها، وهذا العامل قد يكون حرفاً، أو فعلاً، والرأي عندنا أن هذه النظرية وجدت لضبط الإعراب في اللغة بمقاييس لفظية ومعنوية حتى يتسنى للدارس أو المتكلم أن يفهم طبيعة العلاقة بين المركب اللغوي والحركة الإعرابية الظاهرة عليه.

هذا ملخص سريع حاولنا أن نسوقه لتهيئة ذهن القارئ للبدء بموضوع هذا الجزء من الدراسة، هذا الجزء الذي يناقش فكرة العامل في المبتدأ والخبر.

1.2.2 عامل الرفع في المبتدأ والخبر:

لقد ذكر ابن يعيش هذه المسألة الخلافية في كتابه " شرح المفصل "، وعرض فيها لآراء العلماء، حيث ذكر ابن يعيش رأي الكوفيين فقال: "ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، فهما يترافعان، قالوا: وإنما قلنا ذلـك لأنـا وجدنا المبتدأ لا بد له من خبر، والخبر لا بد له من مبتدأ، فلما كان كل واحد منهما لا ينفك من الآخر، ويقتضي صاحبه، عمل كل واحد منهما في صاحبه مثل عمـل صاحبه فيه، قالوا: ولا يمتنع الشيء أن يكون عاملاً ومعمولاً في حال واحدة، وقـد جاء لذلك نظائر منها: قوله تعالى: (أياً ما تدعوا فله الأسماء الحسنى)(1)، فنصب أياً بـ " تدعو " وجزم تدعوا بـ " أي "، فكان كل واحد منهما عاملاً ومعمولاً في حال واحدة " (2).

ويعلق ابن يعيش على كلامهم بأنه واضح الفساد، حيث يقول: " وهو فاسد لأنه يؤدي إلى محال، وذلك أن العامل حقه أن يتقدم على المعمـول، وإذا قلنـا إنهمـا

---

(1) سورة الإسراء، آية: 110.

(2) الأنباري،الإنصاف في مسائل الخلاف، ج 1، ص : 49-54 ؛ والعكبري، أبو البقاء. التبيين عـن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق، عبد الرحمن السليمان العثيمين، رسالة ماجـستير غير منشورة جامعة الملك سعود، الريـاض، الـسعودية، ص 126، 132 ؛ الأزهـري. شـرح التصريح على التوضيح، ج 1، ص 189؛ وابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج 1، ص 150.

يترافعان وجب أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر، وذلك محال؛ لأنه يلزم أن يكون الاسم الواحد أولاً وأخيراً في حال واحدة، ومما يؤيد فساد ما ذهبوا إليه جواز دخول العوامل اللفظية عليهما، نحو: كان زيد أخاك، وإن زيداً أخوك، وظننتُ زيداً أخاك، فلو كان كل واحد منهما عاملاً في الآخر لما جاز أن يدخل عليه عامل غيره، وأما الآيات التي أوردوها، فإن الجواب عنها من وجهين: أحدهما: أنا لا نسلم أن الجزم في الفعل بنفس الاسم المنصوب وإنما هو بتقدير حرف الشرط الذي هو " إن"، والنصب في الاسم بالفعل المذكور، فإذن العامل في كل واحد منهما غير الآخر، الثاني: أنّا نسلم أن كل واحد منهما عامل في الآخر إلا أنه باعتبارين: فالجزم باعتبار نيابته عن حرف الشرط " لا " من حيث هو اسم، والنصب في الاسم بالفعل نفسه، فهما شيئان مختلفان، وليس كذلك ما نحن فيه؛ لأنه باعتبار واحد يكون عاملاً ومعمولاً، وهو كونه مبتدأ وخبراً "[1].

نجد أن ابن يعيش لا يؤيد الرأي الذي ذهب إليه الكوفيون، ذلك أن هذا الرأي ينتفي بأن المبتدأ والخبر لا يكونان عاملين ومعمولين في حال واحدة، فهما إن كانا كذلك فإن الأمر لا يستقيم، إذ إن رتبة العامل قبل رتبة المعمول، ولما كان الأمر كذلك وجب أن يكون كل من المبتدأ والخبر كل منهما قبل الآخر، وهذا محال، إذ لا يتصور أن يأتيا على هذا النمط، فالتالي فإن هذه الحجة ضعيفة جداً عند ابن يعيش، بل إنه قد وصفها بالفساد، ورد عليهم حجتهم بما ذهبوا إليه من القياس البعيد في هذه المسألة، والآية القرآنية التي ذكروها في حجتهم.

أما رأي البصريين: " وذهب البصريون, إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء وهو معني, ثم اختلفوا فيه فذهب بعضهم إلى أن ذلك المعني هو التعري من العوامل اللفظية، وقال الآخرون هو التعري وإسناد الخبر إليه، وهو الظاهر من كلام صاحب هذا الكتاب، والقول على ذلك أن التعري لا يصح أن يكون سبباً ولا جزءاً من السبب، وذلك أن العوامل توجب عملاً، والعدم لا يوجب عملاً، إذ لا بد للموجب والموجب من اختصاص يوجب ذلك، ونسبة العدم إلى الأشياء كلها نسبة واحدة، فإن

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 84 ؛ وانظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج 1، ص 49-54.

قيل: العوامل في هذه الصنعة ليست مؤثرة تأثيراً حسياً كالإحراق للنـار، والبـرد والبل للماء، وإنما هي أمارات ودلالات، والأمارة قد تكون بعدم الشيء كما تكـون بوجوده "[1].

هذا هو رأي البصريين الذي عرضه، والرأي عندهم أن العامل هو التعري من العوامل، وهذا هو الذي رفع المبتدأ، أما الخبر فـسنعرض لـه، والقـصد عنـدهم بالتعري من العوامل أن يكون العامل معنوياً، واحتجوا لـرأيهم بفكـرة أن التمييـز يحصل بوجود الشيء وعدمه، وهذا الرأي عند البصريين في رافع المبتـدأ، وكـان موقف ابن يعيش يرفض هذه الفكرة، أي فكرة أن يكون عامل الرفـع فـي المبتـدأ التعري من العوامل، وقال عن هذا الرأي: إنه لا يصح.

وأورد ابن يعيش رأياً آخر من أبو إسحق إذ يقول: " وكان أبو إسحق يجعـل العامل في المبتدأ ما في نفس المتكلم، يعني من الإخبار عنه، قال: لأن الاسـم لمـا كان لا بد له من حديث يحدث به عنه صار هذا المعنى هو الرافع للمبتدأ"[2].

وهذا الرأي الذي أورده ابن يعيش أيضاً ذكر أنه فاسد، وإن لـم يقـل ذلـك صراحة، وإنما أتبع هذا الرأي بقول: " والصواب عندنا ..."[3]، ولو حاولنا النظـر في هذا الرأي، فكيف يكون ما نفس المتكلم هو الرافع للمبتدأ؟ وهل يكون ما يضمره الإنسان عاملاً في الكلام؟

إن الأمر لو كان على ذلك لما امتنع أن يكون ما يضمره الإنسان عاملاً في كل كلامه، فالإنسان يضع في نفسه ما يريد أن يتكلم به، ومن ثم ينطقه، فهـو يـضمر الاسم كما يضمر الفعل، وعلى ذلك فلا يمكن أن نقول بأن ما يضمره الإنسان فـي نفسه هو الرافع للمبتدأ؛ لأنه لو كان الأمر على ذلك لوجب أن يكون هذا الإضـمار عاملاً في غيره من الكلام، وهذا ما لم نجده.

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 84-85 ؛ وانظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج 1، ص 49 ؛ والأزهري. شرح التصريح على التوضيح، ج 1، ص 189.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 85.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص 85.

أما الرأي الذي يراه ابن يعيش في هذه المسألة فيقول: "والصحيح أن الابتداء اهتمامك بالاسم، وجعلك إياه أولاً لثانٍ، كان خبراً، والأولية معنى قائم به يكسبه قوة إذ كان غيره متعلقاً به، وكانت رتبته متقدمة على غيره، وهذه القوة تشبه به الفاعل؛ لأن الفاعل شرط تحقق معنى الفعل، وأن الفاعل قد أسند إليه غيره، كما أن المبتدأ كذلك، إلا أن خبر المبتدأ بعده، وخبر الفاعل قبله، وفيما عدا ذلك هما فيه سواء "[1].

يمكن لنا أن نرى الربط الواضح الذي قام به ابن يعيش بين المبتدأ والفاعل في قضية الإسناد، فافترض أن الرافع للمبتدأ هو نفسه الرافع للفاعل، فكان بذلك الربط جاعلاً المبتدأ خبره بعده، والفاعل خبره قبله، وإن كان ابن يعيش قد انفرد بهذا الرأي، أو أفرده كرأي حال لهذه المسألة الخلافية، إلا أننا نرى أن الفكرة التي جاء بها ابن يعيش ليست ببعيدة عن فكرة العامل المعنوي التي تكلم بها البصريون، كما أن تعليل ابن إسحق لم يكن بعيداً هو أيضاً عن فكرة العامل المعنوي.

إن هذا الخلاف الذي دار بين العلماء واللغويين ما كان ليكون لولا فكرة العامل التي قيد اللغويون بها أنفسهم، وأوجبوا عليها أن تكون فكرة لازمة لكل مركّب في الجملة العربية، فلما بحثوا في بعض الجوانب اضطُروا للخلاف وللقول بمثل هذه الأقوال، والجامع لآرائهم كلها يمكن لنا أن نضعه في فكرة أن عامل الرفع في المبتدأ هو العامل المعنوي، بغض النظر عن ما إذا كان العامل ما يضمره الإنسان، أو التعري من العوامل، أو الفكرة الإسنادية التي جاء بها ابن يعيش، فكل هذه الآراء تجمعها فكرة العامل المعنوي، ولم نجد من قال بعامل لفظي غير الكوفيين، فالعامل المعنوي أياً كان تقديره وتوضيحه هو الرافع للمبتدأ، وهذا ما وصلنا إليه.

أما الرافع للخبر فكذلك كان موضع خلاف بين العلماء واللغويين، وقد عرضنا لرأي الكوفيين سابقاً في حديثنا عن رافع المبتدأ، وملخص رأيهم أنهما يترافعان، هذا يعني أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، ولقد بينا موقف ابن يعيش من هذه الفكرة عند الكوفيين، إذ لا يصح أن يكون الواحد عاملاً ومعمولاً في حال واحدة، وهذا يقودنا إلى فساد رأي الكوفيين في مسألة رافع المبتدأ والخبر، أما البصريون فرأيهم في رافع الخبر يتمثل في أنهم اختلفوا فيه " فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص 85.

وحده "[1]، وهذا المذهب هو ظاهر ما ذهب إليه صـاحب المفـصل، إذ يقـول: " وكونهما مجردين للإسناد هو رافعهما "[2]، " وإنما قلنا ذلك لأنه قد ثبت أنه عامـل في المبتدأ، فوجب أن يكون عاملاً في الخبر، لأنه يقتضيهما معاً، ألا ترى أن " كأن " لما اقتضت مشبهاً ومشبهاً به كانت عاملة في الجزئين، كذلك هاهنا، هـذا معنـى قوله: لأنه معني يتناولهما معاً تناولاً واحداً يعني الابتداء "[3].

وهذا الرأي كما ذكر ابن يعيش هو الظاهر من كلام الزمخـشري، فالإسـناد الذي جرد له المبتدأ والخبر هو الذي يعمل فيهما الرفع.

" وذهب آخرون إلى أن الابتداء والمبتدأ جميعاً يعملان في الخبر، قالوا: لأنـا وجدنا الخبر لا يقع إلا بعد المبتدأ والابتداء، فوجب أن يعملا فيه وهذا القول عليـه كثير من البصريين، ولا ينفك من ضعف، وذلك من قبل أن المبتدأ اسم والأصل في الأسماء ألا تعمل، وإذا لم يكن لها تأثير في العمل، والابتداء له تأثير، فإضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير لا تأثير له، ويمكن أن يقال: إن الشيئين إذا تركّبا حدث لهما بالتركيب معنى لا يكون في كل واحد من أفراد ذلك المركب "[4].

وهذا مذهب آخر من المذاهب التي ذهب إليها بعض البصريين، فهذا المذهب يرى أن المبتدأ والابتداء قد عملا في الخبر معاً، فالابتداء والمبتدأ هما اللذان رفعـا الخبر، وقد بين ابن يعيش رفضه لهذه الفكرة، حيث إن هذه الفكرة ينقضها أن المبتدأ اسم والأصل في الأسماء ألا تعمل، ومن هنا فإن هذا المذهب ليس بصحيح عند ابن يعيش.

---

(1) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج 1، ص 49 ؛ وابن يعيش، شرح المفـصل، ج 1، ص 85.

(2) الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ص 30 ؛ وانظر: ابن الحاجب، الكافية في النحو، ص 386، وابن مالك، محمد بن عبد ا . تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص 44؛ والاسـتراباذي، شرح الكافية في النحو، ج 1، ص 86.

(3) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج 1، ص : 49؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 85.

(4) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج 1، ص 52؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ج 1ص 85.

" وذهب قوم إلى أن الابتداء عمل في المبتدأ، والمبتدأ وحده عمل في الخبر، وهذا ضعيف لأن المبتدأ اسم، كما أن الخبر اسم، وليس أحدهما بأولى من صاحبه في العمل فيه؛ لأن كل واحد منهما يقتضي صاحبهما "[1].

وقد ذهب هذا المذهب سيبويه حيث يقول في كلامه عن الخبر: " فأما الذي يبنى عليه شيء هو هو، فإن المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك: عبد ا منطلق "[2]، وهذا المذهب كما رأينا في كلام ابن يعيش مذهب فاسد أيضاً، إذ إن كلاً من المبتدأ والخبر أسماء، والاسم لا يعمل، وليس أحدهما أولى بالعمل من صاحبه، وعلى هذا فإن المبتدأ لا يصح أن يعمل في الخبر، لأنه لو كان الأمر كذلك لكان للخبر عملٌ أيضاً.

هذه مجمل الآراء التي ذكرها ابن يعيش في شرحه للمفصل، وقد رأينا أنه في كثير منها كان لا يعزوها لأصحابها، وإنما كان يقول: ذهب قوم، أو ذهب آخرون، وفيما يلي نعرض لما يراه ابن يعيش نفسه، ونذكر مذهبه في هذه المسألة، يقول ابن يعيش: " والذي أراه أن العامل في الخبر هو الابتداء وحده على ما ذُكر، كما كان عاملاً في المبتدأ، إلا أن عمله في المبتدأ بلا واسطة، وعمله في الخبر بواسطة المبتدأ، يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ، وإن لم يكن للمبتدأ أثر في العمل إلا أنه كالشرط في عمله "[3].

يمكن لنا أن نرى أن ابن يعيش يذهب إلى أن الابتداء نفسه أيضاً هو الذي عمل الرفع في الخبر، كما عمل الرفع في المبتدأ أيضاً، والابتداء لا يعمل في الخبر إلا بواسطة المبتدأ، فهو كالشرط له، وقد ذكر ابن يعيش مثلاً مادياً حسياً لتوضيح فكرة أن المبتدأ يمثل الواسطة لعمل الابتداء في الخبر، وهو عملية تسخين الماء بواسطة القدر، فإن القدر يمثل واسطة للتسخين بين النار والماء، فهكذا الأمر في المبتدأ والخبر.

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل،ج1 ص87.

(2) سيبويه،الكتاب، ج 2، ص 127.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 85.

إننا نرى ما يراه ابن يعيش في أن الخبر مرفوع بالابتداء بواسطة المبتدأ، فإن الابتداء يعمل فيهما معاً، ولكي نؤيد فكرتنا هذه فإننا نطرح المثال الآتي، والذي من شأنه تأييد ما نذهب إليه، فالمشكلة كانت في تقدير العامل المعنوي، وكون العامل المعنوي ليس مذكوراً لدينا شكل هذا الأمر عقبة دون استيعاب أثره في الخبر كما استوعِب أثره في المبتدأ، ولكن كي تتضح لنا الصورة فإن عمل " إن " وأخواتها، و" كان " وأخواتها في المبتدأ والخبر معاً خير دليل على أن العامل المعنوي " الابتداء " هو عامل الرفع في الخبر، ولو لم يكن الأمر كذلك لما ظهر أثر عمل " كان " وأخواتها في الخبر، إذن فالمسألة مقيسة على هذا النحو.

إن فكرة الخلو من العوامل هي التي أججت هذا الخلاف بين النحويين، وقد نشات هذه الفكرة أصلاً من فكرة العامل التي دخلت النحو العربي منذ بدايته، ولكن ثمة فكرة لدينا، وهي ما دامت فكرة الخلو من العوامل محيرة بهذا الشكل، فلم لا تُحسم المسألة بأن نقول: إن الأصل في ابتداء الكلام الرفع دون عامل؛ لأن هذا هو الأصل، فالأصل الرفع ما لم يدخل الكلام عامل لفظي يؤدي الرفع أو النصب أو الجر، وعلى ذلك فيكون الأصل في المبتدأ والخبر الرفع ما لم يدخلهما أحد العوامل اللفظية التي تتمثل بـ " إن " وأخواتها، و" كان " وأخواتها، و" حسبتُ " وأخواتها.

2.2.2 مسألة الفاعل المضمر في الخبر إذا كان الخبر مشتقاً:

وننتقل الآن إلى مسألة أخرى من المسائل التي جرى عليها الخلاف النحوي بين العلماء مما ذكره ابن يعيش في شرحه، وهذه المسألة التي وردت فيها بعض الآراء للغويين تتعلق بمسألة الفاعل المضمر في الخبر إذا كان الخبر مشتقاً، مثل قولك: زيد حسن، فإن " حسن " فيها ضمير مستتر يعود على المبتدأ، وقد أجمع العلماء على ذلك، إلا أن الكوفيين وعلي بن عيسى الرماني من المتأخرين من البصريين، رأوا أن الخبر لا يخلو من معنى المضمر، يقول ابن يعيش: " وقد ذهب الكوفيون وعلي بن عيسى الرماني من المتأخرين من البصريين إلى أنه يتحمل الضمير، قالوا: لأنه وإن كان اسماً جامداً غير صفة، فإنه في معنى ما هو صفة، ألا ترى أنك إذا قلت: زيد أخوك، وجعفر غلامك، لم ترد الإخبار عن الشخص بأنه

مسمى بهذه الأسماء، وإنما المراد إسناد معنى الأخوة وهي القرابة، ومعنى الغلامية وهي الخدمة إليه، وهذه المعاني معاني أفعال "[1].

وهذا هو الرأي الذي ذهب إليه الكوفيون ومعهم علي بن عيسى من المتأخرين، ولقد جعلوا في معنى الخبر معنى الفعل، فجعلوا الخبر يحمل الضمير بناء على معنى الفعل المضمر في.

قد يكون السبب وراء ذهاب الكوفيين هذا المذهب في مثل هذه الجمل؛ دلالة الإضافة على معنى حرف الجر المضمر، وكما نعلم فإن حروف الجر إنما سميت بذلك لأنها تجر معاني الأفعال إلى الأسماء[2]، ففي مثل جملة: زيد أخوك، فإن في الخبر حرف جر مضمر، فالتقدير: زيد أخٌ لك، فاللام مضمرة نستفيدها من الإضافة التي تفيد التخصيص، والكلام نفسه في مثل جملة: عمرو غلامك، ففي الجملة أيضاً حرف جر مضمر يمكن لنا أن نقدره بأنه اللام أيضاً، وكذلك فإن الإضافة هاهنا تفيد التخصيص، فربما دفع ذلك الأمر الكوفيين بالقول بأن الخبر يحتوي على المضمر في مثل هذه الجمل، والمعاني التي اجتلبوها في التعليق على هذه الجمل معانٍ قريبة من معاني حروف الجر، والتي كما أسلفنا ذكره بأنها تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء، فكان بذلك حكمهم.

ويذكر ابن يعيش ما يذهب إليه هو، وما هو مرجح عنده، فيقول: " والصحيح الأول وعليه الإكثر من أصحابنا، لأن تحمل الضمير إنما كان من جهة اللفظ لا من جهة المعنى، وذلك لما فيه من معنى الاشتقاق ولفظ الفعل وهو معدوم هاهنا"[3].

إن ابن يعيش يؤيد القول الأول الذي يرى أن الخبر لا يحمل معنى الفعل إلا إذا كان مشتقاً، لأن العبرة في تقدير معنى الفعل إنما هي في ناحية اللفظ لا في ناحية المعنى، فمعنى الخدمة مثلاً في جملة: زيد غلامك، لا يفيد معنى الفعل، وهذا ما يذهب إليه ابن يعيش.

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 88 ؛ وانظر: السيوطي، همع الهوامع، ج 1، ص 98.

(2) انظر مثلاً: اليمني، علي بن سليمان الحيدرة، كشف المشكل في النحو، تحقيق هادي عطية مطر الهلالي، دار عمار، عمان، الأردن، ط1، ص 37.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص88.

وإن الفكرة التي نؤيدها في بحثنا هنا أن الخبر لا يحمل دلالة الفعل إلا إذا كان مشتقاً كما ذكر ابن يعيش؛ لأنه لو كان الأمر كما ذكر الكوفيون لكـان كـل اسـم مستحقا لأن يقدر فيه معنى الفعل، وهذا محال، إذ لا يتصور ذلك، وإنما يقدر معنى الفعل في المشتق الذي يدل عليه بالدلالة على المعنى، المشترك بينهما، إضافة إلـى الاشتراك اللفظي الدال على معنى الفعل.

3.2.2 مسألة الخبر إذا كان شبه جملة:

وننتقل إلى مسألة أخرى من المسائل الخلافية التي ذكرها ابن يعيش في كتابه شرح المفصل، وهذه المسألة تتعلق بالخبر إذا كان شبه جملة، كقولنا: زيد في الدار، وعمرو عندك، فيذكر ابن يعيش أن البصريين دون خلاف في تقدير أن شبه الجملة هذه متعلقة بمحذوف، وإنما حذف الخبر لما في شبه الجملة من الاختصار، وليـست شبه الجملة من المبتدأ في شيء[1] ولكنهم اختلفوا في هذا المحذوف، فكان البصريون على قسمين في هذا التقدير، الأول: " ذهب الأكثر على أنه فعل، وأنـه مـن حيـز الجمل، وتقديره: زيد استقر في الدار، أو حل في الدار، ويدل على ذلـك أمـران: أحدهما: جواز وقوعه صله نحو قولك: الذي في الدار زيد، والـصلة لا تكـون إلا جملة... والأمر الثاني: أن الظرف والجار والمجرور لا بد لهما من متعلـق بـه، والأصل أن يتعلق بالفعل، وإنما يتعلق بالاسم إذا كان في معنى الفعل، ومن لفظـه، ولا شك أن تقدير الأصل الذي هو الفعل أولى"[2].

كما نرى فإن البصريين لا يختلفون في أن شبه الجملة ليست خبـراً، وإنمـا الخبر محذوف وشبه الجملة متعلق بهذا المحذوف، ولكنهم اختلفوا في تقـدير هـذا المحذوف، فمنهم من ذهب إلى أنه فعل لأنه الأصل، وهو ما ذكرناه أعـلاه، وثمـة فريق آخر من البصريين من قالوا أن المحذوف هو اسم، وفيما يلي نورد رأي هـذا الفريق من البصريين.

---

(1) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 90 ؛ وابن عقيل. شرح ابن عقيل، ج 1، ص 211.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 90 ؛ وانظر: الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج 1، ص 198.

" وقال قوم منهم ابن السراج: إن المحذوف المقدر اسم، وإن الأخبار بالظرف من قبيل المفردات إذ كان يتعلق بمفرد، فتقديره مستقر أو كائن ونحوهما، والحجة في ذلك أن أصل الخبر أن يكون مفرداً على ما تقدم، والجملة واقعة موقعه، ولا شك أن إضمار الأصل أولى، ووجه ثانٍ أنك إذا قدرت فعلاً كان جملة، وإذا قدرت اسماً كان مفرداً، وكلما قل الإضمار والتقدير كان أولى "(1).

وهذا هو الرأي الثاني من آراء البصريين فيما ذهبوا عليه من تقدير المحذوف في حال أن يكون الخبر شبه جملة، وهذا الفريق يرى أن المحذوف اسم؛ لأنه مفرد والأصل في الخبر أن يكون مفرداً، ولأن الجملة أكثر في التقدير، فالأولى أن تقدر الاسم عند هؤلاء.

وقد رجح ابن هشام التقدير بحسب المعنى، قال: "وأما في البواقي نحو: زيد في الدار، فيقدر كوناً مطلقاً، وهو كائن أو مستقر، أو مضارعهما، إن أريد الحال أو الاستقبال، نحو: صوم اليوم أو في اليوم، والجزاء غداً أو في الغد، ويقدر كان أو استقر أو وصفهما إن أريد المضي، هذا هو الصواب، وقد أغفلوه مع قولهم في نحو: ضربي زيداً قائماً" (2).

إننا نرى أن ما ذهب إليه ابن هشام هو أسلم الطرق، إذ إنه ربط التقدير بحسب حالة الجملة، فإذا كان يحسن تقدير الاسم قُدر اسم، وإذا حسن تقدير الفعل قدر الفعل، وكذلك فإن التقدير يرتبط بالزمان، فما كان دالاً على الحال أو الاستقبال قدر له اسم فاعل أو فعلاً مضارعاً، وما كان دالاً على الماضي قدر له ما يدل على الماضي، وهذا ما نميل إلى ترجيحه في هذه المسألة.

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1،ص 90.

(2) ابن هشام، أبو محمد عبدا جمال الدين بن يوسف الأنصاري،(د.ت) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق، مازن المبارك، ومحمد علي حمد ا ، دار التراث العربي، بيروت، ج 2، ص 448.

ومذهب الكوفيين في هذه المسالة يتمثل في قول ابـن يعـيش: " وقـد ذهـب الكوفيون إلى أنك إذا قلت زيد عندك أو خلفك، لم ينتصب عندك وخلفـك بإضـمار فعل ولا بتقديره "[1].

فكما نرى من خلال كلام الكوفيين أنهم لا يقدرون محذوفاً متعلقـة بـه شـبه الجملة الظرفية أو الجار والمجرور، وإنما يجعلون شبه الجملة هي الخبر، وهذا مـا يمكن لنا أن نراه من كلام الكوفيين، وقد كان ابن يعيش مستبعداً لـرأي الكـوفيين، ويرى برأي البصريين، ويرى أن من الأولى تقدير الاسم[2].

كما أن النحويون قالوا: شبه الجملة لا بد لها من متعلق، وهذا المتعلق كما ذكر البصريون محذوف، ونقدره بفعل أو باسم، وهذا ما نحن نميل إليه من الرأي، ولكننا نوافق في رأينا ما ذكره ابن هشام من ترك التقدير إلى ما تصلح له الجملة، وبنـاء على الجملة ومعناها يكون التقدير، فإن دلت على الحال أو الاستقبال قدرنا لها اسما يدل على ذلك أو ما ضارعه، وإن دلت على الماضي قدرنا لهـا مـا يـدل علـى الماضي، وهذا ما نحن أميل إليه من الآراء التي ذكرناها.

4.2.2 مسألة تقديم الخبر على المبتدأ:

وننتقل إلى مسألة أخرى جديدة من المسائل الخلافية التي ذكرها ابن يعيش فـي شرحه، وهذه المسألة تختص بتقديم الخبر على المبتدأ، حيث أشار ابن يعـيش إلـى جواز ذلك، ولم ينسب هذا الرأي لمدرسة أو جماعة أو شخص، وإنما كلامـه كـان عن البصريين بدليل أنه لم يذكر سوى رأي الكوفيين، وقال عن الرأي السابق له بأنه الرأي عندهم[3]، والأصل أن يتقدم المبتدأ على الخبر لا العكس، وإنما كان التقـديم لغرضٍ ما في نفس المتكلم[4].

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 91 ؛ وانظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج 1، ص 225؛ والأزهري. شرح التصريح على التوضيح، ج 1ص 198.

(2) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 91.

(3) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 92.

(4) انظر: الاستراباذي، شرح الكافية، ج 1، ص 93.

وفي ما يخص التقديم يقول سيبويه: " كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم "[1]، ومن خلال كلام سيبويه هذا يمكن لنا أن نرى أن العرب إنما قدموا الخبر على المبتدأ لحاجة بلاغية تختص بناحية المعنى، وهذه الأغراض هي التي تدفع المتكلم إلى تقديم الخبر على المبتدأ.

ويجمل بنا في هذا السياق قبل أن نشرع في الحديث عن هذه المسألة بتفصيلاتها أن نعرض بشكل سريع لبعض هذه الأغراض التي يتقدم لأجلها الخبر على المبتدأ، وأول هذه المعاني التخصيص، " فإذا كان المخاطب خالي الذهن مما ستخبره قدمتَ له المبتدأ، فتقول: زيد قائم، ومحمد منطلقٌ، فهذا إخبار أولي لا يعلمه السامع، ولكن إذا كان السامع يظن أن زيداً قاعد لا قائم انبغى أن تقدم له الخبر؛ لإزالة الوهم من ذهنه، فتقول له: قائم زيد، فجملة زيد قائم إخبار أولي، ولكن جملة: قائم زيد تصحيح للوهم الذي في ذهن المخاطب، إذ كان يظن أن زيداً قاعد، فتقول له: قائم زيد، أي: لا قاعد "[2].

وجاء في الإيضاح: " وأما تقديم ـ يعني المسند ـ فإما لتخصيصه بالمسند غليه كقوله تعالى: (لكم دينكم ولي دين) [3]، وكقولك: قائم هو، لمن يقول: زيد إما قائم أو قاعد، فيردده بين القيام والقعود، من غير أن يخصصه بإحداهما، ومنه قولهم: تميمي أنا، وعليه قوله تعالى: (لا فيها غولٌ ولا هم عنها ينزفون)[4] "[5].

أما المعنى الثاني الذي نذكره هنا لتقدم الخبر على مبتدأه فهو الافتخار، كقولهم: تميمي أنا، فثمة فرق بين قولهم: أنا تميمي، وتميمي أنا، فالأولى إخبار عن نفسه، وأما الثانية فللفخر بنفسه وقبيلته، جاء في شرح الاسترابادي: " وإذا كان تقديم

---

(1) سيبويه،الكتاب، ج 1، ص 15.

(2) السامرائي. معاني النحو، ج 1، ص 137.

(3) سورة الكافرون، آية: 6.

(4) سورة الصافات، آية: 47.

(5) القزويني، جلال الدين أبو عبدا بن قاضي القضاة(د.ت)، الإيضاح في علوم البلاغة، دار الكتب العلمية، بيروت، ص 89.

الخبر يفهم منه معنى لا يفهم بتأخيره وجب التقديم، نحو قولك: تميمي أنا، إذا كـان المراد التفاخر بتميم "[1].

وآخر هذه المعاني التي نذكرها لتقدم الخبر علـى المبتـدأ فهـو التفـاؤل أو التشاؤم، كقولك: ناجح زيد، ومقتولٌ إبراهيم، إلى غير ذلك مـن أغـراض التقـديم الكثيرة [2]، فهذه بعض الإغراض التي تأتي بالمعاني المختلفة نتيجة تقـديم الخبـر على المبتدأ، أحببنا أن نذكرها ها هنا لما فيها من فائدة.

ونعود إلى مسألة الخلاف في تقديم الخبر على المبتدأ، التي ذكرها ابن يعـيش في شرحه، وقد ذكر من الآراء رأي الكوفيين، ورأي الكوفيين يقول: "أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفرداً كـان أم جملة؛ لأنه يؤدي إلى أن نتقدم ضمير الاسم على ظاهره، ألا ترى أنك إذا قلت: قائم زيد، كان في قائم ضمير زيد، وكذلك إذا قلت: أبوه قائم زيد، كانت الهاء في أبـوه ضمير زيد، فقد تقدم ضمير الاسم على ظاهره، ولا خلاف أن رتبة ضمير الاسـم بعد ظاهره، فوجب ألا يجوز تقديمه عليه "[3].

هذا هو رأي الكوفيين الذي عرضه ابن يعيش، ولقد كانت حجة الكوفيين فـي عدم تجويز تقديم الخبر على المبتدأ؛ اشتمال الخبر على ضمير المبتدأ، ولا يجـوز تقديم المضمر على الاسم الذي يعـود عليـه؛ لأن رتبـــة الاسـم قبـــل رتبـة الضمير.

وأورد ابـن يعيش رأي البصرييـن يتمثـل بقولهـم: " فاحتجـوا بأن قـالوا: إنمـا جوزنـا ذلك لأنـه قـد جاء كثيراً فـي كـلام العـرب وأشعارهـم، فأما

---

(1) الاسترابادي. شرح الكافية، ج 1، ص 107؛ وانظر: السامرائي. معاني النحو، ج 1، ص 139.

(2) انـظر: الـقزويني. الإيضـاح في علوم البلاغة، ص 89؛ والتفتازاني، العلامة سعد الدين(د.ت) شرح المختصر، طهران، إيران، ص 70.

(3) الأنباري،الإنصاف في مسائل الخلاف، ج 1، ص 68 ؛ وانظر: الأشموني. منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، ص 98-101؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 92.

ما جاء من ذلك فـي كلامهـم فقولـم فـي المثـل: فـي بيتـه يـؤتى الحكم[1] ....."[2].

وهذا رأي البصريين الذي نقله ابن يعيش، ويعلق ابن يعيش على رأي الكوفيين نافياً إياه، ومثبتاً رأي البصريين، حيث يقول: " أما قولهم أنـه يـؤدي إلـى تقـديم المضمر على الظاهر، فنقول: إن تقديم المضمر على الظاهر إنما يمتنع إذا تقدم لفظاً ومعنى، نحو: ضرب غلامه زيداً، وأما إذا تقدم لفظاً والنية به التأخير فلا بأس به، نحو: ضرب غلامه زيد، الا ترى أن الغلام ها هنا مفعول، ومرتبـة المفعـول أن يكون بعد الفاعل، فهو وإن تقدم لفظاً، فهو مؤخر تقديراً وحكماً " [3].

إن ابن يعيش كما نرى من كلامه عن هذه المسألة يؤيد فكرة البصريين، هـذه الفكرة التي تجيز تقديم الخبر على المبتدأ، وإنما يتقدم الخبر على المبتدأ كما ذكرنا في بداية حديثنا عن هذه المسألة لأغراض ومعانٍ بلاغية مختصة بالمعنى، وما ذهب إليه البصريون في دحض رأي الكوفيين أن الرتبة هي الفيصل في الجملة، فمـا دام المفعول يتقدم على فاعله، فمن البدهي أن يتقدم الخبر على المبتـدأ، ولمـا قيـست المسألة على ذلك أجاز البصريون تقديم الخبر على المبتدأ، واستشهدوا لـذلك بمـا نقلوه من كلام العرب في الأمثال والأقوال والشعر، وكان موقف ابن يعيش مؤيـداً لهذه الفكرة، نافياً لما ذهب إليه الكوفيون من رأي.

إن المذهب الذي ذهب إليه الكوفيون في رفضهم لقضية تقـديم الخبـر علـى مبتدئه قضيةٌ بعيدة عن الصواب، مجانبة لما هو من ثمرات اللغة والإعراب، فثمـة شواهد لغوية نقليه أخذت عن العرب يتقدم فيها الخبر على المبتدأ، وهـذه الـشواهد

---

(1) انظر لهذا المثل: العسكري، أبو هلال الحسن بن عبدا (1999) جمهرة الأمثال، دار الجيل، ط2، بيروت، ج 1، ص 368؛ والأصفهاني،أبو عبدا حمزة بن الحسن(1976) الدرة الفـاخرة فـي الأمثال السائرة، تحقيق، عبد المجيد قطـامش، دار المعـارف، ط2، القـاهرة، ج 2، ص 456؛ والزمخشري، المستقصى في أمثال العرب، ج 2، ص 183.

(2) الأنباري، الإنصاف، ج 1، ص 68؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 92.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 92؛ وانظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج 1، ص 71؛ والأشموني، منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، 98-101.

ذكرها البصريون في ردهم على مذهب الكوفيين، وهذه الشواهد تجعلنا نقتنع بفكرة تقديم الخبر على المبتدأ.

وما دام الإعراب موجود والرتبة حافظ لكل ركن من أركان الجملة؛ فلماذا إذن نرفض التقديم؟ وإن قضية التقديم والتأخير بين المسند والمسند إليه ذات أبعاد كثيرة تحدث بها اللغويون، والبلاغيون على مدار القرون الماضية، ومما لا شك فيه كمـا رأينا أن العرب لم يقدموا إلا للأهمية، ومعنى الجملة التي تقدم فيهـا الخبـر علـى المبتدأ مغاير لمعناها في حال أن تكون الجملة على نسقها المعتاد.

بناء على ما ذكرناه من آراء للمدرستين الكوفية والبصرية، فإننا أميـل إلـى الوقوف إلى جانب الرأي البصري؛ لما أوردوه من حجج عقلية مقنعة في هذا الشأن، وإن ما ذهبوا إليه يبرز جماليات اللغة، ويدفعنا إلى تذوق لطـائف لغتنـا، وخدمـة لنواحي المعنى الذي هو جزء مهم في لغتنا العظيمة.

5.2.2 مسألة حذف الخبر:

وفيما يلي ننتقل إلى مسألة أخرى من المسائل التي أوردها ابن يعيش في شرحه، وهذه المسألة تختص بحذف الخبر، ومن النواحي التي يحذف فيها الخبر وجوباً كما نعلم أن يقع الخبر بعد " لولا "، فإذا وقع بعد " لولا" اسم مرفوع فهو مبتدأ، أما خبره فهو محذوف وجوباً[1].

وقد ذكر ابن يعيش في هذه المسألة رأي الكوفيين، حيث يقول: " الاسم الواقع بعد لولا، يرتفع بها؛ لنيابتها عن الفعل، والتقدير: لولا يمنع زيد "[2]، فكما نرى فإن رأي الكوفيين محتَج له بأن " لولا " تأتي بعد الفعل، ولما كان كذلك ارتفـع الاسـم بعدها، فلولا نائب عن الفعل فهي العاملة.

---

(1) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 95؛ وابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج 1، ص 248.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 96؛ وانظر: الأنباري،الإنصاف في مسائل الخـلاف، ج 1، ص 74؛ والأزهري. شرح التصريح على التوضيح، ج 1، ص 212؛ وابن هشام. مغني اللبيب، ج 1، ص 272.

ولم يذكر ابن يعيش صراحة رأياً آخر غير رأي الكوفيين، إلا أنه قد بين فساد رأي الكوفيين، وهذا التبيين لفساد مذهب الكوفيين يلمِح لنا عن رأي آخر، ومـذهب ثانٍ في هذه المسألة، هذا الرأي الثاني الذي استقانا إليه ابن يعـيش بطريـق غيـر مباشرة هو رأي البصريين، أما فيما يتعلق برأي البصريين في هذه المسألة فهو أن البصريين ذهبوا إلى أن الاسم الواقع بعد " لولا " يرتفع بالابتداء، يقول الأنبـاري: " وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه يرتفع بالابتداء دون (لولا) وذلك لأن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصاً، ولولا لا تختص بالاسم دون الفعل، بل قد تدخل على الفعل كما تدخل على الاسم، قال الشاعر:

قالتْ أُمامةُ لما جِئتُ زائرهـــا هلا رميتَ ببعض الأسهمِ السودِ

لا در درك؛ إنّي قد رميتُهـــم لولا حدِدتُ ولا عذر لمحدودِ[1]

وإذا لم تكن عاملة وجب أن يكون الاسم مرفوعاً بالابتداء، والذي يدل على أنه ليس مرفوعاً بـ " لولا " بتقدير: لو لم يمنعني زيد لأكرمتك، أنه لو كان كذلك، كان ينبغي أن يعطف عليها بـ " ولا "؛ لأن الجحد يعطف عليه بـــ " ولا "، قـال ا تعالى: (وما يستوي الأعمى والبصير ولا الظُلُماتُ ولا النور ولا الظِل ولا الحرور وما يستوي الأحياء ولا الأمواتُ)[2] "[3].

إننا كما نرى من خلال رأي الكوفيين أنهم قد أجازوا عمل " لولا " فيما بعدها من الأسماء تشبيهاً لها بالفعل، وقد ضعف ابن يعيش هذا المذهب الذي ذهبوا إليـه بالحجج ذاتها التي احتج بها البصريون لبيان صحة مذهبهم، ولقد كانت هذه الحجـج متلخصة باختصاص الحرف كي يعمل، وبالعطف على النفي بـالنفي، هـي حجـة البصريين ذاتها.

---

(1) البيت للجموح الظفري، البغدادي. خزانة الأدب، ج 1، ص 462 ؛ وابن منظور. لسان العرب، ج 4، ص 545، مادة (عذر).

(2) سورة فاطر، آية: 19-22.

(3) الأنباري،الإنصاف في مسائل الخلاف، ج 1، ص 77-78؛ وانظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 96 ؛ والأزهري. شرح التصريح على التوضيح، ج 1، ص 212.

ابن يعيش كما هو واضح يؤيد رأي البصريين، ونحن في هذا الصدد نرى ما يراه البصريون ومنهم ابن يعيش، حيث إن الحرف يختص بالاسم، أو يختص بالفعل كي يعمل، ولما لم تختص " لولا " بالاسم ولا بالفعل، وجب ألا تعمل.

ومما يزيد في فساد ما ذهب إليه الكوفيون أنهم اعتمدوا في رأيهم على معنى الحرف، فبناء على معنى الحرف شبهوه بالفعل.

6.2.2 مسألة دخول الفاء على خبر المبتدأ:

وفيما يلي مسألة أخرى من المسائل التي تعرض لها ابن يعيش في شرحه، وهي مسألة دخول الفاء على خبر المبتدأ، وهذه المسألة يذكر فيها ابن يعيش آراء لعلماء ولغويين ممن تحدثوا فيها، ويورد ابن يعيش قولاً للأخفش يجيز فيه دخول الفاء مطلقاً على الخبر، حيث يقول: " ذكر أن ذلك ورد عنهم كثيراً - أي العرب - حكى: أخوك فوجد، على معنى : أخوك وجد، والفاء زائدة "[1]، فهذا هو رأي الأخفش الذي كما نرى أنه يجيز دخول الفاء مطلقاً على الخبر، واحتج لرأيه بما ورد من كلام العرب، وقال: إنه كثير في كلامهم.

أما الرأي الثاني فهو رأي سيبويه، الذي لا يجيز فيه دخول الفاء مطلقاً على الخبر، وإنما يجيز ذلك إذا تضمن المبتدأ معنى الشرط، وذلك أن يكون اسم شرط، أو اسماً موصولاً، ففي هذه الحالة يجوز دخول الفاء، وعد ما ورد عن العرب من مثل: أخوك فوجد، من باب عطف جملة على جملة [2].

أما ابن يعيش فقد ضعف مذهب الأخفش، ووقف إلى جانب سيبويه ومن ذهب مذهبه، وهذا المذهب عليه الجمهور من العلماء واللغويين، ولقد بين ضعف كلام الأخفش من أن هذا القول عن العرب إنما جاء على سبيل العطف، وليس على سبيل القياس في هذا الشأن[3]، ولنا في هذه المسالة رأي مشابه لرأي سيبويه، ونحن نوافقه

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 100.

(2) انظر: سيبويه،الكتاب، ج 2، ص 126؛ والسيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ج 3، ص 101؛ والسيوطي. همع الهوامع، ج 1، ص 347.

(3) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 100.

في ما ذهب إليه هو وابن يعيش، وحجتنا في ذلك ما ذكروه من حجة لهذه المسألة، فلا حاجة لنا بإعادة ما قد ذُكِر.

والمسألة الأخيرة، وهي تختص بعدم جواز دخول الفاء على خبر " إن " وأخواتها إذا دخلت على مبتدأ يحمل معنى الشرط سواء أكان اسم شرط أو اسماً موصولاً، ولقد هممتُ أن أجعلها في مبحث " خبر إن وأخواتها "، ولكن الشارح جعلها في مبحث المبتدأ والخبر؛ لذا أثبتناها ها هنا.

وقد ذكر ابن يعيش رأي سيبويه في عدم جواز دخول الفاء على خبر المبتدأ إذا كان المبتدأ اسماً موصولاً، أو اسم شرط، أو نكرة موصوفة، جواز دخولها على خبر "أن"، حيث يقول: " ولقد ذهب سيبويه إلى أن " كأن، وليت، ولعل، ولكن " تمنع من دخول الفاء في الخبر؛ لأنها عوامل تغير اللفظ والمعنى، فهي جارية مجرى الأفعال العاملة، فلما عملت في هذه الموصولات والنكرة الموصوفة، بعدت عن الشرط والجزاء، فلم تدخل الفاء في خبرها كدخولها في خبر الموصولات إذا لم يكن فيها ادوات الشرط، ولا يعمل فيها ما قبلها من الأفعال وغيرها، وأما " أن " فذهب سيبويه إلى جواز دخول الفاء في خبرها مع هذه الأشياء؛ لأنها وإن كانت عاملة فإنها غير مغيرة معنى الابتداء والخبر؛ ولذلك جاز عليها العطف بالرفع على معنى الابتداء"[1].

ولقد خالف الأخفش سيبويه في ذلك، حيث يقول الأخفش في ذلك وهو أنه " لا يجوز دخول الفاء مع " أن "؛ لأنها عاملة كأخواتها "[2]، فكما نرى فإن الأخفش لا يجيز دخول الفاء في خبر " أن " في هذا الباب، واحتج لما ذهب إليه أن " أن" تعمل في المبتدأ والخبر كأخواتها، فلما كانت عاملة في المبتدأ والخبر، لم يجز دخول الفاء على خبرها، شأنها في ذلك شأن باقي أخواتها من الحروف المشبهة بالفعل.

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 101؛ وانظر: سيبويه،الكتاب، ج 2، ص 132.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 101؛ وانظر: السيوطي. همع الهوامع، ج 1، ص 348.

ولقد كان رأي ابن يعيش موافقاً لرأي سيبويه، الذي يجيز دخول الفاء على خبر "أن"، وذلك لأنها عملت في اللفظ، ولم تعمل في المعنى[1].

إن ابن يعيش وقف في جميع مسائل هذا الجزء من هـذا الفـصل فـي بـاب المرفوعات مع آراء البصريين، وعارض آراء الكوفيين فيما ذهبوا إليه من مسائل، ولقد كانت حجته دائماً، وردوده مشابهة تماماً لحجج وردود البصريين، واعتمد فيها على العقل.

7.2.2 خبر " إن " وأخواتها:

لم يختلف ابن يعيش في عرض الآراء هنا عما سبق في عرضه فقد كان يركـز على آراء المدرستين البصرية والكوفية، ويأتي بحجج كل فريق، وأحيانـاً يعـرض آراء لعلماء كالأخفش، وكما هو ظاهر فإنه يميـل فـي معظـم مـا يـذكر لآراء البصريين.

إن هـذا الجزء من الفصـل الذي نحـن بصـدد دراستـه يتحدث عن خبـر " إن " وأخواتها، وما ورد فـي هذا الشـأن من خلافات نحويـة، لِنبين فيـه مـا ذهب إليه اللغويـون والنحاة في هـذا الباب، مثبتين لرأي ابن يعيش فـي كـل مسألة خلافية، وكيف تعامل معها ووجهها.

وقبل أن نشرع فـي الحديث عن هـذه المسائل الخلافية وتوجيهات ابن يعـيش لها يجمل بنا أن نقـدم تمهيداً سريعـاً مقتضبـاً عن " إن " وأخواتها، والتي يسميها بعض اللغوييـن بالأحـرف المشبهة بالفعـل، وهـذه الاحرف شبهـت بالفعـل لمعانٍ نذكرها في سياق حديثنا عن المسائل، كما أن المبتدأ بعدها ينتصب، ويرتفـع الخبر.

ونتحدث فيما يلي عن معاني هذه الأحرف، وهي ستة أحرف، وأولها: إن: تأتي لمعانٍ عدة ومن أشهرها:

(1) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 101.

1. التوكيد: وهو الأصل فيها، ويدور معها حيث وردت[1]، قال تعالى: (أنا راودته عن نَفْسِهِ وإنه لَمِن الصادِقين)[2].
2. الربط: فقد تأتي " إن " لربط الكلام بعضه ببعض، فلا يحسن سقوطها منه، وإن أسقطها رأيت الكلام مختلاً غير ملتئم[3]، وذلك نحو قوله تعالى: (قالوا سبحانَك لا عِلم لنا إلا ما علمتَنا إنك أنتَ العليم الحكيم)[4].
3. التعليل: وقد تأتي " إن " للتعليل[5]، وذلك نحو قوله: (ولا تتبِعوا خُطُواتِ الشيطان إنه لكم عدو مبين)[6].

أما معاني " أن " فلها معانٍ وغايات في الكلام مرتبطة لا يكاد ينفك أحدها عن الآخر، فإن أهم وظيفة لها أنها توقِع الجملة موقع المفرد، فتُهيئها لتكون فاعلة، ومفعولة، ومبتدأ، ومجرورة، ونحو ذلك[7].

ليت: للتمني، والتمني يكون في المستحيل، نحو: ليتَ الشباب يعود، وفي الممكن غير المتوقع، نحو: ليت سعيداً يسافر معنا، فإن كان متوقعاً دخل في الترجي، ولا يكون في الواجب حصوله، كأن تقول: ليت غداً آتٍ، فإن غداً واجب المجيء[8].

---

(1) انظر: ابن الناظم. بدر الدين محمد بن محمد بن مالك (1342هـ) شرح ألفية ابن مالك، المطبعة العلوية، النجف العراق، ص 65؛ والسيوطي. همع الهوامع، ج 1، ص 132؛ والسامرائي. معاني النحو، ج 1، ص 261.

(2) سورة يوسف، آية: 51.

(3) السامرائي. معاني النحو، ج 1، ص 264.

(4) سورة البقرة، آية: 32.

(5) السامرائي. معاني النحو، ج 1، ص 266.

(6) سورة البقرة، آية: 168.

(7) السامرائي. معاني النحو، ج 1، ص 268.

(8) ابن هشام. مغني اللبيب، ج 1، ص 285؛ والأزهري. شرح التصريح على التوضيح، ج 1، ص 212-213.

أما لعل: هي لتوقع شيء محبوب أو مكروه، فتوقع المحبوب يسمى ترجياً وإطماعاً، وتوقع المكروه، يسمى إشفاقاً، فالترجي نحو قوله تعالى: (لعلكم تُفْلِحون)[1]، والإشفاق نحو: لعله يهينُك[2]، والترجي لا يكون غلا في الممكن.

وقيل إنها تأتي للتعليل، وجعلوا من ذلك قوله تعالى: (فقُولا له قَولاً ليناً لعله يتَذكر أو يخْشى)[3]، ومن لم يثبِت ذلك يحمله على الرجاء، ويصرفه للمخاطَبين، أي اذهبا على رجائكما[4].

أما لكن: والمشهور أنها للاستدراك، واختُلِف في تفسير الاستدراك، فقيل: هو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم عدم ثبوته أو نفيه، كقولك: ما زيد شجاع ولكنّه كريم، فإنك لما نفيت الشجاعة عنه أوهم ذلك نفي الكرم؛ لأنهما كالمتضايفين، فلما أردت رفع هذا الإيهام عقّبت الكلام بـ " لكن " مع مصحوبها[5].

وقيل تأتي للتوكيد على قلة، نحو: لو جاء زيد لأكرمته لكنّه لم يجئ، إذ عدم المجيء معلوم من " لو " الامتناعية[6].

وآخر هذه الأحرف وهي "كأن ": وهي للتشبيه، وهي مؤلفة على رأي النحويين من كاف التشبيه و" أن"، قال سيبويه: " سألت الخليل عن كأن، فزعم أنها " إن " لحقتها الكفاف للتشبيه، ولكنها صارت مع " أن " بمنزلة كلمة واحدة "[7].

---

(1) سورة البقرة، آية: 189.

(2) انظر: الزمخشري،الكشاف، ج 1، ص 277؛ وابن الناظم. شرح ألفية ابن مالك، ص 65، وابن هشام. مغني اللبيب، ج 1، ص 287.

(3) سورة طه، آية: 44.

(4) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج 8، ص 85؛ وابن هشام. مغني اللبيب، ج 1، ص 288؛ والسيوطي. همع الهوامع، ج 1، ص 134.

(5) انظر: ابن الناظم. شرح ألفية ابن مالك، ص 65؛ والأزهري. شرح التصريح، ج 1، ص 211-212؛ والصبان. حاشية الصبان، ج 1، ص 270.

(6) انظر: ابن هشام. مغني اللبيب، ج 1، ص 290-291؛ والأشموني. شرح الأشموني، ج 1، ص 270.

(7) سيبويه،الكتاب، ج 1، ص 474.

فمن كلام سيبويه هذا يتبين لنا أن " كأن " مكونة من شيئين: كـاف التـشبيه، و"أن " المصدرية، وهي مركبة بمثابة كلمة واحدة بعد تم لها هذا التركيب، فهي إذن كلمة واحدة وتفيد التشبيه.

وبعد أن قدمنا هذه المقدمة التي اشتملت في أغلبها على معاني هذه الأحـرف، نشرع الآن في الحديث عن المسائل التي ذكرها ابن يعيش في هذا الجزء من هـذا الفصل.

وأول هذه المسائل التي سنعرض لها في هذا الجزء، مسألة رافع الخبر بعد "إن " المؤكدة، يورد ابن يعيش رأيين هما: رأي الكوفيين ورأي البصريين، يقول" ذهب الكوفيون إلى أن هذه الحروف لم تعملْ في الخبر الرفع، وإنما تعمـل فـي الاسـم النصب لا غير، وإنما الخبر مرفوع على حاله كما كان مع المبتدأ "[1].

أما البصريون فقد ذهبوا إلى غير ذلك، حيث قـالوا: " إنمـا قلنـا: إن هـذه الحروف تعمل في الخبر؛ وذلك لأنها قَويت بمشابهتها للفعل؛ لأنها أشـبهته لفظـاً ومعنى، ووجه المشابهة بينهما من خمسة أوجه: الأول: أنهـا علـى وزن الفعـل، والثاني: أنها مبنية على الفتح كما أن الفعل الماضي مبني على الفتح، والثالث: أنهـا تقتضي الاسم كما أن الفعل يقتضي الاسم، والرابع: أنها تدخلها نون الوقاية، نحـو: إنني، وكأنني، كما تدخل على الفعل، نحو: أعطاني وأكرمني، ومـا اشـبه ذلـك، والخامس: أن فيها معنى الفعل، فمعنى: إن، وأن: حقّقت، ومعنى: كـأن: شـبهت، ومعنى لكن: استدركت، ومعنى ليت: تمنّيت، ومعنى لعلّ: ترجيت، فلمـا أشـبهت الفعل من هذه الأوجه وجب أن تعمل عمل الفعـل، والفعـل يكـون لـه مرفـوع ومنصوب، فكذلك هذه الأحرف ينبغي أن يكون لها مرفـوع ومنـصوب، ليكـون المرفوع مشبهاً بالفاعل، والمنصوب مشبهاً بالمفعول"[2].

---

(1) الأنباري،الإنصاف في مسائل الخلاف، ج 1، ص 167؛ وانظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 102؛ والصبان. حاشية الصبان على الأشموني، ج 1، ص 250.

(2) الأنباري،الإنصاف في مسائل الخلاف، ج 1، ص 168؛ وانظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 102.

إن ما أوردناه في الفقرة الماضية رأي البصريين في رافع الخبر بعد دخـول " إن" على الجملة الاسمية، وكما نرى فإن البصريين يرون أن الرافع في الخبر فـي هذه الحالة هو الحرف، ذلك أنه بدخول الحرف قد انتفى الابتداء، إضافة إلى أن هذه الحروف مشبهة بالأفعال، والفعل لا بد له من اسم مرفوع بعده، وآخـر منـصوب، فلما شابهت هذه الحروف الأفعال وذلك في خمسة أوجه كما بينا في الفقرة السابقة، وجب أن تعمل عمله من الرفع والنصب؛ لذا كان لها أن ترفع اسماً- وهو الخبر - وتنصب آخر - وهو المبتدأ- فمن هنا رأى البصريون أن رافع خبر " إن " هو" إن" نفسها.

ولقد استبعد ابن يعيش رأي الكوفيين، ونفى الصحة عنه، حيث قال: "وهو فاسد - أي رأي الكوفيين- وذلك من قبل أن الابتداء قد زال، وبه وبالمبتدأ كـان يرتفـع الخبر، فلما زال العامل، بطل أن يكون هذا معمولاً فيه، ومع ذلك فإنا وجدنا كل ما عمِل في المبتدأ عمل في خبره، نحو: ظننتُ وأخواتها، لما عملت في المبتدأ عملـت في الخبر، وكذلك "كان" وأخواتها، لما عملت في المبتدأ عملت في الخبر، ليس فيـه تسوية بين الأصل والفرع؛ لأنه قد حصلت المخالفة بتقديم المنصوب على المرفوع فاعرفه "[1].

وهكذا فإننا رأينا كيف أن ابن يعيش قد نفى رأي الكوفيين، ولكن علينا قبل أن نذكر ما نراه في هذا الصدد أن كلاً من الكوفيين والبصريين إنما حلل المسألة كمـا يراها من خلال قواعده، فالمسألة قبل كل شيء ذات صلة بمـسألة رافـع المبتـدأ والخبر، التي عرضنا لها في جزء "المبتدأ والخبر من هذا الفصل"، حيـث إن رأي الكوفيين كان يقول: إن المبتدأ والخبر يترافعان[2]، فلما كان الأمر كذلك فإن المبتـدأ عندهم هو الذي يرفع الخبر، وليس "إن " أو أحدى أخواتها، فبالتالي فإن علـيهم ألا يقولوا بأن الرافع هو "إن"، إذ لو كان الأمر كذلك لنفَوا ما قد تحدثوا به في مـسألة رافع المبتدأ والخبر، والمبتدأ ما زال موجوداً، فلا مجال للقول عندهم بزوال العامل الذي رفعه أصلاً؛ لكي يتأثر الخبر بعامل جديد كـ "إن " أو أحد أخواتها.

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 102.

(2) انظر: الأنباري،الإنصاف في مسائل الخلاف، ج 1، ص 49-54.

أما بالنسبة لما قاله البصريون فهو أيضاً متطابق مع ما ذهبوا إليه في مسألة " رافع المبتدأ والخبر "[1]، فلما ذهب العامل فيه ـ وهو الابتداء عندهم ـ وجـب أن يكون العامل فيه عامل جديد، ولما كانت " إن " هي الداخلة على الجملـة، والنافيـة للابتداء، جعلوها هي العاملة في الخبر، وأنها هي التي رفعته.

للوهلة الأولى عندما ننظر في هذه المسألة بعد ما ذكرناه من كلام ذي ارتباط بمسألة "رافع المبتدأ والخبر"، قد يتبادر إلى ذهن بعضنا أن كـلا الفـريقين علـى صواب - من وجهة تعليلهم المرتبطة بفكرهم - وأن كلاً من الفريقين قد اصاب في تعليل ما ذهب إليه، إلا أننا نرى أن رأي البصريين أقرب إلى فكرنا، وذلك لا ينفي ما ذهب إليه الكوفيون، بل إن كلام الكوفيين إذا ما قارنّاه بما يرونه في عامل الرفع في المبتدأ والخبر أصلاً، فإن فيه نوعاً من الصحة.

أما فيما يتعلق بتشبيه البصريين " إن " وأخواتها بالفعل، وهذا التشبيه هو الذي دفعهم إلى القول بأن " إن " هي التي رفعت الخبر، وربطوا فكرتها بفكرة " كـان " و"حسبت " وأخواتهما؛ إلا أن " كان " وحسبت" أفعال أصلاً، أما بالنسبة لـ ـ "إن " وأخواتها فهي مشبهات بالأفعال وليستا أفعالاً، ومن هذا الكلام يمكن أن يدخل بعض الضعف على رأي البصريين، إلا أننا نميل إلى موافقة رأي البـصريين؛ لأنـه ذو تعليلات منطقية مقنعة، وحجتهم في المسألة أقوى، وا تعالى أعلم.

وننتقل إلى مسألة أخرى في باب المرفوعات من كتاب شرح المفـصل لابـن يعيش، وهذه المسألة التي سنناقشها فيما يلي تتعلق بحذف الخبر مع " إن " وأخواتها، وقد ذكر ابن يعيش رأياً لسيبويه، مفاده أنه إذا قلنا: إن زيداً، أي: إن لنا زيـداً، و " هذا كله عند سيبويه على حذف الخبر "[2]، والتقدير عند سيبويه: إن لنا زيداً، وهـو يجري مثل هذه الجمل مجرى " فارس " في قولنا: ليس مثلـه فارسـاً، أي بمنزلـة التمييز[3]، ومن هذا قول الشاعر:

---

(1) انظر: الأنباري،الإنصاف في مسائل الخلاف، ج 1، ص 49-54.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 104؛ وانظر: سيبويه، الكتاب، ج 2، ص 142.

(3) انظر: سيبويه،الكتاب، ج 2، ص 142.

يا ليتَ أيام الصبا رواجِعـ ـ ـ ـ ـا[1]

فإن سيبويه كما نرى أنه يعد مثل هذه الجمل من باب حذف الخبر، فالتقدير: يا ليت لنا رواجعا، وهي بمثابة كلمة " فارس " في قولنا: ليس مثلك فارساً، وقـال بعـضهم: إن التقدير: أقبلت رواجعاً، ففي هذا التقدير تكون " أقبلت " هي الخبر، ورواجعاً حال[2].

ويذكر ابن يعيش أن بعض العرب " ينصب الاسم والخبر بعـد " ليـت " تـشبيهاً بـ"وددتُ وتمنيتُ "؛ لأنها في معناهما، وهي لغة بني تميم، يقولون: ليت زيداً قائماً، كما يقولون: ظننتُ زيداً قائماً ، وعليه الكوفيون"[3].

ولقد رأينا أن ابن يعيش ينسب هذا الرأي إلى بني تميم، وهي مختصة بـ " ليـت"، وهذا الرأي أيضاً منسوب للكوفيين، أما رأي البصريين فهو جعل " ليت " مثل غيرها من أخوات " إن"، حيث يقول ابن يعيش: " وعليه الكوفيون، والأول أقيس، وعليه الاعتمـاد، وهو رأي البصريين"[4].

في مثل هذه المسائل التي مرت بنا كقول الشاعر: يا ليت أيام الصبا رواجعا، فكما ذكر العلماء أن الخبر فيها محذوف، ويقدر بشبه جملة أو بجملـة، كـأن نقـول: اقبلـت رواجعاً، وهذا ما ذكره سيبويه في ذلك، وإننا نرى كما يراه اللغويون والعلماء، إذ إننا لا نجد كثيراً من الخلاف القائم على هذه المسألة.

أما بالنسبة لما نُقِل عن تميم من نصب المبتدأ والخبر إذا دخلته " ليت " تشبيهاً لهـا بـ "وددت "، فالرأي عندنا: إن هذا العمل لـ " ليت " قد نقل عن تميم، وهو بمثابة لغة أو لهجة خاصة بتميم، ولا يصـح لنا أن نبني على مثـل هـذه الخصوصيـة لقبيلـة مـا قاعدة لغوية، بـل الأصح فيما نراه أن تُحمل هـذه الشواهد فقط دون بنـاء قاعـدة عليهـا، وإننا نوافـق في هـذا الشأن رأي البـصريين، فكمـا نعلـم فـإن مدرسـة

---

(1) الرجز للعجاج، ابن سلام، أبو عبد ا محمد الجمحي(1372 هـ). طبقات فحول الشعراء، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، مصر. ص 65 ؛ البغدادي، عبد القادر بن عمر(1989م). خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمـد هـارون، مكتبـة الخـانجي، ط3، القاهرة، مصر، ج 4، ص 290؛ السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر(1322هـ). شـرح شواهد المغني، دار بهية للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ص 236.

(2) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 104.

(3) المرجع نفسه، ج 1، ص 104.

(4) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 104.

البصريين مدرسـة عقل، بينما مدرسة الكوفة مدرسة نقل، وتعتمد في بناء القواعـد عندها على ما نُقِل عن العرب من كلام، فليس من الصواب أن نبني قاعـدة كاملـة على شاهد واحد أو اثنين، بل الصواب أن نعال خروجها عن قاعدتها الأصيلة لسبب ما، أو لأنها لهجة أو لغة من لغات العرب، وبناء على كل ذلك فإننا أميل إلـى رأي البصريين، وهو الرأي الذي يرجحه ابن يعيش أيضاً.

8.2.2 خبر " لا " التي لنفي الجنس:

في هذا الجزء من هذا الفصل سنتحدث عن " لا " التي لنفي الجنس، وقبـل أن نشرع في الحديث عن المسائل التي دار فيها الخلاف بين اللغويين، يجمـل بنـا أن نتحدث في عجالة عن "لا " التي لنفي الجنس، حيث إنها تدخل على النكرة فتنفيهـا نفياً عاماً، ويكون الاسم بعدها مبنياً على الفتح أو منصوباً، قال تعالى: (ذلك الكتاب لا ريب فيهِ)[1]، وهي كما يقولون النحاة تدخل على المبتدأ والخبر، وتعمل في المبتدأ النصب، بشرط أن يكون نكرة، وأن يكون المقصود بها النفي العام، وألا تكرر، فإن تكررت لم يتعين إعمالها وإنما جاز، وألا يكون مفصولاً بينها وبين اسمها فاصـل، وإلا أُهمِلت وجوباً، وذلك نحو قوله تعالى: (لا فيها غولٌ)[2].

ومن الشروط أيضاً هو أن لا تكون النكرة معمولة لغير "لا " بخـلاف نحـو: جئت بلا زادٍ، فإن النكرة معمولة للباء وهي مجرورة به[3].

وننتقل الآن للحديث عن المسائل التي جرى فيها الخلاف بين اللغويين في باب "لا" النافية للجنس، وبالذات خبرها؛ ذلك أنه من باب المرفوعات، ولنرى توجيهـات ابن يعيش فيما يتعلق بهذه النواحي الخلافية في هذا الباب.

إن المسألة التي تطالعنا في هذا السياق هي مسألة رافع خبر " لا " التي لنفـي الجنس، فقد أورد ابن يعيش آراء لبعض اللغـويين، حيـث ذكـر ابـن يعـيش أن

---

(1) سورة البقرة، آية: 2.

(2) سورة الصافات، آية: 47.

(3) انظر: السيوطي، همع الهوامع، ج 1، ص 466 ؛ والأزهري. شرح التصريح على التوضـيح، ج 1، ص 237 ؛ وابن الناظم. شرح ألفية ابن مالك، ص 74.

البصريين قد اختلفوا في رافع خبر " لا "، " فذهب بعضهم إلى أنها لا تعمـل فـي الخبر؛ لضعفها عن العمل في شيئين، بخلاف " إن "، فإنها مشبهة بالفعل، فنـصبت ورفعت كالفعل، و"لا " هذه لا تشبه الفعل، وإنما تشبه "إن " المشددة، فجرت مجرى الحروف الناصبة للفعل، نحو: أن، ولن، وهي لا ترفع شيئاً كذلك هذه "[1].

إن هذا الرأي الذي أورده ابن يعيش رأي لجماعة من البصريين، ويـرون أن الخبر لم يرتفع بـ " لا " التي لنفي الجنس، وذكروا أنها إنما لم ترفع الخبر؛ لأنهـا مشبهة بالحروف وليست مشبهة بالافعال كما هو الحال مع " إن".

أما الجماعة الثانية من البصريين الذين ذكرهم ابن يعيش، فهم يمثلون رأي أبي الحسن ومن يتبعه، حيث يرون" أن " لا " هذه ترفع الخبر؛ وذلك لأنها داخلة علـى المبتدأ والخبر، فهي تقتضيهما جميعاً، وما اقتضى شيئين وعمل في أحدهما عمل في الآخر، وليس كذلك نواصب الأفعال؛ لأنهـا لا تقتـضي إلا شـيئاً واحـداً وهـو المختار"[2].

وكما نرى فإن أبا الحسن ومن تبعه على هذا الرأي قالوا: بأنه مرفوع بـ " لا " كما أن لا هي التي نصبت المبتدأ، أما الرأي الثالث الذي ذكره ابن يعيش فهو رأي الكوفيين، حيث يقول: " فالخبر عندهم مرفوع بالمبتدأ على ما كان، وهي قاعـدتهم في " إن " وأخواتها"[3].

إن رأي الكوفيين ذو ارتباط بالمسائل السابقة التي كنا قد تحدثنا عنها، فالمبتدأ عندهم يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، وعليه فلا دور لـ " إن" وأخواتهـا رفعـاً ونصباً، كذلك الأمر مع " لا " التي لنفي الجنس.

إن ابن يعيش في هذه المسألة لم يقف مع جانب ضد آخر، بل أورد هذه الآراء جميعاً دون أن يذكر لنا أن هذا الرأي أو ذاك ضعيف عنده أو غير ذلك من النعوت، وهو بطبيعة الحال لا يقف مع رأي الكوفيين كما هي عادته في المسائل التي سبقت،

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ص 106.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 106-107.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 107 ؛ وانظر: الأنبا ري. الأنصاف في مسائل الخلاف، ج 1، ص 49.

وإن كان في هذه المسألة لم يبين لنا فساد رأي الكوفيين، فربما يعود السبب في ذلك إلى ما تم توضيحه من رد على آرائهم في ناحية رافع المبتدأ والخبر[1]، ففيه مـن الإفادة ما يغني عن الإعادة، ولقد وضحنا نحن الكلام فيه في موضعه، ولا حاجة بنا لإعادته هاهنا.

ونأتي الآن إلى تحليل هذه الآراء الواردة في هذا الشرح ـ عدا رأي الكـوفيين ـ فكما نرى فإن البصريين على قسمين في رافع خبر " لا " التي لنفـي الجـنس، فالأول يرى أنها قصرت عن أن تكون مثل " إن " لتنصب المبتدأ، وترفـع الخبـر، واحتجوا بأنها مشبهة بالحروف وليست مشبهة بالأفعال كما هو الحـال مـع " إن " وأخواتها، ولما كان الأمر كذلك لم يجز لنا أن نجعلها هي التي رفعت الخبر.

ولكننا نسأل السؤال التالي: ما دامت هذه الجماعة من البـصريين تـرفض أن تكون " ال" التي لنفي الجنس هي التي عمل الرفع في المبتدأ، فما الذي رفع المبتـدأ إذن؟ خصوصاً أن ابن يعيش لم يقدم لنا حلاً لهذا السؤال.

لو افترضنا أنهم يقصدون إلى رفع الخبر بالابتداء، فإن جوابنا عن ذلك يتمثل في أن الابتداء قد انتفى بدخول "لا "، فلم يعد له عمل، كما ذكروا هم في مسالة رافع خبر " إن " وأخواتها، وفي رأيهم فإن المبتدأ لا يرفع الخبر، إذن فمـا زال الـسؤال قائماً: ما الذي رفع الخبر؟

إننا حين ننعم النظر في رأي هذه الجماعة من البصريين نجد أنهم قـد نـسوا قضية العامل في رفع الخبر لـ " لا" التي لنفي الجنس، ومن هذا المنطلق الذي بيناه تتضح لنا الصورة الفاسدة لما ذهب له أفراد جماعة هذا الرأي، وابن يعيش لم يعلق على رأيهم أو يبين لنا ما الذي رفع لنا خبر " لا " النافية للجنس.

أما الرأي الذي قال به أبو الحسن ومن تبعه، والذي يرى أن " لا " هي التـي رفعت الخبر كما رفعت المبتدأ، فإننا نرى أن هذا الرأي هو الأقرب إلى الـصواب، فقد برز لنا العامل جلياً في هذه الحالة، وبدا واضحاً في هذا الرأي، وما دام العلماء واللغويون قد ابتكروا فكرة العامل، فعليهم أن يلتزموا بها، فقد رأينا الطائفة الأولـى قد جردوا الخبر من العوامل، فبرز لنا السؤال: ما الذي رفع الخبر إذن؟ أمـا هـذه

(1) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 85.

الجماعة الذين قالوا بهذا الرأي، وذهبوا هذا المذهب، فإنهم قد ذكروا لنا أن العامـل في الخبر هو ذاته العامل في المبتدأ، ألا وهو " لا " التي لنفي الجنس.

وفكرة اخرى ذكروها لبيان صحة ما ذهبوا إليه من مذهب؛ هي أن " لا " قـد دخلت على المبتدأ والخبر معاً، ولما دخلت عليهما معاً عملت فيهما جميعاً؛ لأنهمـا متركبان معاً لا ينفك أحدهما عن صاحبه، فكان من الأولى أن تكون " لا " عاملـة فيهما معاً، وما دام الأمر على ذلك، فإن الخبر إذن مرتفع بـ"لا " التي لنفي الجنس، وهذا الرأي هو قريب من الصواب كما نرى.

إن هذا الرأي الذي ذكرناه آخراً هو الرأي الذي نميل إلى القول به، ونحن نراه أقرب ما ذُكر من آراء على الصحة، خصوصاً أن ابن يعيش لم يبين لنـا أي الآراء هو متبع، وإنما اكتفى بسرد هذه الآراء وذكرها مسندة إلى من ذهبوا مذهبها، فكـان توجيهه في هذه المسألة توجيهاً حيادياً، لا يميل إلى طرف دون آخر، وكأنه بحياديته هذه يجيز لنا المذاهب الثلاثه، إلا أننا فهمنا من كلامه السابق عن العامل في المبتدأ والخبر أنه لا يؤيد فكر الكوفيين، إضافة إلى أننا استطعنا من خلال النظر المنطقـي في المسألة أن نقف إلى جانب الرأي الذي اسنده ابن يعيش إلى أبي الحـسن ومـن تبعه.

وننتقل إلى مسألة أخرى في هذا الباب تتعلق بحذف خبـر " لا " التـي لنفـي الجنس، حيث ذكر ابن يعيش القول الآتي: " اعلم أنهم يحذفون خبر لا من: لا رجل، ولا غلام، ولا حول، ولا قوة، وفي كلمة الشهادة نحو: لا إله إلا ا ، والمعنـى: لا رجل ولا غلام لنا، ولا حول ولا قوة لنا، وكذلك لا إله في الوجود إلا ا .. فـالخبر الجار مع المجرور وهو محذوف"[1].

هذا الكلام الذي سقناه لابن يعيش يريد به جواز حذف الخبر الذي هو لـ "لا " التي لنفي الجنس، وهذا الموضع لقبيلتي العرب، حيث يقول ابن يعـيش: " ويجـوز إظهار الخبر، نحو: لا رجلَ أفضل منك، ولا احد خير منك، وهـذا مـذهب أهـل

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 107 ؛ وابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج 2، ص 24.

الحجاز"[1]، فكما نرى أن مذهب أهل الحجاز يجيزون إظهار الخبر مع " لا " التـي لنفي الجنس، ولقد ذكر ابن عقيل أنه يجوز الحذف إذا دلّ دليل على الخبر، أمـا إذا لم يكن ثمة دليل فلا يجوز الحذف، بل يمتنع عند الحجازيين وغيرهم[2].

أما المذهب الثاني الذي ذكره ابن يعيش في هذه المسألة مذهب التميميين فهـو كما يذكر" وأما بنو تميم فلا يجيزون ظهور خبر " لا " البتة، ويقولـون: هـو مـن الأصول المرفوضة، ويتأولون ما ورد من ذلك، فيقولون في قولهم: لا رجلَ افضل منك، أن أفضل نعت لرجل على الموضع، وكذلك خير منـك نعـت لأحـد علـى الموضع"[3]، فهذا مذهب التميميين كما ذكره لنا ابن يعيش.

ويذكر ابن يعيش رأياً للمبرد حيث يقول: " وكان أبو العباس المبرد يجـوز أن يكون " أفضل منك " مرفوعاً بـ " لا " على الخبر، ويجوز أن يكون رفعـاً بخبـر الابتداء، إذا كانت "لا " وما بعدها في موضع ابتداء على ما تقدم"[4].

فإن المبرد كما نرى يجيز أن يكون ما بعد " لا " في محل خبرها، أي أنـه لا يؤول لـ " لا " خبراً محذوفاً، ولم يورد ابن يعيش رأياً لغير المبرد، كما أنه لم ينفِ هذا الرأي للمبرد.

علينا أن نعلم ونحن نتحدث عن هذه المسألة أنها تخـتص بلغـة مـن لغـات العرب، ولهجة من اللهجات، حيث إن هذه اللهجة تنسب في نواحي الحـذف إلـى قبيلة، وفي نواحي الإثبات عزي هذا الأمر إلى قبيلة أخرى، وإنما كان الاخـتلاف بين قبيلتين وليس بين مدرستين لغويتين، أو فريقين من العلماء.

لم نجد لابن يعيش أي ترجيح او أي كلام منه هو، بل اكتفى بعرض المـسألة عرضاً دون تعليق منه، والسبب يعود في رأينا إلى أن هذه المسألة كما ذكرنا فـي الفقرة السابقة، مسألة تختص بالاختلاف بين قبيلتين من قبائـل العـرب، وليـست المسألة خلافية بين مدرستين، أو عالمين، أو مذهبين لغويين كي يكون لنا القول في

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 107 ؛ وانظر: السيوطي. همع الهوامع، ج 1، ص 468.

(2) انظر: ابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج 2، ص 24.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 107؛ وانظر: السيوطي. همع الهوامع، ج 1، ص 468.

(4) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 107.

الترجيح بين هذا وذاك، بل المسألة كما نرى مسألة منقولة عـن العـرب، وكـلام العرب كله حجة، فليس من المعقول أن نَسِم كلام التميميين مثلاً بالخطأ أو الفساد، أو أن نَسِم كلام الحجازيين أيضاً بالخطأ أو الفساد، كذلك لا يمكن لنـا أن نقـول عـن أحدهما بأنه قد اصابت، فكلا القبيلتين عرب أقحاح، ويحتج بكلامهم، فلما كان الأمر على ذلك فلا يمكن لنا أن نعمل في هذه المسألة سوى أن نثبت لكل من القبيلتين مـا ذهبوا إليه من رأي في هذه الناحية، فنحن إذن لا نستطيع إلا ذلك، وأن نكتفي بمـا اكتفى به ابن يعيش.

وبناء على ما سبق ذكره فلا يوجد توجيه لغوي للخلاف في هذه المسألة مـن قبل ابن يعيش؛ وذلك لما تقدم ذكره من الأسباب، ولهذه المسألة رأي يتعلق بكـلام المبرد، والرأي عندنا فيما يتعلق بكلام المبرد أنه قريب من الصواب، إذ إن ما ذهب إليه المبرد من عده ما جاء بعد النكرة في موضع الخبر يصلح أن يكون خبراً، ولما كان صالحاً لأن يكون خبراً كان من المقبول أن نعده خبراً.

وبهذا المكان يمكن لنا أن نقول: إن مسائل هذا الجزء من هذا الفصل قد تمت، راجين أن نكون قد أصبنا فيما رأيناه من رأي، وهو جزء كان قليل المسائل الخلافية عند ابن يعيش في شرحه، فما وجدناه أثبتناه في موضعه.

9.2.2 اسم " لا وما " المشبهتين بـ"ليس":

إننا في هذا الجزء من هذا الفصل سنتحدث عن " لا وما المشبهتين بلـيس "، وسيكون حديثنا في مجال الخلاف الذي ذكره ابن يعيش هو اسـم " مـا " المـشبهة بليس، ونبدأ حديثنا في هذا الجزء بمقدمة سريعة عن " ما " المشبهة بـ "ليس ".

أعملت " ما " عمل ليس في لغة أهل الحجاز، قال تعالى: (ما هذا بشراً)[1]، ولم تُعملها تميم، ويذكر النحاة أوجه المشابهة بينهما، فيقولون: إن كلتيهما تدخل على المبتدأ والخبر، وإن كانت ما لا تختص بالدخول على الجمل الاسمية، وكلتاهما لنفي

(1) سورة يوسف، آية: 31.

الحال، ويقوي هذه المشابهة بينهما دخول الباء في خبرها كما تـدخل فـي خبـر " ليس"[1]، وقد ذهب بعض اللغويين إلى أنها تنفي الحال فقط [2].

وفيما يلي نبدأ الحديث عن الخلاف وتوجيهات ابن يعيش لهذا الخلاف، ويذكر لنا ابن يعيش رأياً للأصمعي يقول فيه: " ما سمعته في شيء من أشـعار العـرب، يعني نصب خبر "ما " المشبهة بليس"[3]، ومعنى كلام الأصمعي هذا، أنه سمع مـن أشعار العرب ما وردت فيه "ما "، ولكنها كانت برفـع الخبـر لا بنـصبه، ورأي الأصمعي هذا إنما كان ينفي السماع عن أشعار العرب، لا عن القرآن الكريم مثلاً؛ لأن القرآن قد جاء بنصب خبرها.

ولم يذكر لنا ابن يعيش أي تعليق على كلام الأصمعي، وإنما اكتفى بذكره فقط دون التعليق أو التوجيه، والسبب راجع في ظننا إلى أن الأصمعي لم يقـصد مـن كلامه نفي عمل "ما " المشبهة بليس، بل هو يقصد إلى أن "ما " هذه لم يسمع من قبل أنها قد عملت في الشعر.

إن كلام الأصمعي كان منصباً على سماع إعمال " ما " في الشعر العربي على سبيل رفع الخبر، لا على سبيل نصبه، وهذا الرأي للأصمعي مختص بالسماع، ولما لم يكن رأياً ذا شاهد كان لا بد لنا أن ننظر فيه، وكان الأصمعي قد ذكـر أنـه لـم يسمعه في الشعر، بينما نجد القرآن الكريم قد نزل به، حيـث يقـول ا سـبحانه وتعالى: (ما هذا بشراً)[4]، وكذلك قوله تعالى: (ما هن أُمهاتِهم)[5]، إننا من خلال هذه الآيات الكريمات نجد عمل " ما " المشبهة بـ "ليس " واضحاً جلياً، ولكن علينا أن نعلم أن ما ذكرناه من الشواهد إنما كان من القرآن الكريم، وكلام الأصمعي كان عن الشعر، وعدم السماع من الشعر لا يعني ذلك أن هذه الظاهرة ليست بموجـودة،

---

(1) انظر: المبرد.المقتضب، ج 4، ص 188؛ الأنباري، كمال الدين أبي البركـات عبـد الرحـمن بـن أبي الوفاء بن عبيد ا (1957م). أسرار العربية، تحقيق: محمد بهجت البيطـار، مطبعـة الترقـي، دمشق، سوريا ص 143.

(2) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 108.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 108.

(4) سورة يوسف، آية: 31.

(5) سورة المجادلة، آية: 2.

بل هي موجودة وخير دليل على ذلك ذكرها في كتاب ا عز وجل، وإن لم نعثر لها على شاهد من الشعر كما زعم الأصمعي.

وننتقل إلى مسألة جرى فيها الخلاف بين اللغويين، مما أورده ابن يعيش في شرحه، وهذه المسألة مختصة بحذف اسم " لا " المشبهة بليس، حيث يذكر لنا ابن يعيش رأياً لسيبويه، يقول ابن يعيش: "ومن ذلك قوله تعالى: ولاتَ حين مناص، هي "لا " هذه دخلت عليها التاء لتأنيث الكلمة؛ لأن لا كلمة ومثلها تاء ثمت، وقيل دخلت للمبالغة في النفي، كما قالوا: علامة، ونسابة، والتقدير: ولات حين نحن فيه حين مناص، فالاسم محذوف، إلا أن عملها مختص بالحين، فلـ " لات" حال مع الحين، ليست لها مع غيره، كما لـ " لدن " مع غدوة حين نسبها، نحو: لدن غدوةً، ولا يكون اسمها إلا مضمراً، وقد شبهها سيبويه بـ "ليس"، ولا يكون في الاستثناء من حيث إن اسمها لا يكون إلا مضمراً "[1].

ورأي سيبويه كما نرى مما ذكره ابن يعيش، ومما نقله سيبويه عن العرب أن "لات" لا يكون اسمها إلا مضمراً، وهذا الاسم قال عنه سيبويه" أضمرتَ لها مرفوعاً" [2]، وذكر سيبويه أيضاً أن المنصوب الذي يأتي بعدها يكون منصوباً بإضمار فعل[3]، وهذا الرأي لسيبويه مما نقله عن العرب.

أما الرأي الثاني الذي ذكره ابن يعيش في هذه المسألة فهو رأي الأخفش، حيث يقول: "لا ولات لا يعملان شيئاً؛ لأنهما حرفان وليسا فعلين، فإذا وقع بعدهما مرفوع، فبالابتداء والخبر محذوف، وإذا وقع بعدهما منصوب، فبإضمار فعل، فإذا قلت: ولات حين مناص، كان التقدير: ولا أرى حين مناص"[4].

فكما نرى فإن الأخفش يجعل " لات" من غير عمل، وإنما يكون بعدها بإضمار عامل فيه، فإذا كان منصوباً كان المضمر فعلاً، وإذا كان ما بعدها مرفوعاً، كانت مرفوعة بالابتداء.

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 109؛ وانظر: سيبويه،الكتاب، ج 1، ص 57.

(2) سيبويه،الكتاب، ج 1، ص 57.

(3) انظر: المرجع نفسه، ج 1، ص 57.

(4) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 109.

إن هذا الحرف " لات " من ابتداعات العربية، ولا يوجد له نظير مـن سـائر اللغات السامية، كما هو مفهوم من قول براجشتراسر، قال: " وقد اشتقت العربية من " لا " أدوات أخرى للنفي، لا توجد في سائر اللغات الـسامية إلا لـيس... فـلات مقصورة على نفي وجود الحين، نحو: ولات حين مناص"[1].

إن ابن يعيش يرى أن " لات" مركبة من " لا " و " التاء "، وعد التاء للتأنيث، وهو ما عليه جمهور العلماء من اللغويين[2]، ومنهم من يرى أنها مـشبهة بالفعـل، وكما نرى فإن ابن يعيش يعدها مكونة من " لا " وتاء التأنيث، ولكن علينا أن نسأل السؤال الآتي: أين التأنيث الذي دخلت من أجله التاء؟

إننا لا نرى في الجمل التي تدخلها " لات " تأنيثاً، فمعنى " حين " ليس بمعنـى المؤنث، وإن كانت بمعنى المؤنث، فقد دخلت " لات" على المذكر كما دخلت علـى المؤنث، فهل من المعقول أنها في كل مرة دخلت على مؤنث؟ وإن كانت كذلك لِم لم يذكر العلماء أنها مختصة بالمؤنث؟

الرأي عندنا أن " لات" كلها حرف بذاتها، وليست مركبة من شيئين، إنما هـي شيء واحد، وتختص بالدخول على الأخبار التي تفيد معنى الزمن، وتـدل دلالتـه، فهي تدخل على " حين " كما تدخل على " ساعة "، وعلى هذا يكون عملها.

إن ابن يعيش لم يذكر توجيهاً لرأي من الرأيين اللذين ذكرهما، بل اكتفى كمـا رأينا في مواضع أخرى بعرض الرأي ونسبته إلى صاحبه دون التعليق أو التوجيـه لهذا الرأي، وكما نرى فإنه قد ذكر رأياً لسيبويه، وآخر للأخفش.

إن رأي سيبويه أقرب لما نراه، وهذا الرأي يعتمد فيه سيبويه على ما سـمعه من كلام العرب، بينما نجد كلام الأخفش بعيداً في التقدير، ذلك أن ما كان أولـى أن نعلله بما هو مذكور دون اللجوء إلى الإضمار، وعملية تبديل الإضمار بين جملـة وأخرى أدخل شيئاً من الضعف على رأي الأخفش، فمرة يضمر اسـماً ، وأخـرى يضمر فعلاً، هذا كله خلق نوعاً من الضعف في هذا الرأي.

---

(1) براجشتراسر. التطور النحوي للغة العربية، مطبعة السماح، حمد حمدي البكري. ص 111.

(2) انظر: السامرائي. معاني النحو، ج 1، ص 236.

إننا كما نرى لم نجد كثيراً من الخلاف في هذا الجزء من هذا الفصل، والسبب راجع عندنا إلى قلة تشعبات هذه المسألة، وقلة الآراء الواردة فيها، ولما كان الأمـر كذلك قل ذلك من الخلاف حول مسائل هذا الجزء، فمسائله وجزئياته القليلة لم تكن ذات موضع خلافي كبير بين العلماء.

وفي نهاية حديثنا عن هذه القضايا لهذا الفصل أننا لم نذكر حديثاً عن خلافات نحوية بين العلماء في باب المرفوعات في " خبر كان وأخواتها"، وذلك حـسب مـا وجدناه في كتاب " شرح المفصل " لابن يعيش، مدار بحثنا ودراستنا، ولذا فإننا لـم نخصص لها جزءاً خاصاً بها لدراسة ما فيها من خلاف نحوي بين العلماء، حـسب ما تمليه علينا طبيعة دراستنا.

ولقد رأينا أن ابن يعيش يورد آراء العلماء المتقدمين عليه، فيقبل بعضها ويرد بعضها الآخر وفقاً لمنهجية علمية يرتضيها هو، وهذه المنهجية كانـت تميـل فـي مجملها إلى التفكير العقلاني المنبثق من فكر لغوي يعتمد علـى الحجـة والبرهـان والدليل العقلي، ويستند في أغلبه إلى أساس منطقي متين يدفع العـالم إلـى انتهـاج المنطق أسلوباً ونهجاً لتبرير موقفه، ولتوضيح توجهه، كل هذا الذي ارتسم لنا مـن خلال شخصية ابن يعيش الفذة التي رأيناها في هذا الكتاب.

ولقد كان ابن يعيش كما رأينا يميل إلى المدرسة البصرية فيما يذهب إليه مـن رأي، ويخالف المدرسة الكوفية، وهذا أمر طبيعي الصدور من عالم ينتهج التفكيـر المنطقي العلمي المعتمد في أساس على المنطق والحجة، وهو ما عرف أصلاً عـن أصحاب المدرسة البصرية، في عكس أصحاب المدرسة الكوفية، الذين عرف عنهم أنهم يميلون إلى تحكيم النقل في القضايا اللغوية المختلفة، فبنوا قواعدهم على بيت أو بيتين من شعر العرب، أو على قراءة قرآنية قد تكون شاذة في بعض الأحيان.

الخاتمة

وبعد أن تمت لنا هذه الدراسة، واستوت على سوقها، فلا بد لنا من أن نخـرج ببعض النتائج التي تمثل صلب هذه الدراسة، وهي بمثابة الثمرة التي يجنيها الباحث بعد الدراسة المضنية، والبحث الشاق، كل ذلك من شأنه أن يؤدي إلـى مجموعـة

النتائج والاستنتاجات التي نأمل أن تكون قد أتت على قدر بحثنـا، وأن تكـون ذات فائدة علمية يستفيدها طلبة العلم، والباحثون عن المعرفة.

لقد وجدنا في هذه الدراسة أن ابن يعيش مولع كل الولع بالمنهج البصري فـي الدراسة اللغوية، حيث إنه وقف إلى جانب آرائهم اللغوية في وجه المدرسة المقابلـة لها وهي مدرسة الكوفة، حيث كانت موافقة ابن يعيش لآراء علماء هـذه المدرسـة بارزة ظاهرة، مما يجعلنا أن نلحظ أن ابن يعيش بصري الفكرة والمذهب.

لقد كان ابن يعيش يأخذ من العلماء كلهم، ويورد هـذه الآراء بدقـة متناهيـة، وينسب الآراء إلى قائليها، إلا في بعض الأحيان حين لا يكون هناك ضرورة لنسبة الرأي لقائله حسب ما يراه ابن يعيش، فيكتفي بذكر الرأي دون نسبة لقائله.

ولقد كان ابن يعيش في كثير من الأحيان لا يرد على كل الآراء التي يوردهـا في أثناء مناقشة القضية الخلافية؛ والسبب راجع في ظننا إلى أن لكل رأي وجهاً من وجوه الصحة، وعدم رد ابن يعيش على كل الآراء التي يوردها يعني ذلك أن ابـن يعيش يتمتع بثقافة عالية المستوى، تجعله ينظر إلى القضية من جميع نواحيها.

كان من أكثر العلماء الذين ذكرهم ابن يعيش ونقل مـن آرائهـم فـي كتابـه سيبويه، وهذا أمر طبيعي جداً لعالم اتخذ من المدرسة البصرية قائدة له فـي فكـره اللغوي، حيث إنه وافق سيبويه في آرائه التي ذهب إليها، وفـي المقابـل رد علـى العلماء الذين قالوا بفكرة مخالفة لفكرة سيبويه، من مثل المبرد مثلاً.

إن ابن يعيش في أثناء توجيهاته اللغوية في باب المرفوعات يقف إلى جانـب الرأي العام لأئمة البصريين، ويبتعد عن الآراء التي انفرد بها بعض اللغويين مـن هذه المدرسة.

يظهر لنا من خلال دراستنا للخلافات النحوية في باب المرفوعات في كتـاب شرح المفصل لابن يعيش، وما أورده فيه من توجيهات، أن ابن يعيش كـان شـديد التأثر بكتاب: الإنصاف في مسائل الخلاف بين الكوفيين والبـصريين، للأنبـاري، حيث نجد كثيراً من المسائل المشتركة بين هذين الكتابين، يدلنا ذلك على اطلاع ابن يعيش على كتاب الإنصاف وتأثره بآراء الأنباري، وأخذه عنه.

إن توجيهات ابن يعيش اللغوية في باب المرفوعات في كتابه " شرح المفصل " تنم لنا عن شخصية ذات ثقافة موسوعية، وفكر منطقي علمي، وهذا الفكر إنما هـو نابع من تتلمذ ابن يعيش على المناطقة، وأخذه من طريقتهم، وحجاجهم.

يحتوي كتاب شرح المفصل لابن يعيش على كثير من الآراء الخلافيـة التـي دارت رحاها بين العلماء، سواء من المدرسة البصرية، أو المدرسـة الكوفيـة، أو غيرها من المدارس والمذاهب، إذ لا نكاد نجد مسألة ذات طابع خلافي إلا ووجـدنا فيها أقوال العلماء المختلفة مثبتة في مواضعها من كتاب ابن يعيش هذا.

على الرغم من أن ابن يعيش كان يشرح كتاب الزمخشري إلا أنه لم يتراجـع في الوقوف موقفاً مخالفاً لما يذهب إليه الزمخشري في أثناء كلامه، ومن ذلك مثلاً: أن الزمخشري يعد الإسناد هو رافع الفاعل، إلا أن ابن يعيش يعد الفعل هو الرافـع للفاعل، ولم يكن متأثراً بفكر الزمخشري، بل حكّم في ذلك ما يراه هو، وهذا يدفعنا إلى القول بالموضوعية التي تمتع بها ابن يعيش خصوصاً في شرحه هذا.

المراجع

ابن الحاجب، عثمان بن عمر (1949م) .**الكافية في النحو**، ضمن كتـاب مجمـوع مهمات المتون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، بيـروت، لبنـان، الطبعة الرابعة.

ابن الناظم، بدر الدين محمد بن محمد بن مالك (1342هـ). **شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم،** المطبعة العلوية، النجف، العراق.

ابن النحاس, أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل(2004م). **إعراب القـرآن**, دار الكتب العلمية, بيروت، لبنان, الطبعة الثانية.

ابن النديم، محمد بن إسحاق (1971م). **الفهرست،** تحقيق: رضا تجدد، طهـران ـ إيران.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (د. ت). **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجـار، دار الهدى، بيروت، لبنان.

ابن خلكان، شمس الدين أحمد بن محمد (د. ت). **وفيات الأعيان،** تحقيق: إحـسان عباس، دار الثقافة، بيروت، لبنان.

ابن سلام، أبو عبد ا محمد الجمحي(1372 هـ). **طبقات فحول الشعراء،** تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، مصر.

ابن عقيل، عبد ا بن بهاء الدين بن عبد ا (1999م). **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،** ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، تحقيق: محمـد محيي الـدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، القـاهرة ـ مـصر، الطبعـة الثانية.

ابن مالك، محمد بن عبد ا (1967م). **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصـد،** تحقيـق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي.

ابن مضاء، أبو العباس أحمد القرطبي(1947م). **الرد على النحاة،** تحقيق: شـوقي ضيف، دار الفكر، القاهرة، مصر.

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الإفريقي المصري(د . ت). **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، لبنان.
ابن هشام، أبو محمد عبد ا جمال الدين بن يوسف الأنصاري(1979م). **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، الطبعة الخامسة، بيروت، لبنان.
ابن هشام، أبو محمد عبد ا جمال الدين بن يوسف الأنصاري(د.ت). **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد ا ، دار التراث العربي.
ابن يعيش، يعيش بن علي (د.ت). **شرح المفصل**، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، مصر.
ابن يعيش، يعيش بن علي (د.ت). **شرح المفصل**، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، مصر.
أبو الطيب اللغوي، عبد الواحد بن علي (1955م). **مراتب النحويين**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر مكتبة نهضة مصر، القاهرة - مصر.
أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي (1993م). **تفسير البحر المحيط**، تحقيق: الشيخ عادل عبد الموجود وزملاؤه، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.
أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي (1998م). **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر.
الأخفش, أبو الحسن سعيد بن مسعدة (1990م). **معاني القرآن**, تحقيق: هدى محمود قراعة, مكتبة الخانجي, القاهرة، مصر, الطبعة الأولى.
الأزهري، خالد بن عبد ا (د. ت). **شرح التصريح على التوضيح**، وبهامشه حاشية يس بن زيد الدين، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، القاهرة.

الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن(د. ت). **شرح الكافية في النحـو**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الأشموني، علي بن محمد(1955م). **منهج السالك إلى ألفية ابـن مالـك**، تحقيـق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهـضة المـصرية، ط 1، القـاهرة، مصر.

الأصفهاني، أبو عبد ا حمزة بن الحسن(1976م). **الدرة الفـاخرة فـي الأمثـال السائرة**، تحقيق: عبد المجيد قطامش، دار المعارف، ط 2، القاهرة، مصر.

امرؤ القيس، قيس ابن حجر (1958م). **ديوان امرئ القيس**، تحقيق: محمـد أبـو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط1، القاهرة، مصر.

الأنباري، كمال الدين أبو البركـات عبـد الرحـمن بـن أبي الوفاء بن عبيـد ا (1957م). **الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة**، تحقيق: سعيد الأفغـاني، دمشق، سوريا.

الأنباري، كمال الدين أبو البركـات عبـد الرحـمن بـن أبي الوفاء بن عبيـد ا (1998م). **الإنصاف في مسائل الخلاف**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1.

الأنباري، كمال الدين أبو البركـات عبـد الرحـمن بـن أبي الوفاء بن عبيـد ا (1998م). **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، تحقيـق: محمـد أبـو الفـضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.

الأنباري، كمال الدين أبي البركـات عبـد الرحـمن بـن أبي الوفاء بن عبيـد ا (1957م). **أسرار العربية**، تحقيق: محمد بهجت البيطار، مطبعـة الترقـي، دمشق، سوريا.

براجشتراسر(1929م). **التطور النحوي للغة العربية**، مطبعة السماح، حمد حمـدى البكري.

البرهان فورى، علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي (1313 هـ). **كنـز العمال في سنن الأقوال والأفعال**، مطبعة دار المعارف النظامية، حيدر أباد.

البغدادي، عبد القادر بن عمر(1989م). **خزانة الأدب ولب لبـاب لـسان العـرب،** تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخـانجي، ط3، القـاهرة، مصر.

تروبو، جيرار(1978م). نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه، **مجلة مجمـع اللغة العربية الأردني،** عدد:1، مجلد:1 ،عمان، الأردن.

التفتازاني، العلامة سعد الدين(د.ت). **شرح المختـصر علـى تلخـيص المفتـاح،** طهران، إيران.

الحموي، ياقوت بن عبد ا (د . ت). **معجم الأدباء،** تحقيق: إحـسان عبـاس، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان.

الذهبي، شمس الدين (1985م). **سير أعلام النبلاء،** تحقيق: بشار عواد معـروف، ومحيي هلال السرحان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الحادية عـشرة، بيـروت، لبنان.

الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق أبو القاسم (1999م). **مجالس العلماء،** تحقيـق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة، القاهرة، مصر.

الزمخشري، أبو القاسم جار ا محمود بن عمر بن محمـد بـن أحمـد(1998م). **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل،** ت: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، مكتبة العبيكـان، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى.

الزمخشري، أبو القاسم جار ا محمود بن عمر بن محمـد بـن أحمـد(1974م). **المستقصى في أمثال العرب،** دار الكتب العلمية، الطبعة: 2، بيروت، لبنان.

الزمخشري، أبو القاسم جار ا محمود بن عمر بن محمـد بـن أحمـد(2006م). **المفصل في صنعة الإعراب،** تحقيق: محمد محمد عبد المقـصود، وحـسن محمد عبد المقصود، دار الكتاب المصري، ودار الكتاب اللبناني، القاهرة ـ مصر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.

السامرائي، فاضل صالح(2003م). **معاني النحو،** دار الفكر للطباعة والنشر، عمان ـ الأردن، الطبعة الثانية.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(1977م). **كتاب سيبويه**، تحقيق: عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر(1322هـ). **شرح شواهد المغني**، دار بهية للطباعة والنشر، القاهرة، مصر.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر(1985م). **الأشباه والنظائر في النحو**، السيوطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، القاهرة، مصر.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر(2006م). **الاقتراح في علم أصول النحو**، قرأه وعلّق عليه: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، طنطا، مصر.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر(1305هـ). **تاريخ الخلفاء وأمراء المؤمنين**، القاهرة، مصر.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر(1998م). **همع الهوامع شرح جمع الجوامع**، تحقيق: محمد بدر الدين النعساني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر(د . ت). **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى، ومحمد علي البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

الصبان، محمد بن علي(1305 هـ). **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، المطبعة الخيرية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر.

ضيف، شوقي (د. ت). **المدارس النحوية**، دار المعارف، الطبعة السادسة، القاهرة، مصر.

العسقلاني، أحمد بن علي ابن حجر (د.ت). **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، دار الجيل، بيروت، لبنان.

العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد ا (1988م). **جمهرة الأمثال**، دار الجيل، الطبعة: 2، بيروت، لبنان.

العكبري، أبو البقاء (1976م). **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكـوفيين،** تحقيق: عبد الرحمن السليمان العثيمين، بحث مقدم لنيل درجـة الماجـستير، إشراف: أحمد مكي الأنصاري، جامعـة الملـك سـعود، كليـة الـشريعة والدراسات الإسلامية، الرياض، السعودية.

علي، عبد العزيز موسى درويش(1998م). **توجيهات ابن يعيش للخلافات النحوية في باب المنصوبات في شرح المفصل،** رسالة جامعية غير مطبوعة، جامعة اليرموك، إشراف: عبد الحميد الأقطش، إربد، الأردن.

عمر، أحمد مختار (1988م). **البحث اللغوي عند العرب،** دار عالم الكتب، الطبعـة السادسة، القاهرة، مصر.

عون، حسن (1970م). **تطور الدرس النحوي،** معهد البحوث والدراسات النحويـة، القاهرة، مصر.

عيد، محمد(1978م). **أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مـضاء فـي ضوء علم اللغة الحديث،** عالم الكتب، القاهرة، مصر.

الـفراء, أبـو زكريا يحيى بن زياد(1983م). **معاني القرآن**, دار عـالم الكتـب, بيروت ـ لبنان, الطبعة الثانية.

القرطبي, أبو عبدا محمد بن أحمد بن أبي بكر(2006م). **الجامع لأحكام القـرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان**, تحقيق: عبدا بن عبد المحسن التركي, مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان, الطبعة الأولى.

القزويني، جلال الدين أبو عبد ا محمد بن قاضي القضاة(د.ت). **الإيضاح في علوم البلاغة،** دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

القفطي، علي بن يوسف (1950م). **إنباه الرواة،** تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر.

كرم، يوسف(1936م). **تاريخ الفلسفة اليونانية،** مطبعة لجنة التـاليف والترجمـة والنشر، القاهرة، مصر.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد(د . ت). **المقتضب،** تحقيق: محمد عبد الخـالق عضيمة، دار عالم الكتب.

نبهان، عبد الإله(1990م). **ابن يعيش النحوي،** رسالة دكتـوراه، جامعـة دمـشق، إشراف: عبد الحفيظ السطلي، دمشق، سوريا.

اليمني، علي بن سليمان الحيدرة(2002م). **كشف المشكل في النحو**، تحقيق: هادي عطية مطر الهلالي، دار عمار، عمان، الأردن، ط 1.